التجربة الحزبية الراهنة وأثرها في الحياة السياسية الأردنية

ما بين "١٩٨٩م ـ ٢٠٠٨م"

"تحليل وتقييم"

إعداد

أحمد سلطان صالح نعامنة

المشرف

الأستاذ الدكتور عبد الله نقرش

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

أيار ، ٢٠١٠

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة التجربة الحزبية الراهنة وأثرها على الحياة السياسية في الأردن ما بين عامي (١٩٨٩-٢٠٠٨)" تحليل وتقييم"وأجيزت بتاريخ ٢٥ /٢٠٠٩/١١

أعضاء لجنة المناقشــــــة	التوقيـــــــــــع
الأستاذ الدكتور عبدالله سالم النقرش ، مشرفاً أستاذ – علاقات دولية	....
الدكتور محمد حمدان المصالحة عضواً أستاذ مشارك – علاقات دولية	....
الدكتور زيد عيادات ، عضواً أستاذ مساعد ـــ علاقات دولية	....
الدكتور نظام بركات ، عضواً أستاذ – العلوم السياسية (جامعة اليرموك)	....

نموذج تفويض

أنا الطالب : أحمد سلطان صالح نعامنة **أفوض الجامعة الأردنية**

حق تصوير رسالتي الماجستير / الدكتوراه و عنوانها : التجربة الحزبية الراهنة وأثرها على الحياة السياسية الأردنية ما بين (١٩٨٩ - ٢٠١٠) تحليل وتقييم

تصويرا كلياً أو جزئيا ، و ذلك لغايات البحث العلمي و التبادل مع المؤسسات التعليمية و الجامعات .

توقيع الطالب : أحمد سلطان صالح نعامنة .

التاريـــــخ : ٢٣ / ٣ / ٢٠١٠

قرار مجلس العمداء المتخذ في جلسته رقم ٩٢/١١ تاريخ ١٩٩٢/٣/٨

الجامعة الأردنيـــة
كلية الدراسات العليا

التاريـــخ: ١٧ / ٣ / ٢٠١٠

نموذج رقم (18)
اقرار والتزام بقوانين الجامعة الأردنية وأنظمتها وتعليماتها لطلبة الماجستير والدكتوراة

أنا الطالب: أحمد سلطان صالح نغاسنة الرقم الجامعي: ٨٠٥١٤٤٠

التخصص: العلوم السياسية الكلية: الآداب

عنوان الرسالة / الاطروحة: التجربة الحزبية الراهنة وأثرها على الحياة السياسية الأردنية ما بين ١٩٨٩-٢٠٠٨، تحليل وتقييم

اعلن بأنني قد التزمت بقوانين الجامعة الأردنية وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة باعداد رسائل الماجستير والدكتوراة عندما قمت شخصيا" باعداد رسالتي / اطروحتي بعنوان: التجربة الحزبية الراهنة وأثرها على الحياة السياسية الأردنية ما بين ١٩٨٩-٢٠٠٨ تحليل وتقييم

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي /اطروحتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة اعلامية، وتأسيسا" على ما تقدم فانني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في الجامعة الأردنية بالغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب: [توقيع] التاريخ: ١٧ / آذار / ٢٠١٠

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع: [توقيع] التاريخ: ١٨/٥/٢٠١٠

الإهداء

أهدي رسالتي ـ التي وضعت فيها ثمرة دراسة علمية متواضعة ـ إلى :

والدي ووالدتي الذين ربياني صغيراً وكان لهما الفضل في تنشئتي . . .

زوجتي التي سهرت معي الليالي الطوال في سبيل إنجاز عملي . . .

ابني الصغير يزن الذي دائماً أحس في ابتساماته نبض الحياة . . .

الشكر والتقدير

يقول الرسول ــ صلى الله عليه وسلم ــ : **"من لم يشكر القليل لم يشكر الكثير، ومن لم يشكر الناس لم يشكر الله"**..

أود هنا أن أقدم شكري الجزيل لمشرف رسالتي الأستاذ الدكتور عبد الله نقرش، لجهده الكبير الذي بذله معي في سبيل إنجاز هذه الدراسة ، كما أتقدم بالشكر أيضاً إلى أعضاء لجنة المناقشة :
وأشكر كل من ساهم في إتمام هذا العمل، من أعضاء الأحزاب الأردنية الذين وزعت عليهم الاستبانات وقدموا من وقتهم الشيء الثمين، ولإدارات تلك الأحزاب الذين تعاونوا لإتمام عملية جمع البيانات.

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

التجربة الحزبية الراهنة وأثرها في الحياة السياسية الأردنية

ما بين "١٩٨٩م - ٢٠٠٨م"

"تحليل و تقييم"

إعداد
أحمد سلطان صالح نعامنة

المشرف
الأستاذ الدكتور عبد الله نقرش

ملخـــــص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم معالم الحياة الحزبية في الأردن، وعلى أسباب ضعف الأحزاب السياسية وتراجعها، وعرضت الرسالة مجموعة من سبل تجاوز حالة الضعف العام في العمل الحزبي ، وفي سبيل تحقيق ذلك، قام الباحث بتحليل العملية الحزبية ، بدءاً من تاريخ تطور الأحزاب ، كما استعرض الباحث أهم أسباب فشل العملية الحزبية من وجهة نظره ، وتحدث عن الأحزاب العاملة في الساحة السياسية مع استعراض وجيز للدور السياسي الذي تقوم به، كما قام بتصميم استبانة وزعها على أعضاء الأحزاب الأردنية حاول من خلالها الإجابة على أسئلة الدراسة ، ومن مجمل ما توصل إليه الباحث في دراسته عن الأحزاب بعد النظر المتفحص في العملية الحزبية، جملة من أسباب فشلها ، قسمها إلى نوعين من الأسباب على النحو التالي :

أولاً : أسباب موضوعية : تتصل بـــ :

أ. ثقافة الأحزاب السائدة .

ب. التركيب السكاني .

ج. دور العشيرة .

د. التشريعات الأردنية الخاصة بالأحزاب.

ثانياً : أسباب ذاتية : تتصل بالأحزاب من حيث تكوينها وقدرتها على أداء وظائفها .

ومن ثم ناقش الباحث في دراسته ـ استكمالاً لتحليل العملية الحزبية ـ القوانين الناظمة لعمل الأحـزاب خلال فتـرة الدراسة ، وهما قانونا الأحزاب السياسية لسنة ١٩٩٢م ، ولسنة ٢٠٠٧م ، ووقف على أهم النقاط الإيجابية والسلبية في كل منهما ، كما خلص الباحث من خلال قراءة هذين القانونين إلى أهمية تطوير قانون أحزاب جديد يلائم واقع العملية الحزبية ويتسق مع متطلبات الحياة السياسية.

إلى جانب الدراسة النظرية التي قام بها الباحث ، فإنه أجرى دراسة مسحية على مجتمع الأحـزاب السياسيـة، وتكونت العينة من ٢٦٤ استبانة تم تعبئتها من أعضاء الأحزاب الأردنية، وذلك من أصل ٣٠٠ استبانة تم توزيعها على الأحزاب، أي بنسبة مشاركة بلغت (٨٨%) وهي نسبة استجابة جيدة حسب معايير الدراسات المسحية ، ونجمل هنا أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة المسحية بالتالي :

١. جاء "حزب جبهة العمل الإسلامي" في المرتبة الأولى في اختبار الأحزاب الأكثر فاعلية في الحياة السياسية بنسبة ٩١.٦% من إجمالي العينة، تلاه "الحزب الشيوعي" بنسبة ١٧.٤%، بينما الحزب

٢. الثالث كان "الوحدة الشعبية" بنسبة ١٤.٧%، ثم جاء الحزب الوطني الدستوري بنسبة ١٢.٨%، وخامساً حل حزب حشد بنسبة ١٢.١%، وهذه النتائج توافق إلى حد ما الوارد في استطلاع الديمقراطية في الأردن لعام ٢٠٠٨ الذي أجراه مركز الدراسات الاستراتيجية ، والذي بين أن حزب جبهة العمل الإسلامي هو الأقدر على تشكيل حكومة ، والأكثر تمثيلاً لتطلعات المواطنين ، فيما بينت دراسة مركز الدراسات الاستراتيجية أن المرتبة الثانية كانت لحزب التيار الوطني والثالثة للحزب الوطني الدستوري ، بينما حددت الدراسة هنا في المرتبة الثانية الحـزب الشيـوعي وبعده الحزب الوطني الدستوري ، وذلك يظهر في اختلاف عينة الدراسة التي تتباين بطبيعة الحال في نظرتها للأشياء.

٣. بينت الدراسة أن الأحزاب السياسية الأردنية تؤمن بالديمقراطية كوسيلة للوصول إلى السلطة واتخاذ القرار أو حتى تغييره بدرجة كبيرة تصل نسبتها ٦٥.٩%.

٤. أوضحت الدراسة أن الاحزاب السياسية حتى الأكثر فاعلية منها لم تستطع إلى حد هذا اليوم صناعة القرار أو التأثير فيه ، وذلك إلى حد كبير بلغت نسبته ٧٣.١%.

٥. تبين من الدراسة أن الأحزاب السياسية تعيش في الفترة الراهنة مرحلة ضعف عام على مستوى المساهمة في الحياة السياسية.

٦. أظهرت الدراسة أن هناك أحزاباً سياسية متفوقة في قدراتها التنظيمية والسياسية بشكل كبير على غيرها من الأحزاب السياسية الأخرى.

٧. دلت الدراسة على تفشي النزعة العشائرية أو الجهوية أو الإقليمية بين المواطنين الأردنيين.

٨. أظهرت الدراسة أن الأجهزة الإعلامية الرسمية تساهم إلى حد كبير في تشويه صورة الأحزاب أمام المواطنين الأردنيين، الأمر الذي كان من شأنه تراجع الأحزاب السياسية في عملها السياسي.

٩. بينت الدراسة أن غالبية الشباب الأردني عازف عن الالتحاق أوالانضمام إلى الأحزاب، كما ترى العينة المستطلعة آراؤهم أن أحد الأسباب الرئيسية لعزوف الشباب عن الانتساب للأحزاب هو خوفهم على مستقبلهم الوظيفي .

١٠. بينت الدراسة أن البرامج السياسية التي تقدمها الأحزاب في عملها ، ضعيفة وغير واضحة ، وتتسم بالغموض والعمومية كما تعتمد على الطرق الكلاسيكية القديمة ، ولا تواكب التطور الكبير للتكنولوجيا المتنوعة في شتى المناحي والمجالات.

١١. أظهرت الدراسة أن انتقاد الإجراءات الحكومية أو الاختلاف معها في الرأي يعرض الفرد لعواقب أمنية أو معيشية.

١٢. دلت الدراسة على أن الملاحقات الأمنية تحد وبشكل كبير من المشاركة والانضمام إلى الأحزاب الأردنية.

١٣. أظهرت الدراسة أن قانون الانتخاب المعمول به في الأردن حالياً، يحد وبشكل كبير من دور الأحزاب في الحياة السياسية الأردنية.

١٤. أظهرت الدراسة ضعف جاهزية الأحزاب بكوادرها لممارسة السلطة حيث ترى العينة بنسبة (٦٨.٩%)، أن كوادر الأحزاب غير قادرة بعد على ممارسة السلطة .

١٥. يرى غالبية العينة المستطلعة من أعضاء الأحزاب أن الحريات الممنوحة للأحزاب الأردنية غير كافية لتنمية الحياة الحزبية .

١٦. عرضت الدراسة أبرز ثلاثة أسباب لعزوف الشارع الأردني عن الانتساب للأحزاب وهي التالية :

- الجهل وعدم قناعة المواطنين بالعمل الحزبي والأحزاب "أسباب ثقافية" بنسبة (٤٩%).
- أسباب أمنية وحكومية والتخوف من وعلى المستقبل العملي وعدم التأقلم مع النظام السياسي "الخوف الدائم". بنسبة (١٢%).
- قلة الوقت وعدم لمس الآثار الايجابية للأحزاب وعدم فاعليتها بنسبة (٨%).

١٧. بينت الدراسة أن الحكومات المتعاقبة قامت بممارسة ضغوطات على الأحزاب بهدف إعاقتها، بنسبة عالية تصل ٨٣.٧%.

١٨. أظهرت الدراسة أن غالبية أفراد الأحزاب الأردنية وبنسبة تصل أكثر من النصف وتحديداً (٦٣.٣%) لا يؤيدون قانون الأحزاب السياسية المعمول به حالياً .

المقدمة

لم تغب الحياة السياسية عن المشهد الأردني حتى ما قبل الإمارة وأيام الحكم العثماني ، ففي عام ١٩٠٨م مثلت شرق الأردن بنائب في مجلس المبعوثان ضمن ولاية سوريا، واستمرت الحياة السياسية في الأردن إلى يومنا هذا بكافة أشكال التفاعلات السياسية.

مرت الأحزاب في الأردن بمراحل كثيرة ، فمنذ اليوم الأول لإنشاء إمارة شرقي الأردن عام ١٩٢١م ، وتطلعات الأمير عبد الله بن الحسين إلى إطلاق الحياة الحزبية والسياسية في الإمارة، التي تمت له بإنشاء أول حزب أردني في عام ١٩٢٧م وهو حزب الشعب الأردني برئاسة هاشم خير .

أخذت الأحزاب منحنىً جديداً بعد استقلال الإمارة تحت اسم المملكة الأردنية الهاشمية، واستطاع الحزب الوطني الاشتركي بزعامة السيد سليمان النابلسي أن يشكل الحكومة عام ١٩٥٦م التي ما لبثت حتى اصطدمت مع النظام ، الذي ما توانى عن حل وحظر الأحزاب في الأردن في العام ١٩٥٧م ، واستمر حظرها ستة وعشرين عاماً ،وبعد طول انتظار رجعت الحياة السياسة الأردنية ، ومع صدور قانون الأحزاب الأردنية رقم ٣٢ لسنة ١٩٩٢ تشكل في الأردن عبر مجموعة من السنوات سبعة وثلاثين حزباً سياسياً من اليمين وحتى اليسار، وعلى الرغم من كثرة الأحزاب فإن دورها جاء ضعيفاً غير مؤثر مع استثناءات زمنية لبعض الاحزاب الكبرى في الساحة السياسية الأردنية كحزب جبهة العمل الإسلامي .

يرى بعض الباحثين في الشأن السياسي الأردني أن دور الأحزاب الأردنية سيزداد انحساراً خصوصاً بعد صدور قانون الأحزاب رقم ١٩ لعام ٢٠٠٧م ، الذي أسفر عن حل أكثر من نصف الأحزاب ممن لم تنطبق عليها بنود قانون الأحزاب الجديد ، والذي تضمنت أهم بنوده أن لا يقل عدد المؤسسين للحزب عن خمسمائة مواطن أردني، ومما وزاد الأمر صعوبة اشتراط القانون أن يكون مقر إقامتهم المعتاد في خمس محافظات على الأقل وبنسبة (١٠%) من المؤسسسين لكل محافظة ، وهذا لم تدركه كثير من الأحزاب الأردنية ، مما اضطر بعضها لحل نفسه وبعضها الآخر تحالف مع غيره، وعدد قليل هو الذي صمد أمام هذا القانون، ومن جهة أخرى يرى باحثون آخرون بأن هذا القانون كفيل بإحياء الحياة الحزبية في الأردن من جديد.

الباحث يحاول في هذه الدراسة أن يسهم في النقاش العام حول الواقع الحزبي الراهن في الأردن، كما يحاول تحليل وتقييم هذا الواقع، واختار الباحث الفترة الزمنية من ١٩٨٩م وحتى ٢٠٠٨م ؛ لاعتقاده بأنها من أهم الفترات تفاعلاً في الحياة السياسية الأردنية والواقع الحزبي ، كما أنها من

أكثر الفترات الزمنية في السياسة الأردنية ديناميكية ، ويسعى الباحث في دراسته عن الأحزاب أن يضيف جديداً في إطار دراسة العملية الحزبية في الأردن .

قسم الباحث دراسته إلى أربعة فصول كالتالي :

الفصل الأول : النظرية الحزبية

الفصل الثاني : الأحزاب السياسية في الأردن

الفصل الثالث : تقييم التجربة الحزبية الحديثة

الفصل الرابع : التحليل الإحصائي لدراسة العملية الحزبية في الأردن

تطرق الباحث في البداية إلى المفهوم العام للحزب السياسي وما عاضده من أدوات التنمية السياسية والبرلمان، ومن ثم تدرج مع الحياة الحزبية بكل تفاصيلها منذ عهد الإمارة، وحاول تحليل أسباب سيرها المتثاقل والمتعثر ، ملخصاً أهم الأسباب التي ساهمت بفشل التجربة الحزبية، وشارحاً كيف غدت الأحزاب غائبة عن أي شكل من أشكال التنمية السياسية، وعضد الباحث دراسته بدراسة مسحية في الفصل الرابع جرت لشرائح من الأحزاب الأردنية شخص فيها أسباب التراجع من وجهة نظر أفرادها، والباحث إذ يحاول أن ينسج بحثاً علمياً رصيناً ، يسعى أن يتخطى الخطأ ويجانبه، فإن كان أخطأ فهي محاولة علمية ، وإن أصاب فبتوفيق من الله، والله دائماً من وراء القصد.

مشكلة الدراسة :

تتمثل مشكلة الدراسة في أن الأردن يعاني من فشل العملية الحزبية ، وعلى الرغم من كثرة الاحزاب فإن دورها جاء غير مؤثر في عملية اتخاذ القرار ومعدوم في كثير من الأحيان .
ويكمن دور هذه الدراسة في تبيان الواقع الحزبي وأثره على الحياة السياسية الأردنية، ومحاولة عرض مجموعة من السبل لتجاوز حالة الضعف التي تمر بها الأحزاب السياسية الأردنية ، ويمكن توضيح مشكلة الدراسة من خلال طرح الأسئلة التالية.

أسئلة الدراسة :

<u>تتمثل مشكلة الدراسة في الأسئلة الرئيسية التالية :-</u>

- **<u>السؤال الأول:</u>** ما هي أهم معالم الحالة الحزبية الراهنة على صعيد الحياة السياسية الأردنية من العام ١٩٨٩م وحتى العام ٢٠٠٨م ؟
- **<u>السؤال الثاني :</u>** ما هي أهم أسباب ضعف وتراجع الأحزاب من العام ١٩٨٩م وحتى العام ٢٠٠٨م ؟
- **<u>السؤال الثالث:</u>** هل وصلت الأحزاب الأكثر فاعلية في الحياة السياسية الأردنية إلى درجة اتخاذ القرار، وأي الأحزاب أكثر فاعلية ؟
- **<u>السؤال الرابع :</u>** إلى أي مدى تؤمن الأحزاب السياسية الأردنية بالديمقراطية كوسيلة للوصول إلى السلطة واتخاذ القرار أو حتى تغييره؟
- **<u>السؤال الخامس:</u>** هل نظرة أعضاء الأحزاب الأردنية عموماً للأحزاب سلبية أم إيجابية، وما مدى مشاركتهم في مؤسسات المجتمع المحلي المختلفة ؟
- **<u>السؤال السادس:</u>** ما هي أهم أسباب عزوف الشارع الأردني عن الانتساب للأحزاب؟

- **<u>السؤال السابع:</u>** إلى أي مدى تؤثر الضغوط السياسية من قبل الحكومات المتعاقبة نحو الأحزاب ، وهل الحريات الممنوحة كافية لتعزيز الحياة الحزبية ؟
- **<u>السؤال الثامن:</u>** هل تعني قدرة الأحزاب على الوصول إلى البرلمان أنها كافيـــة للحكم على الأحزاب بأنها فاعلة وقوية، وهل الأحزاب الأردنية بجميع كوادرها جاهزة لممارسة السلطة؟
- **<u>السؤال التاسع:</u>** ما هي سبل تجاوز حالة الضعف العام للأحزاب السياسية الأردنية ؟

الفرضيات:-

تتضمن الدراسة الفرضيات الرئيسية التالية:

- ✓ **الفرضية الرئيسية الأولى :**
- ❖ الواقع الحزبي الراهن في الأردن يعاني من تراجع حاد.
- ✓ **الفرضية الرئيسية الثانية :**
- ❖ الأحزاب الأردنية تعاني من ضعف عام على مستوى أدائها السياسي ووصولها إلى طبقات المجتمع الأردني المختلفة.
- ✓ **الفرضية الرئيسية الثالثة :**
- ❖ اتجاهات المواطنين الأردنيين نحو الأحزاب السياسية سلبية.

وتنبثق عنها الفرضيات الفرعية التالية :

- ✓ **الفرضية الفرعية الأولى :**
- ❖ هناك عزوف كبير بين المواطنين عن المشاركة في الاحزاب السياسية منذ العام ١٩٨٩م وحتى اليوم .

✓ **الفرضية الفرعية الثانية :**

❖ أغلبية الأحزاب الأردنية تعاني ضعفاً داخلياً في مختلف القضايا التنظيمية، مما يشكل لها عائقاً كبيراً في التقدم والتطور والارتقاء إلى التأثير في صانع القرار الأردني.

✓ **الفرضية الفرعية الثالثة :**

❖ البيئة السياسية المحيطة بالعملية الحزبية تؤثر سلباً على الأداء الحزبي .

✓ **الفرضية الفرعية الخامسة :**

❖ التعديلات الجديدة في قانون الأحزاب السياسية لسنة ٢٠٠٧ لم تحل الضعف العام الذي تعاني منه الأحزاب السياسية .

✓ **الفرضية الفرعية السادسة :**

❖ الحكومات الأردنية المتعاقبة لم تؤد الدور المنوط بها بشكل كاف لإنجاح العملية الحزبية .

✓ **الفرضية الفرعية السابعة :**

❖ تلعب العشيرة والتركيب السكاني في الأردن دورين مهمين في أداء الأحزاب الأردنية.

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على :

❖ شكل وصورة التجربة الحزبية الراهنة ما بين عامي (١٩٨٩م - ٢٠٠٨م).

❖ أثر التجربة الحزبية في هذه الفترة الزمنية (١٩٨٩م - ٢٠٠٨م) على الحياة السياسية الأردنية .

❖ أهم أسباب ضعف تراجع الأحزاب من العام ١٩٨٩م وحتى العام ٢٠٠٨م .

❖ التعرف على أكثر الأحزاب فاعلية وتأثيراً في الساحة السياسية الأردنية.

❖ التعرف على أهم أسباب عزوف المواطنين الأردنيين عن الانتساب للأحزاب السياسية.

❖ التعرف على موقع المرأة الأردنية وفئة الشباب في الأحزاب السياسية .

❖ تبيان أهم سبل تجاوز حالة الضعف العام في العملية الحزبية الأردنية .

أهمية الدراسة ومبرراتها :

تتمثل أهمية هذه الدراسة في نقد الواقع الحزبي الراهن في الأردن ، فهذه الدراسة تشكل محاولة لتسليط الضوء على أهم أسباب فشل العملية الحزبية الأردنية، وتبيان أثرها على الحياة السياسية سلباً وإيجاباً ، ومحاولة نقاش سبل تجاوز المشكلة العامة للاحزاب العاملة ، ويمكن أن نلخص أهمية الدراسة ومبررات القيام بها بالاعتبارات التالية :-

- قلة الدراسات العلمية السياسية المتعلقة بالموضوع محلياً، على حد علم الباحث.
- عزوف المواطنين الأردنيين عن المشاركة في الأحزاب خصوصاً فئة الشباب.
- عدم نجاح الأحزاب بالوصول إلى مجلس النواب بشكل فعلي وواضح، وإنما اقتصر تواجدها على محاولات فردية من بعض الأحزاب وتمثيلات محدودة في أحسن الحالات .
- طرح قوانين جديدة تناقش الواقع الحزبي وتحاول تجديده وتغييره، مما حدا في الآونة الاخيرة إلى حل مجموعة كبيرة من الاحزاب الأردنية وبقاء أخرى بعد تحالفها مع غيرها وصمود القليل جداً منها.

الدراسات السابقة :

١. دراسة الباحث محمد صبري خليل عام ٢٠٠٥ بعنوان **" دور البرلمان و الأحزاب السياسية في التنمية السياسية في الأردن ١٩٨٩-٢٠٠٤"** وقدمت كرسالة ماجستير في الجامعة الأردنية ، وقد خلصت الدراسة إلى وجود ضعف واضح جداً في اداء المجالس النيابية الأردنية، وكذلك في العمل الحزبي في الأردن، وبالتالي ضعف مساهمة كل منها في عملية التنمية السياسية في الأردن.

وهذه الدراسة من أقرب العناوين والمواضيع إلى موضوع دراستي إلى أن دراستي لم تركز على دور البرلمان في التنمية السياسية ، كذلك ناقشت الأجواء العامة بقراءة علمية لكل مرحلة سياسية في الفترة الزمنية ١٩٨٩ وحتى ٢٠٠٨ ، كذلك ما يميز دراستي الفترة الزمنية .

٢. وقام الباحث هاشم سلمان الرويضان في عام (٢٠٠٦) بتقديم دراسة بعنوان: **"عزوف طلبة الجامعات الأردنية عن المشاركة الحزبية :دراسة حالة الجامعة الأردنية ٢٠٠٤"** وقدمت كرسالة ماجستير في الجامعة الأردنية ، ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة إلى أن هنالك انخفاض في نسب المشاركة السياسية للطلاب في الأحزاب السياسية الأردنية ، وهذا يعود إلى عدة أسباب متعلقة بطبيعة الحياة السياسية في الأردن والحريات السياسية، وطبيعة العمل والمشاركة السياسية للأحزاب في الأردن والعامل الاقتصادي والعامل الاجتماعي والعامل النفسي أوالخوف.

وأما دراستي فتختلف وتتميز عن هذه الدراسة بأن الأخيرة لم تناقش إلا حالة طلبة الجامعات الأردنية بتطبيق حالة وهي الجامعة الأردنية، أما دراستي فتناولت الواقع الحزبي بالعموم خلال فترة زمنية معينة لدى المجتمع الأردني.

٣. أجرى الباحث عادل تركي سعود القاضي في عام (١٩٩٩) دراسة بعنوان: **" النظام السياسي والمشاركة السياسية للأحزاب في الاردن :دراسة في إنتخابات ١٩٩٣ "** وقدمت كرسالة ماجستير في جامعة آل البيت ، وأظهرت الدراسة استعداداً واضحاً لدى كل من النظام السياسية الأردني والأحزاب السياسية الأردنية إلى تفعيل التحول الديمقراطي.

أما دراستي فلم تتعرض للنظام السياسي تحديداً، وناقشت مرحلة زمنية طويلة أكثر من تركيز الدراسة على سنة معينة.

٤. وكذلك دراسة أجراها محمد الطراونة وآخرون بعنوان: **"دور الأحزاب في التنمية السياسية "**، وتعرضت الدراسة إلى أهم التحديات التي تواجه العمل الحزبي في الأردن مؤكدة بأن التجربة الديمقراطية ما زالت غير ناضجة وما زالت في موقع اختيار وعرضة لهجمات التشكيك فيها ، حيث أكدت الدراسة أنه إذا أريد للديمقراطية أن تنجح ، وإذا أريد أن تكون هناك ديمقراطية فعلية فلا بد للأحزاب أن تنجح من أن تقوم بدورها كما لا بد من تعديل قانون الأحزاب ولا بد من التعامل مع الديمقراطية بشكل صحيح.

أما بالنسبة لدراستي فلم تكتفي بالتحديات بل وصفت وحللت الواقع الراهن مسلطة الضوء على أهم أسباب تراجع الأحزاب في الوقت الراهن، كما حللت الواقع الداخلي للأحزاب السياسية في الأردن.

٥. ودراسة بعنوان : **" اتجاهات الأردنيين نحو الأحزاب السياسية "** ، أعدها الباحث عبد المجيد عزام . وأظهرت نتائج الدراسة أن اتجاهات أفراد العينة التي حددها الباحث وهي مكونة من (٣٣٠٠) حالة من محافظة إربد كعينة عشوائية ، سلبية بشكل عام، وأن الأحزاب السياسية كانت قاصرة عن لعب دور إيجابي في عملية التنمية السياسية، ولم تنجح في بناء ثقافة سياسية حزبية إيجابية تعزز وجود النظام الحزبي وتبني ثقة المواطنين بالأحزاب، وبناءً على الاستنتاجات ، قدمت الدراسة عدداً من التوصيات أهمها: تعزيز دور الأحزاب في الحياة السياسية والانتخابات وذلك من خلال جعل حق الترشيح للمناصب السياسية مشروطاً بالعضوية الحزبية وكذلك ضرورة تعزيز الإصلاحات الديمقراطية وخاصة فيما يتعلق بقوانين الأحزاب والانتخابات النيابية والمؤسسات المدنية .

وأما دراستي فتتطرق تحديداً إلى اتجاهات المواطنين بل تركز على وصف وتحليل وتقييم الواقع الراهن الحزبي بشكل عام، فدراستي خرجت من افتراض السلبية لدى الأردنيين تجاه الأحزاب وبحث الأسباب المؤدية لذلك والنتائج المترتبة عليها.

منهجية الدراسة :

أولاً: منهج التطور التاريخي:

ويهدف إلى البحث وتقديم الحقائق المتعلقة بتطور المجتمعات في زمن معين ، والغرض منه هو استعراض الماضي على أساس دراسة الأحداث الوثائقية من أجل تفسير تطور الأحداث في المجتمعات ، من خلال النظر إلى الحاضر كنتيجة للماضي وإلى المستقبل من خلال القوانين التاريخية التي تسيطر على كل الظواهر الاجتماعية، وفي ذلك سيستعرض الباحث المراحل التاريخية التي مرت بها العملية الحزبية في الأردن منذ عهد الإمارة وحتى المرحلة الحديثة .

ثانياً : المنهج الوصفي التحليلي:

ويهدف إلى تفصيل الحقائق والواقع ومحاولة تفسيره من خلال المناهج المتعددة المستخدمة في الدراسة ، كمحاولة لتشخيص الواقع وبالتالي طرح مجموعة من التوصيات والاقتراحات والنتائج التي تساهم في المعالجة الحقيقية النظرية ابتداءً ومن ثم العملية للواقع.

ثالثاً : المنهج البيروقراطي (المؤسسي)

ويهدف استخدام هذا المنهج إلى تحليل واقع المؤسسة الحزبية، ومؤسسة النظام السياسي ، في دائرة التفاعل السياسي بينهما ، ومحاولة التعرف من خلال هذا المنهج على أهمية الهيكل التنظيمي للحزب، وكيف يختل في حال حدوث خلل في أي جزء من أركانه.

- وذلك اعتمادا على مصدرين للمعلومات، هما :-

- **المصدر النظري :**

وذلك بالرجوع إلى الكتب والمقالات والبحوث السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث.

- **الدراسة المسحية :**

تتجه الدراسات المسحية إلى توضيح الطبيعة الحقيقية للأشياء أو المشكلات أو الأوضاع الاجتماعية وتحليل تلك الأوضاع للوقوف على الظروف المحيطة بها أو الأسباب الدافعة لظهورها.

مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من كل أعضاء الأحزاب الأردنية المختلفة، أما عينة الدراسة فهي عدد من أعضاء الأحزاب الأردنية الموجودة على الساحة والحاصلة على ترخيص من وزارة الداخلية ومستوفية لجميع شروط قيام الحزب ، تحاول قياس البعد الحزبي داخل هذه الأحزاب وخارجها والإجابة على أسئلة الدراسة المختلفة، وقد اعتمد الباحث عينة عشوائية منتظمة من مجتمع الدراسة، مع العلم بأن مجتمع البحث غير محدد بعدد معين ، غير أن الأعداد التقريبية للمجتمع الحزبي يتراوح بين عشرة آلاف إلى ثلاثة عشر ألفاً مواطن منتم لحزب سياسي.

أداة جمع البيانات :

تم تطوير استبانة خاصة لجمع بيانات عن اتجاهات الحزبيين بكافة تقسيماتهم نحو الأحزاب السياسية في الأردن، وفقا لأهداف وأسئلة الدراسة وفرضياتها. وتم إجراء اختبار الصدق عن طريق تحكيم الاستبانة من قبل المختصين، إضافة إلى اختبار قبلي للإستبانة على مجموعة من قبل مجتمع الدراسة حتى يتمكن الباحث من التعرف إذا ما كان بها عبارات غير واضحة أو غير مفهومة للمبحوث تحتاج إلى تعديل أو إعادة صياغة أو أسئلة معادة، وبذلك تم تدعيمها بأسئلة جديدة أو تعديل بعض الاسئلة او توضيحها عند الحاجة لذلك، وبلغت جميع الاستبانات التي خضعت للتحليل (٢٦٤) استبانة ، وهي من ضمن (٣٠٠) استبانة أي بنسبة استجابة بلغت (٨٨%) وهي نسبة مجمع على قبولها في الدراسات العلمية ، وتم توزيعها على مجتمع بحث يقدر في أعلى نسبة له بـ (١٣٠٠٠) فرد ، أي بنسبة (٢.٣%) من مجتمع البحث ، وهي نسبة موافق عليها في الدراسات العلمية، وقد تم توزيع الاستبانة على الأحزاب الأردنية حسب عدد أعضائه، وفقاً لما هو مبين في فصل التحليل .

طرق التحليل :

تم استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لعرض خصائص عينة الدراسة ولتحليل بياناتها واختبار فرضياتها باستخدام حزمة البرامج الإحصائية **(SPSS)**

الفصل الأول: النظرية الحزبية

تشكل المفاهيم النظرية المدخل الأهم في دراسة أي قضية بحثية، ويعد تحديد المفاهيم من الأمور البالغة الأهمية في العلوم الطبيعية والاجتماعية، كما يقترن تحديد المفاهيم بأسس البحث أو الدراسة العلمية، فالتقدم العلمي الذي أحرزه علم ما يقاس عموماً بوجود اتفاق عام على المفاهيم الأساسية المستخدمة، وبالرغم من أن علم السياسة لم يرق بعد إلى مصاف العلوم المجردة حيث يوجد اتفاق عام على الكثير من المفاهيم إلا أن التقدم الذي أحرزه علم السياسة ، أوضح بجلاء وجود اتفاق بين أصحاب المدارس الفكرية على الكثير من المفاهيم الخاصة بعلم السياسة. (خشيم،٢٠٠٢،ص:١٣٣)

وانطلاقاً من أهمية المفاهيم قسم الباحث هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث في محاولة منه لشمول الإطار النظري لفكرة الرسالة :

المبحث الأول : التنمية السياسية مفهومها ونشأتها وآلياتها ومقوماتها .

المبحث الثاني : البرلمان مفهومه ونشأته وأركانه ووظائفه .

المبحث الثالث : الأحزاب السياسية مفهومها ونشأتها وأهميتها ووظائفها وأنواعها.

المبحث الأول : التنمية السياسية

المطلب الأول : التعريف بالتنمية السياسية وماهيتها

لم تعتمد النظريات التنموية من قبل علم السياسة إلا بطريقة تدريجية ، فهي بدأت في الظهور منذ النصف الثاني من الخمسينيات من خلال عدد من الأعمال التي استهدفت مواجهة ظهور التطبيقات السياسية الحديثة ، وباقترانها بازدهار العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن تحديدها كمياً ، ولم تنكشف إلا مؤخراً من عام ١٩٥٩م .(بادي،٢٠٠١،ص:١٠)

والعالم شهد وما زال يشهد ظواهر جديدة ومشكلات تدفع إلى تخطيط عمليات التغير ولا تتركها للتلقائية ، فمثلاً تشكل فكرة قوة الدولة لمحة قوية لتجديد فكر التنمية والتغيير الجذري في المجتمع. (غانم،١٩٨١،ص:٨)

وقد برز مفهوم التنمية بداية في علم الاقتصاد حيث استخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين ، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده ، ويمثل مفهوم التنمية السياسية إحدى الإشكاليات المنهجية الكبرى التي تعترض أي باحث في هذا الحقل المعرفي ، وقد أحصى بعض العلماء عشرة تعريفات متمايزة لنفس المفهوم.(هيجوت،٢٠٠١،ص: ٥)

فمفهوم التنمية انتقل إلى حقل السياسة منذ ستينيات القرن العشرين ، إذ ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوروبية تجاه الديمقراطية، ويرى الدكتور نصر عارف أن التنمية السياسية من هذا المنظور: " عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية " ، ويقصد بالدول الصناعية إيجاد نظم تعددية على شاكلة النظم الأوروبية تحقق النمو الاقتصادي والمشاركة الانتخابية والمنافسة السياسية . (www.islamonline.net)

أما مايك مور (Mick Moore) فيرى أن التنمية السياسية هي:"المدى الذي يمكن للدول من خلاله ممارسة السلطة الشرعية داخل حدودها الإقليمية ، وتكون هذه السلطة الشرعية مستمدة من تفاعل نظام الحكم مع الشعب بما يضمن تحقيق المصالح الشعبية" .(خليل،٢٠٠٥، ص:١٠)

بينما يقترب أحمد وهبان في تعريفه من مور حيث يرى أن التنمية السياسية هي : "عملية سياسية متعددة الغايات تستهدف ترسيخ فكرة المواطنة ، وتحقيق التكامل والاستقرار داخل ربوع المجتمع، وزيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية، وتدعيم قدرة الحكومة المركزية

على إعمال قوانينها وسياستها على سائر أقاليم الدولة، ورفع كفاءة هذه الحكومة" . (وهبان ، ٢٠٠٠، ص: ١٤٣)

ويظهر لنا من هذه التعريفات أنها تشترك في حصر مفهوم التنمية السياسية بالسياسة الداخلية للدولة ، ودعمها لفكرة المشاركة السياسية ، ولعل تعريف أحمد وهبان هو الأقرب لمفهوم التنمية السياسية من وجهة نظر الباحث ، فهي بداية " عملية " أي أن فيها مدخلات ومخرجات، كذلك بين التعريف غاية هذه العملية كما ركز التعريف على الفكرة العامة لآليات التنمية السياسية .

المطلب الثاني : مقومات التنمية السياسية

ثمـة عدة مقومـــات للتنمية السيـــاسية : (وهبان،٢٠٠٠،ص:٣٥)

أولاً : ترشيد السلطة

ويقصد بها استنادها إلى أساس قانوني ينظم اعتلاءها وممارستها وتداولها .

ثانياً : التمايز

وهو يقع على عاتق الكيانين العضوي والوظيفي لمؤسسات الدولة السياسية ، وهو يعني ضرورة تباين الهيئات التي تقوم على الوظائف السياسية والقضائية للدولة .

ثالثاً : المشاركة السياسية

وفيما يتصل بالمشاركة السياسية فهي تشير إلى ضرورة ممارسة الجماهير للدور المنوط بها في الحياة السياسية من خلال قنوات المشاركة المعتادة كالأحزاب السياسية وجماعات المصالح . وعموماً فإن المشاركة السياسية هي شكل من أشكال التنمية بمعناها الشمولي ،وبمفهوم التغيير الاجتماعي الذي تحمله باتت مطلباً لدى كثير من دول العالم الثالث لتحقيق أعلى مستوى من الديمقراطية ، من خلال اتخاذ جميع آليات وسبل التنمية السياسية للوصول إلى التطور والتغير الاجتماعي.

المبحث الثاني : البرلمان

المطلب الأول : تعريف البرلمان

بحسب الموقع الموسوعي (encyclopedian) فالبرلمان هيكل تشريعي، وخصوصاً في تلك الدول التي تتبنى النظام الحكومي المستند على النظام الوزاري الغربي المشتق من النظام البريطاني، وقد جاء مصطلح برلمان (Parliment) من الكلمات الفرنسية (Parler) وتعني (يتحدث) وكلمة (Mont) والتي تعني الهضبة، وتعني جزئياً (Speaking Hill) أي هضبة الحديث، وأول من استخدم هذا المصطلح كان الفرنسي سيمون دي مونت فروت(Simon de Montfort). (encyclopedian.com)

ويرى الدكتور شمران حمادى(١٩٧٣) أن البرلمان هو المجلس المنتخب الذي يستمد سلطته من الشعب ويمارس مهمة التشريع والرقابة على السلطة التنفيذية.(ص:٢١٣)

ويشير بعض الفقهاء إلى صعوبة تحديد تعريف أكاديمي دقيق للبرلمان، فالدكتور شمران حمادى لم يعطنا تعريفاً مانعاً بل اكتفى بشكل وصفي للبرلمان، وهنا يقدم لنا الدكتور عبد المجيد العزام تعريفاً يحاول فيه أن يكون أكثر شمولاً وهو : "أن البرلمان هو أحد فروع السلطات العامة والمنظمة في الدولة، ويتم اختيار أعضائه بطرق مختلفة مثل الانتخاب المباشر وغير المباشر والتعيين والوراثة، ويقوم بصنع السياسة العامة في الدولة من خلال وظائفه المتعددة التي تضمن التمثيل والتشريع والرقابة ومناقشة السياسات العامة وتسوية الصراعات داخل المجتمع وغيرها،ويتم ذلك وفق مجموعة من القواعد والأسس المحددة له في الدستور وما ينبثق عنها من تشريعات وأنظمة". (خليل،٢٠٠٥ ، ص:١٨)

والباحث يكتفي بهذا التعريف في المفاهيم النظرية التي يختارها قاعدة لبحثه لأنه يرى أن هذا التعريف من أكثر التعريفات شمولاً وإحاطة لجمعه بين جوانب البرلمان كاملة ، فشمل المؤسسي مع الوظيفي والهيكلي البنائي للبرلمان، ولم يقتصر على شكل معين من أشكال البرلمان لدولة دون أخرى، ولم يفترض وجوب كونه منتخباً إذ يمكن أن يكون معيناً كالتعيين في مجلس الأعيان ، أو حتى وراثة في بعض الحالات بمقتضى دستور الدولة.

المطلب الثاني : نشأة البرلمان

لا يتسنى لأي مجتمع بشري أن يعمل بلا قوانين ، وتحاول كل المجتمعات على امتداد العصور تطوير الأسس التي توجد من خلالها القوانين ولا يمكن لأي مؤسسة حكومية أن تمارس نشاطها في غيبة قواعد أو اجراءات واضحة ومحددة، ومن الجلي أنه في حالة غياب القوانين أو في حالة عدم احترام القانون يضطرب المجتمع وتعمه الفوضى، وبالتالي فإن استمرار المجتمع واستقرار نظامه السياسي مرهون جزئياً بوجود جسد من القوانين وإيمان المواطنين حكاماً ومحكومين بضرورة الخضوع لها ومعاقبة كل من يخرج عليها.

ومن هنا كانت نشأة البرلمان كحاجة أساسية للمجتمع ، وتعتبر بريطانيا مهد النظام البرلماني ، إذ جاء رد فعل لواقع سياسي ، فهو رد فعل ديمقراطي لسلطان الملك المطلق في بريطانيا حينما بدأ البرلمان الانجليزي يطالب منذ القرن الثالث عشر بحقه في مشاركة الملك في التشريع . (مصالحة،٢٠٠٠،ص:٣٠)

وعن البرلمانية الانجليزية أخذت معظم دساتير الديمقراطيات الأوروبية النيابية ، ولم يقف الأخذ بها عند الدول الملكية بل أخذت به الدول ذات النظام الجمهوري مثل فرنسا في ظل الحكم الجمهوري ، وانتشر كذلك إلى المستعمرات البريطانية ، واستمر بعضها على الأخذ به بعد الاستقلال . (مصالحة،٢٠٠٠،ص:٣٠)

وجاء البرلمان بما يتلاءم مع المبدأ الديمقراطي من أن الشعب هو مصدر السلطات يتولى بنفسه مباشرة هذه السلطات ، ولصعوبة مباشرة الشعب للسلطات كان لا بد لمن يمثله وينوب عنه ، وهو ما نسميه بالنظام النيابي ، من خلال تشكيل البرلمان الذي يضم نواباً منتخبين من الشعب لتمثيلهم والحديث باسمهم في المجلس،وبذلك تكون إرادة الناخبين هي الإرادة العامة للشعب. (شيما،١٩٨٢،ص:٢٠٣)

المطلب الثالث : أركان النظام البرلماني

يجدر في البداية أن نبين أن أي نظام برلماني يقوم على مبدأ الفصل بين السلطات فأساسه في الأصل هو التوازن بين السلطات التشريعية والتنفيذية ، وكأصل عام تقف كافة السلطات في النظام البرلماني على قدم المساواة دون أن تتبع أو تسيطر إحداها على الأخرى .(شكري،٢٠٠٣،ص:١٢٧)

والنظام البرلماني في أساسه وأركانه يقوم بنظر غالبية فقهاء القانون والسياسة على ثلاثة أركان هي :

أولاً : وجود برلمان منتخب من المحكومين

يشترط لقيام النظام النيابي وجود برلمان منتخب من الشعب، يستوي أن يكون هذا البرلمان مكوناً من مجلس أو مجلسين ، ومن أهم مظاهر السلطات الفعلية للبرلمان حتى يجسد انتخاب المحكومين له ، أن يكون له سلطات حقيقية في مباشرة سلطة التشريع، فيملك حق اقتراح القوانين والموافقة عليها، كما يجب أن تكون له سلطات جدية في مجال الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية والتي هي تمثل مهماته الأصيلة . (شيما،١٩٨٢،ص:٢٠٦-٢٠٧)

ثانياً : أنه يتكون عادة من مجلس أو مجلسين يكون أحدهما منتخباً من الشعب

تأخذ بعض الدول بنظام المجلس الواحد، بينما تأخذ دول أخرى بنظام المجلسين، هذا الاختيار يتوقف على عدة عوامل أهمها حجم الدولة ، ودرجة التنوع الاجتماعي بها، وطبيعة الأيدولوجية التي تتبناها، فالدول الصغيرة عموماً تفضل صيغة المجلس الواحد بينما الدولة المتسعة المساحة والكبيرة في حجم السكان تميل إلى صيغة المجلسين ، إذ الدولة الصغيرة يكفيها مجلس واحد لعدم وجود طبقات وصراع طبقي ، ففي الدولة الشيوعية مثلاً، شعب واحد يحكمه حزب واحد وله غاية واحدة، ولكن لما تطلبته حالة الدولة من صراع طبقي واقتصادي نابع من اتساع الدولة وترامي أطرافها أصبح تشكيل مجلسين لازم في العمل النيابي في الدولة. (المنوفي ،١٩٨٧،ص:٢٢٢)

ثالثاً : تكون الوزارة مسؤولة أمامه (أي الرقابة)، وتناط بهذا البرلمان عملية صنع القرارات والقوانين وبعبارة أخرى (التشريع)

يعد هذ الركن هو الشكل البرلماني الذي يتفاعل معه المجتمع كثيراً ويشكل النواة الرئيسية في العمل البرلماني ، نأتي على بيانها في المطلب التالي.

المطلب الرابع : وظائف البرلمان

يساهم البرلمان في عمليات التعبير وتعزيز الرأي العام والتنشئة السياسية كما يلعب كأي مؤسسة سياسية دوراً بارزاً في التنمية السياسية ، وتتلخص وظائف البرلمان في وظيفتين أساسيتين هما :

أولاً : التشريع

لا شك أن لوظيفة التشريع الأولوية ضمن وظائف البرلمان، ولأجل ذلك يتسمى البرلمان بالمؤسسة التشريعية، والتشريع يعد من أهم المهام الموكلة على البرلمان ، كذلك فإنه عادة ما يلعب دوراً هاماً في التعديلات الدستورية. (parlementaire.jeeran.com)

وبالمجمل فإن جل التشريعات في الدولة تصدر عن المؤسسة البرلمانية ، وتختلف كل دولة عن الأخرى في آليات التشريع ومصادر مشاريع القوانين ، كما تتفاوت الدول في قدرتها على التشريع ، وتسجل الدول التي تتمتع بالتنافس الحزبي وحرية النقاش داخل البرلمان ، بمستوى من الإنجاز والدقة في التشريع أكثر من تلك التي لا يشكل فيها البرلمان إلا صورة شكلية داخل الدولة.(المنوفي، ١٩٨٧،ص:٢٣١--٢٣٣)

ثانياً : الرقابة على السلطة التنفيذية

تختلف البرلمانات في العالم في قدرتها على مراقبة السلطة التنفيذية ، فالبرلمان يمارس وظيفة رقابية وإشرافية على أعمال الإدارة ، ويظل ذلك مرهوناً بقدرات أعضاء المجالس البرلمانية على توجيه الأسئلة واتهام السلطة التنفيذية ومراقبتها بالشكل التام، كذلك مرهوناً بالحريات الممنوحة داخل البرلمان ، وباختلاف أشكال الرقابة التي يمارسها البرلمان وهي التالية : (المنوفي،١٩٨٧)

١. المداولة : ويغتنمها النواب عادة في طرح حوار سياسي حول خطوط عامة لسيلسة الدولة ، وتعتبر سبيلاً فعالاً إلى نقد سياسة الحكومة ولفت الانتباه إلى هموم المواطنين، وتمكين المعارضة من لعب دور سياسي بارز. (ص:٢٣٤)

٢. السؤال : وهو استيضاح يوجهه أحد النواب إلى أحد الوزراء أو إلى رئيس مجلس الوزراء بقصد التعرف على نقطة معينة تتصل بأمر يدخل في عمل وزارته. (ص:٢٣٥)

٣. التحقيق : وتتم من خلال اللجان التي يشكلها مجلس النواب ، والتي تكشف من خلال النواب أنفسهم قضايا مالية أو سياسية أو غيرها . (ص:٢٣٥)

٤. الاستجواب : ويحمل معنى المحاسبة والاتهام لأحد الوزراء أو رئيس الوزراء، ويفتح الباب أمام مناقشة جادة يشارك فيها سائر النواب. (ص:٢٣٦)

٥. الرقابة المالية : يناط بالبرلمان مسؤولية إقرار الموازنة العامة للدولة ، ومن ثم متابعة تطبيق التشريعات المالية. (ص:٢٣٦)

المبحث الثالث : الأحزاب السياسية

المطلب الأول : التعريف بالحزب السياسي

تكاد تجمع المدارس الفقهية السياسية على عدم وجود تعريف دقيق ممتنع للأحزاب السياسية، فكما يقول الأستاذ موريس ديفرجيه (Maurice Duverger)"يستحيل اليوم وصف ميكانيكية الأحزاب السياسية وصفا مقارناً وجدياً ". (ديفرجيه، ١٩٧٢،ص : ١)

ولكن يمكن أن تصاغ مقاربات تعريفية للأحزاب السياسية على اعتبارات ماهيات الأحزاب، فالأحزاب كأغلب الظواهر الإجتماعية، يمكن أن يكون لها مدلولات متعددة ويمكن دراستها من جوانب متعددة.

لذلك ونظراً لصعوبة تعريف الأحزاب تعريفاً جامعاً، يمكن لنا أن نبين الجوانب المختلفة التي يمكن النظر منها للأحزاب: (كامل،١٩٨١، ص:٧٢)

أولاً : الجانب التنظيمي للحزب

يعد هذا الجانب من أقدم الجوانب التي استخدمها الفقهاء في محاولة لتعريف ظاهرة الأحزاب وربما يرجع السبب كما تقول الدكتورة نبيلة كامل: " إلى أن نشأة الأحزاب كانت عبارة عن تنظيم لعملية الإنتخاب، ومحاولة لتعريف الناخبين بمرشحهم ودفع هؤلاء الناخبين عن طريق التنظيم إلى تدعيم مرشحي الحزب ". (كامل،١٩٨١، ص:٧٢)

كما يعتبر ماكس فيبر (Max Weber) أحد منظري هذا الجانب التعريفي للحزب، فهو يقول : " إن اصطلاح (الحزب) يستخدم للدلالة على علاقات اجتماعية تنظيمية، تقوم على أساس من التنظيم الحر، من أجل تحقيق مسعى معين أو الوصول الى مكان ما ".(Charlot,1971,P:47)

وتكمن فكرة الحزب في كونه تنظيماً، أن الأحزاب المعاصرة لا تعرف ببرامجها أو بطبقة أتباعها أكثر مما تعرف بطبيعتها، فالحزب برأي الأستاذ ديفرجيه (Duverger) مجموعة ذات كيان

خاص، فالبساطة التي تشبه بساطة كيان الحيوانات البدائية زالت ليحل محلها حزب القرن العشرين ذو الجهاز المعقد والمنوع. (ديفرجيه، ١٩٧٢،ص:١)

وفي إطار هذا الجانب يتساءل الباحث عما إذا كان هذا الجانب كافيا للاعتماد عليه في تعريف الحزب، فمما لا شك فيه بأن الحزب هو نوع من التنظيمات، ولكن هل هو تنظيم فقط. الباحث يرى أن وصفه بالتنظيم فقط غير كاف ولا بد من إعطاء الأحزاب وصفا أكثر شمولاً.

ثانيا : الجانب الأيدولوجي للحزب

ويأتي أصحاب هذا الاعتبار ليركزوا على المبادئ والأفكار والأهداف التي يقوم عليها الحزب، مؤكدين على أن الحزب أيضا تنظيم، فالفيلسوف E.Burk يعرف الأحزاب على أنها " مجموعة منظمة من الناس اجتمعت من أجل العمل المشترك لتحقيق مصلحة الوطن، عن طريق تحقيق الأهداف والمبادئ التي يعتنقونها " ، وهذا المعنى نفسه أكده أيضا الزعيم الماركسي لينين (Lenen) حيث اعتبر الحزب لاشيء من دون برنامج باعتباره تنظيماً سياسياً قادرا ، وكتب عن ذلك : بدون وضع سياسة محددة للعمل على تنفيذ أهداف الحزب لا يمكن القول أننا بصدد تنظيم سياسي فعال، وإنما يمكن اعتبار الجمع من الافراد جلسة ودية بين فقهاء نظريين. (كامل ، ١٩٨١ ، ص:٧٦)

وهذا الرأي يصطدم مع تجارب من الواقع فهناك أحزاب بلا أيدولوجية وهي قائمة وعاملة، بل إن بعض الأحزاب لا تعدو مواقفها أن تكون رأياً لرئيسها، وهذا يمكن أن ينطبق على أحزاب الأيدولوجيات وكما يرى الباحث لا يخدم المفهوم الحزبي بعموميته .

ثالثا : الجانب الوظيفي للحزب

وهذا الفريق يميل إلى تعريف الحزب بالنظر إلى الوظائف التي يقوم بها، ويركز على أهم وظيفة من وظائفه على الإطلاق وهي تولي الحكم كما يعرفه A.Boun بأنه : مجموعة من الناس تسعى إلى السيطرة بالوسائل المشروعة على جهاز الحكم. (كامل ، ١٩٨١ ، ص:٧٩)

والحزب كما نعرف يقوم بوظائف مختلفة ومتنوعة لا تقل أهمية عن وظيفة الحكم ، فالأحزاب تلعب دورا مهما في تكوين الرأي العام، وتقوم بدور الوسيط بين المجتمع والسلطة، وبعض الأحزاب أخذ جوانب مختلفة في العمل الإجتماعي مثلاَ، وبعضها كون قواعد جماهيرية من خلال

التبرعات والجمعيات الخيرية، فقصر الأحزاب على وظيفة واحدة لا يستوي ـ برأي الباحث ـ مع طبيعة الأحزاب.

ولا بد لنا الآن بعد بيان الأحزاب من عدة جوانب من محاولة مقاربة تعريف شامل للأحزاب تستعرض فيه آراء مجموعة من الباحثين والمفكرين الذين حاولوا التقريب والأخذ بالجوانب المختلفة مجتمعة في تعريف واف وكاف، ونبدأ بتعريف إدموند بيرك الذي يقول : " الحزب عبارة عن هيئة لرجال متحدين، من أجل تعزيز مصلحتهم الوطنية بمحاولات مشتركة، ووفق مبادئ معينة اتفقوا عليها جميعا ".(بومبر،١٩٩٩ ،ص: ١٢)

وربما كان هذا التعريف جيدا ولكنه يصف نوعا معينا من الأحزاب، وهي تلك التي تبحث عن المصلحة الوطنية، وبعض الأحزاب لا تبحث بواقعها عن أية مصلحة سوى مصلحتها، أضف إلى ذلك أن تعريف بيرك احتوى عبارات تحتمل تأويلات مختلفة مثل مصطلح (المصلحة الوطنية)، حيث لا ينضبط برأي الباحث مفهوم كامل لدى الأوساط الأكاديمية للمصلحة الوطنية، كذلك (هيئة لرجال متحدين) ولم يحدد شكل الاتحاد أو من أي طبقة هم مواطنون أو غير ذلك .

ومن تعريف بيرك إلى تعريف جيمس ماديسون (Jims Madison) الذي كان أدق في تعريفه، فالحزب بنظره :" عدد من المواطنين، سواء كانوا أغلبية أم أقلية، متحدين ومدفوعين بحافز أو هدف مشترك، أو بمصلحة مشتركة، في مقابل حقوق المواطنين الآخرين، أو للمصالح الدائمة والمجتمعة للمجتمع ". (بومبر، ١٩٩٩ ، ص:١٣)

ولعل تعريف ماديسون(Madison) جاء أدق من تعريف بيرك (Berk)، إلا أنه يفترض أن الأحزاب جماعات سياسية متميزة، مغفلاً إمكانية أن يكون حزب ما ليس متميزا، ونسميه في نفس الوقت حزباً.

وممن عرف الحزب الأستاذ (Samuel Eldersveld) بقوله : إن الحزب منظمة اجتماعية أو مجموعة اجتماعية تقوم بأنشطة لصالح الجماعة ، وذلك يعني وجود أفراد يقومون بأدوراهم داخل الوحدة الاجتماعية ويعملون على تحقيق أهداف معينة ، وفي نفس الوقت فإن الحزب عبارة عن نظام سياسي بشكل مصغر وله أنماط لتوزيع السلطة وبنية قيادية وأجهزة انتخابية ومراكز لصنع القرار. (Eldersveld, 1964,P: 47)

ولدينا كذلك تعريف الأستاذ Burdeau الذي يعرف الحزب بأنه : " تنظيم يضم مجموعة من الأفراد، وتدين بنفس الرؤية السياسية وتعمل على وضع أفكارها موضع التنفيذ، وذلك بالعمل في

آن واحد على ضم أكبر عدد ممكن من المواطنين إلى صفوفهم، وعلى تولي الحكم، أو على الأقل التأثير على قرارات السلطات الحاكمة ". (Burdeau,1970,P:268)

والباحث يرى أن هذين التعريفين من أقرب ما يمكن أن يوصف به الحزب، فهو يجمع بين كافة الجوانب التي رأيناها للحزب ويشملها جميعاً، ومن التعريفات التي تشبههما وتقاربهما تعريف الدكتور بطرس غالي والدكتور محمود عيسى بأن الحزب :" وحدة معقدة، فهو منظمة اجتماعية، لها جهاز إداري كامل وهيئة موظفين دائمين، كما أن لها أنصاراً عديدين بين أفراد الشعب ينتمون إلى بيئات وفئات لهم عادات مختلفة، ولعل هذا التباين بين أفراد الشعب هو الذي يدفع بهم إلى الانتماء إلى الأحزاب، ويسعى الحزب إلى الاستيلاء على الحكم، أو الاشتراك فيه مع غيره من الأحزاب، أو عن طريق الحصول على قدر من التأييد الشعبي يسمح له بالضغط على السلطة الحاكمة". (غالي وعيسى ،١٩٨٩،ص:٢٦٨)

وبهذ التعريف يرى الباحث أننا نصل إلى وصف دقيق للأحزاب السياسية ، فقد جمع هذا التعريف كلاً من الجوانب المبينة في السابق والمختصة بشكل الأحزاب ، موائماً ومجارياً للتطور الذي عرفته الأحزاب ، فهو يركز بدايةً على جهود الحزب وسعيه الدائب إلى كسب الرأي العام ، كذلك يبرز دور الأحزاب في الصراع الدائر حول السلطة بين الطبقات الاجتماعية المختلفة فالأحزاب ليست مجرد تيارات فكرية فحسب ، ولكنها مؤسسات لا غنى عنها في كل نظام ديمقراطي ، وهذين التعريفين اللذين يرى الباحث تكاملهما ، ويعطيان في نفس الوقت صورة واضحة لفكرة الاحزاب ، ويمكن هنا أن نضيف المقومات الأساسية الواجب توافرها في كل حزب سياسي بحسب هذا التعريف: (خضر،١٩٨٦،ص:٤٤)

١. وجود جماعة من الافراد لا يشترط فيها التوحد على جنسية معينة أو طبقة واحدة.

٢. هدف هذه الجماعة الوصول إلى السلطة لتنفيذ برنامج سياسي معين .

المطلب الثاني : نشأة الأحزاب السياسية

في عام ١٨١٦م كتب العالم توماس جيفرسون (Thomas Jefferson) : "ينبغي أن تتطور القوانين والمؤسسات مع تطور العقل البشري ، فكلما ظهرت اكتشافات جديدة تكشفت حقائق جديدة للعيان ، وتغيرت العادات وأنماط السلوك والآراء بتغير الأحوال والظروف، على المؤسسات أن تتقدم أيضاً وتجاري العصور ، قد نحتاج كذلك رجلاً لا يزال يرتدي المعطف الذي يناسبه في

الوقت الذي كان صبياً ، لكي لا يظل أفراد المجتمع المتحضر تحت حكم أسلافهم البرابرة " (غولدمان، ٢٠٠١ ، ص:١١)

يظهر من كلام جيفرسون(Jefferson) نوع من أنواع التحررية ، والانسلاخ عن فكر الأجداد إلى فكر جديد ، والمهم عنده أن لا نبقى تحت حكم الأسلاف ، بأي طريقة كانت ، وجيفرسون يعبر بكلماته عن واقع مجتمعي كانت تعيشه أوروبا في القرن التاسع عشر ، فكثر الحديث عن فكر التحول والتبدل والبحث المضني عن البديل المؤسسي الأكثر فاعلية بدلاً من الحروب .

ويبدو أن هذا البديل تكشف للعيان وظهر أخيراً، وهو الأحزاب التي يدور بحثنا حولها، وبالرجوع إلى أكثر من مرجع نجد أنها تشير إلى عام ١٨٥٠م كبداية تاريخية لهذا البديل المؤسسي (الأحزاب)، حيث لم يكن أي بلد في العالم (باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية) يعرف الأحزاب السياسية بالمعنى العصري للكلمة، فقد كان يوجد قديما اختلافات في الآراء، ونواد شعبية، وتكتلات فكرية، وكتل برلمانية، إنما لم تكن هذه أحزاباً بالمعنى الصحيح، وبعدها نمت الأحزاب وبدأت تأخذ منحىً جديداً في الدول المتحضرة، وبوجه عام يبدو نمو الأحزاب مربوطاً بنمو الديمقراطية. (ديفرجيه،١٩٧٢،ص:٦)

ولكن كيف ظهرت هذه الأحزاب وكيف حاولت نقل المجتمع إلى تحول مؤسسي وديمقراطي، هذا ما يمكن ان نجيب عنه في هذا المطلب عندما نتكلم عن أصل الأحزاب والذي يمكن أن نقسمه باعتبار التاريخ إلى أصلين:

أولا: الأصل الانتخابي

أو يمكن أن نسميها الأحزاب ذات الأصل البرلماني، وهي تلك الأحزاب التي تطورت وتكونت نتيجة لتطور "المجموعات البرلمانية" أو "اللجان الإنتخابية" وهذا التطور واضح المعالم، يتلخص في ظهور المجموعات البرلمانية أولاً ، ثم تشكيل اللجان الانتخابية ، ومن ثم إقامة علاقات دائمة بين هذه التنظيمات. (Duverger,1973,P: 2)

يبدو لأول وهلة أن وحدة العقائد السياسية كانت المحرك الأساسي في تكوين الكتل البرلمانية، ومع ذلك فالوقائع لا تؤكد دائما هذه الفرضية، إذ يبدو غالباً، أن المجاورة الجغرافية هي التي أعطت الفقه الأول، أما العقيدة فجاءت فيما بعد، ففي بعض البلدان، كانت الكتل البرلمانية الأولى كتلا محلية تحولت فيما بعد إلى تجمعات عقدية. (ديفرجيه،١٩٧٢،ص:٧)

ولعل أوضح مثال على ذلك نشأة المجموعات البرلمانية في ظل الجمعية التأسيسية الفرنسية عام ١٧٨٩م ففي إبريل من هذا العام ، وصل إلى فرساي ، مندوبو الأقاليم الذين يمثلون الشعب الفرنسي في الجمعية المذكورة ، وقد عمد مندوبو كل إقليم إلى التجمع معاً، بقصد تجاوز الشعور بالعزلة والتنسيق فيما بينهم للدفاع عن مصالحهم المشتركة ، وقد كان مندوبو منطقة الـ "بريتاني " هم السابقون إلى تكوين مجموعتهم البرلمانية، وقاموا بحجز أحد المقاهي للاجتماع فيه، وبعد فترة لاحظ أعضاء المجموعة ، أن اجتماعاتهم لا تنصب على مناقشة المسائل الإقليمية المتعلقة بهم فحسب ، بل امتدت إلى المسائل السياسية الأساسية التي تمس الوطن. (Charlot,1971,P:26)

ثانياً: أصل المنشأ الخارجي

أو تلك التي يطلق عليها أحزاب التكوين الخارجي " وبصورة أساسية يطلق عليها فقهاء السياسة تعبير التكوين الخارجي لأنها تمارس نشاطاً خاصاً خارجاً عن الانتخابات وخارجاً عن البرلمان " ومثالها النقابات التي تدين لها كثير من الأحزاب في أساس تكوينها، كالأحزاب الاشتراكية في أوقات معينة.(ديفرجيه،١٩٧٢،ص:١٣)

وهنا لا بد من الإشارة إلى مجهودات الجمعيات التعاونية والزراعية والهيئات المهنية في إنشاء الأحزاب، فرغم تأخر بعض هذه الجمعيات عن الأحزاب إلا أنها ساهمت في إنشاء الأحزاب بشكل مباشر، وبالأخص في الدول الاسكندنافية وأستراليا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية . (كامل،١٩٨١،ص:٣٠)

إذن يخلص لنا أن الأحزاب في نشأتها الأولى كانت في غضون القرن التاسع عشر ومن خلال عدة أصول بعضها ظاهر وبعضها خفي في طوايا التاريخ والظاهر منها إما انتخابي برلماني ، أو خارجي من خلال النقابات أو الجمعيات المختلفة والمتعددة .

المطلب الثالث : أهمية الاحزاب السياسية

الأحزاب السياسية هي الشكل الأكثر حداثة للمنظمات الاجتماعية، فهي أحدث من المؤسسة العسكرية ومن الجمعيات المدنية التمثيلية ، وفي القرن العشرين فإن معظم الشعوب في العالم تمتلك منظمة حزبية واحدة على الاقل ، تعد مؤسسة مركزية بالنسبة لنظام الحكم ، بل إن هناك أحزاباً تخطت الحدود الوطنية للسعي لتحقيق أهداف عالمية . (غولدمان،٢٠٠١،ص:٤٩)

وكما هو مشهور بين فقهاء السياسة فإن الأحزاب ضرورية ومهمة في الأنظمة الديمقراطية، فقد اصطلح على أنه " لا ديمقراطية بدون الاحزاب " ، فالأحزاب " تنظيم " والديمقراطية لا يمكن قيامها بدون "تنظيم" ، والمجتمعات المعاصرة تنقسم إلى طبقات ، ولكل طبقة موقفها السياسي الذي تمليه أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، ولذلك فإن لكل طبقة أهدافاً تسعى إلى تحقيقها. (كامل،١٩٨١،ص:٣٥)

وتشكل الأحزاب السياسية حجر أساس في نظريات الديمقراطية ، فهي متشابهة في افتراضها أن الحكومة الشرعية يجب أن تستند إلى قاعدة جماهيرية، مع كل التبعات التي يمكن أن يضيفها الحزب عند وصوله إلى الزعامة من خلال القاعدة الجماهيرية ، ولعل هذه الزاوية تشير إلى أهمية دور الاحزاب ، فالعنصر الخطير وهو الوصول للزعامة، يثير في العادة بلبلة من الاحزاب ، إذ إنه يشكل تقلبات يمكن ان تكون خطيرة على الدولة في بعض الأحيان .(بومبر،١٩٩٩،ص:٢٠-٢١)

هذه الحقيقة صارت في العصر الحديث من البديهيات ، بحيث شعر حتى أصحاب الملايين ، بضرورة التنظيم والتحزب ، فعملوا على إنشاء منظمات تجمعهم وتوحد جهودهم . (كامل،١٩٨١،ص:٣٦)

المطلب الرابع : وظائف الاحزاب السياسية

لا شك أن الأحزاب السياسية تلعب أدواراً مهمة في الحياة السياسية والاجتماعية، في سبيل تحقيق أهداف استراتيجية للوصول إلى الوظيفة الكبرى والهدف الرئيس وهو السيطرة على السلطة السياسية ، أو محاولة التأثير على قرارات السلطة السياسية .

وهي تتبع في ذلك وظائف متعددة فهي تتولى مهمة التعبئة ، والتنشئة السياسية ، كما تأخذ دور المعارضة في وقت معين ، ودور الموالاة في آخر ، ويمكن أن تغدو المؤسسة الحزبية منظمة

بيروقراطية وممكن ان يكون الحزب الحاكم ، أو حتى حركة اجتماعية أو دينية .(بومبر، ٢٠٠١،ص:٢٧-٢٨)

وأهم وظائف الأحزاب كما أسلفت ، سعيها الدائب للوصول إلى السلطة ، أو التأثير في قرارات السلطة، ويفرع من هذه الوظيفة عدة وظائف أخرى لا تعدو أن تكون مكملة للوظيفة الأولى، وترمي إلى تأكيد قيام الأحزاب بوظيفتها الرئيسية، وهذه الوظائف يمكن حصرها بثلاثة أساسية:

أولاً : مشاركة الأحزاب في تكوين الرأي العام وتوجيهه:

والمطلوب من الأحزاب في هذه الوظيفة ، القيام بتوعية المواطن ، وبإعطائه من المعلومات ما يمكنه من الحكم بطريقة موضوعية ، مجردة من كل خلفية سياسية وهذه الوظيفة ترتبط ارتباطاً وثيقا بالوظيفة الأولى وعادةً ما تحاول الاحزاب أن تصنع توجهاً ورأياً عاماً للضغط على الحكومة من خلاله. (كامل،١٩٨١، ص:٩٥)

وتستخدم الاحزاب السياسية حملات واسعة للدعاية لتوجيه الرأي العام لمصلحتها، تستخدم فيها الصحف والمجلات والخطب الحزبية والحملات الانتخابية والكتب والنشرات وكل ما هو كفيل بدور الدعاية والإعلام لتغيير توجه الناس.(كيتيل،١٩٦٠،ص:٥٧)

ثانياً : تنظيم المعارضة

والمعارضة في النظم الديمقراطية لها أهمية كبرى، فكل النظم السياسية الديمقراطية ، تقوم على أساس قبول الأغلبية لها بحيث إذا عبرت الاغلبية عن رفضها للنظام وأبدت رغبتها في تبديله أو تعديله، تعين وفقاً للمفاهيم الديمقراطية الاستجابة لتلك الرغبات ، وتفرض وظيفة المعارضة على الأحزاب ، القيام بمهام ثلاث، فيتعين عليها : (كامل،١٩٨١، ص:٨٧)

١. أن تقوم بنقد النظام السياسي الذي تقيمه الأحزاب الحاكمة .
٢. أن تقوم بتقديم البدائل ، وأن يكون لديها برنامج صالح للتنفيذ في حال وصلت إلى مرادها من خلال المعارضة .
٣. أن تكون قادرة إذا هي نجحت في الوصول إلى الحكم ، على أن تحمل مسؤوليتها في استمرارية الدستورية وما يقتضيه ذلك من قيام كوادر الحزب بتولي مسؤولية الحكم ، والأحزاب السياسية في الواقع تتفاوت في قدرتها على تنظيم وقيادة المعارضة قيادة حقيقية.

ثالثاً : تمكين الجماهير من التعبير عن رغباتها

إن قوة الأحزاب في تكوين الرأي العام ، يدفعها للتعبير عن رغبات الجماهير فبدون الأحزاب ، لا يتصور لهذه الرغبات أن تجد متنفساً لها وأن تصل إلى آذان السلطات الحاكمة ولا يتصور أن يكون بمقدور المواطن التأثير على المسائل المتعلقة بالحياة العامة، فالفرد منعزلاً عن أقرانه من أعضاء الجماعة لا تأثير له، وهذا كفيل بتقوية روابط الهيئة الناخبة بالهيئة الحاكمة ، بطريقة منظمة وفعالة من التعبير عن الرغبات والمعتقدات.(غالي و عيسى،١٩٨٩،ص:٢٦٩)

رابعاً : تكوين واختيار الكوادر السياسية

الحزب وحده يشكل مدرسة تلقن فيها مبادئ ممارسة السلطة ، وغالباً لا تتعرف الجماهير إلا على " النجباء" من خلال هذه المدرسة أي أولئك الذين يقع اختيار الحزب عليهم لتمثيله في المعارك الانتخابية .

والاحزاب السياسية هي التي تقدم عادة للهيئة الناخبة المرشحين الصالحين لتولي الوظائف النيابية والإدارية ، والشعب بطبيعته غير قادر على القيام بأعمال الأحزاب من تقديم برامج سياسية، وطرق سليمة لتنفيذها، ومد الهيئة الناخبة بالوسائل الفعالة لنقد أفعال الحكومة ، وعدم قدرة الشعب على ذلك لا عن عجز، وإنما لعدم توافر التنظيمات وغيرها من الإمكانات التي تتيح له الحصول على المعلومات الكافية لرسم هذه السياسة. (غالي و عيسى،١٩٨٩،ص:٢٦٩)

المطلب الخامس: أنواع الأحزاب السياسية

لا تنشأ الاحزاب السياسية من فراغ كما أنها لاتعمل في فراغ ، وإذا كان الحزب يعبر عن مجموعة من المبادئ، وعن مصالح الأشخاص الذين يؤمنون بها ويجدون من خلال أجهزته متنفساًلهم،كما يتخذونه قناة للوصول بالطرق الانتخابية المشروعة إلى المواقع والمناصب المؤثرة، ويسلكون في ذلك طرقاً وأشكالاً متنوعة تحدد نمط ونوع الحزب. (عادل،١٩٩٢،ص:١١٧)

فقهاء السياسة مختلفون برؤيتهم للأحزاب السياسية ، وذلك عائد إلى التقسيمات المختلفة ، والأشكال الكثيرة التي يمثلها الحزب.

ونستطيع التمييز بين أنماط الأحزاب إلى مركزية ولا مركزية، وشمولية ومتخصصة، ومرنة وجامدة أو متصلبة ، أو تمييزها من خلال النظر إلى عدد الأحزاب المتنافسة ضمن نظام انتخابي

معين ، ليتشكل بذلك نظام الحزب الواحد ، أو نظام الحزبين ، ونظام تعدد الأحزاب . (ديفـرجيه،١٩٧٢،ص:٢١٣)

كما يمكن تقسيمها برأي البعض بحسب نوع الديمقراطية السائدة ما بين ماركسية أو ليبرالية أو بحسب كونها في السلطة أو بعيداً عنها.(هيكل،١٩٧٩،ص:٣٥-٣٦)

وهناك تقسيمات أخرى للأحزاب السياسية نأخذ منها مثلاً تقسيم الأستاذ موريس ديفرجيه (Maurice Duverger) الذي اعتمد حصيلة الحزب من الناخبين فصنفها إلى : (عادل،١٩٩٢،ص:١٢٠)

- أحزاب ذات أغلبية .
- أحزاب رئيسية .
- أحزاب وسط .
- أحزاب أقلية .

ومن بين تصنيفات وتقسيمات عدة يصنف بعض فقهاء السياسة الأحزاب من حيث شكلها الداخلي ويحصرونها بالتالي :

١. أحزاب البرامج .
٢. أحزاب الأشخاص .

كذلك تنقسم الاحزاب من حيث طبيعة سيادتها وممارستها للسلطة واعتماد النظام السياسي عليها بالتالي :

١. الأحزاب في دولة نظام الحزب الواحد .
٢. الأحزاب في دولة نظام الحزبين .
٣. الأحزاب في دولة نظام تعدد الأحزاب .

أولاً: تقسيم الأحزاب حسب شكلها الداخلي

١ . أحزاب البرامج

يتميز هذا النوع عن غيره من الأحزاب بتمسكه ببرامج مميزة ومحددة، وباختلاف أيدولوجيته اختلافاً واضحاً عن أيدولوجية الاحزاب الاخرى ، ويتمتع الأفراد في هذا النوع من الأحزاب بتمسكهم بمبادئ الحزب التي تنطلق من معتقداته وأيدولوجيته ، وأحزاب البرامج منتشرة في دول أوروبا حيث يختلف السكان من النواحي العنصرية والاجتماعية والدينية والاماني القومية ، مثل ألمانيا وتشيكوسلوفاكيا قبل الحرب العالمية الثانية، والنمسا وبلجيكا وسويسرا فيما بعد ذلك .

وبعبارة أخرى نستطيع أن ننعت أحزاب البرامج بأحزاب المبادئ والقيم ، ومن المشاهد أنها تنتشر في المجتمعات التي يكثر فيها الاستغلال الاقتصادي والصراع الطبقي لمواجهة تغول النظم الديكتاتورية على الأفراد. (غالي و عيسى،١٩٨٩،ص:٣٧٣)

٢ . أحزاب الأشخاص

وأهم ما يميز هذه الأحزاب هو الولاء لشخصية الزعيم ، وعلى الرغم من أن للزعيم دور مهم في كل نظام حزبي إلا أنها في أحزاب الأشخاص تضطلع بالدور الرئيسي ، لأن الزعامة أو الزعيم هو الذي ينشئ الحزب ويوجه نشاطه ويضع برامجه،ومن ثم يستطيع الزعيم أن يغير في برامج الحزب دون أن يخشى أحداً ، وعادة ما يتمتع الزعماء الذين يقودون هذه الاحزاب بالدبلوماسية العالية والقدرة السياسية على المناورة ، كذلك فإن بعضهم يتمتع كذلك بموقع عائلي يؤهله لرئاسة الحزب .

وتنتشر هذه الأحزاب في بلدان الشرقين الأوسط والأقصى، مثل مصر ولبنان وفي الأردن. (غالي و عيسى،١٩٨٩،ص:٣٧٤)

ثانياً: تقسيم الاحزاب حسب شكلها السلطوي

١. الأحزاب في نظام الحزب الواحد

كثير من الكتاب والسياسيين يسلمون بأن نظام الحزب الواحد " أبعد ما يكون عن الديمقراطية " بل هو أحد خصائص الأنظمة الديكتاتورية . وقد نشأ الحزب الواحد في كل من روسيا الشيوعية وألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية ، وربما هذا ما دعاهم إلى اعتباره عماد النظام الديكتاتوري . (كامل،١٩٨١،ص:١٠٣)

والدولة ذات نظام الحزب الواحد تقوم على افتراض محدد، هو أن إرادة السيادة للدولة تستقر في الزعيم وفي النخبة أو الصفوة السياسية ، وهذا المبدأ السلطوي قديم ، وقد جرى التعبير عنه في عهود الملكية البائدة ثم في عهود الديكتاتورية الحديثة . (عادل،١٩٩٢،ص:١٢٢).

وذهب بعض الكتاب كالأستاذ ديفرجيه (Duverger) إلى أن كل وصف عن الأحزاب الوحيدة لا بد له أن يبقى مبهماً ، فإذا أريد التوضيح ، ولو قليلاً جابهنا التعارض الأساسي بين الحزب الوحيد من الطراز الفاشي ، والحزب الوحيد من الطراز الشيوعي ، لوجدنا تناقضاً كبيراً على الصعيد العقائدي والفلسفي . (ديفرجيه ، ١٩٧٢، ص:٢٦٩).

وباختصار فإن مثل هذه النظم لم يعد له نصيب في عالمنا المعاصر ، مع أن بعض الدول تطبقه بطرق مبطنة دون الاعتراف بذلك بشكل صريح ، وهذه النظم أصبح منتقداً ومتهماً بمناهضته للديمقراطية وإثارته لدعوات مثل العنصرية والإقليمية وغيرها ، وإرغام الشعب على هذه الدعوات وتغيير قيمه السائدة والمتوارثة والمعهودة بشعارات ورموز وتصورات أسطورية وذلك بالقوة . (عادل،١٩٩٢،ص:١٢٣).

٢ . الأحزاب في نظام الحزبين

وهذا النظام منتشر في بعض الدول مثل بريطانيا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، وكلها تتبع نظاماً انتخابياً أكثرياً ذا دورة واحدة وكلها تمارس وتعرف الثنائية الحزبية . (ديفرجيه،١٩٧٢،ص:٢٢٨)

ويعكس نظام الحزبين حاجة الشعب في الدول الديمقراطية إلى ممارسة رقابته على الأجهزة الحكومية وحاجته أيضاً إلى إيجاد معارضة منظمة ، ونأخذ مثالاً ماثلاً أمامنا في نظام الحزبين وهو الولايات المتحدة الامريكية بحيث يتم تداول السلطة بين الحزب الجمهوري ، والحزب الديمقراطي .

ونظام الحزبين لا يمنع التعددية الحزبية، بل يسمح بإنشاء الأحزاب أياً كانت،ففي الولايات المتحدة الأمريكية أحزاب غير الجمهوري والديمقراطي مثل حزب الخضر مثلاً،ولكن طبيعة النظام الانتخابي يضع عقبات حقيقية في طريق أي حزب ثالث يحاول أن يكون لنفسه قوة سياسية على أساس قوي، وذلك للقوة الكبيرة للحزبين الكبيرين التي تشكلت عبر السنين،ولكن يمكن مع الإصرار والتصميم لبعض الأحزاب أن تحل محل أحد الحزبين مثلما حصل في إسرائيل مع حزب كاديما الذي حل محل الليكود وأصبح ينافس العمل في تداول السلطة.

ويظل هذا النظام من النظم الحزبية قابلاً للنقد رغم فاعليته في الدول فهو يشيع الاستقرار والتنافس لما يصنعه من توازن في الفرص، ومما أثير حوله اتهامه بأنه غير تمثيلي وبالتالي غير ديمقراطي ، وأن الحزبين لا يقدمان إلا " وجهين " من القضايا والمرشحين ومناهج العمل . (عادل،١٩٩٢،ص:١٢٤)

٣ . الأحزاب في نظام تعدد الأحزاب

يقول البروفيسور سيجموند نويمان : " إن من أسباب ظهور نظام تعدد الأحزاب وجود انقسامات عميقة في المجتمع السياسي لاختلاف الجنسية والدين، والعادة أن القوى الانقسامية كثيراً ما تلهيها العناصر المتناوئة داخل البلد والحركات الثورية الخارجية ، وهذا النظام منتشر في عدة بلدان من العالم بتطبيقات مختلفة مثل فرنسا وإيطاليا وألمانيا واليابان وغيرها، كما يعتبر نظام الأحزاب عموداً فقرياً للنظام السياسي ، ويتصف بوجود عدد من الأحزاب ، ولكن أحد هذه الأحزاب يتمتع بقوة أكبر كثيراً من الأحزاب الأخرى ، ويطلق بعض العلماء عليه اسم "الحزب المسيطر " ولكنه مختلف عن نظام الحزب الواحد إذ يمكن أن يكون هذا الحزب المسيطر مع المعارضة (كامل،١٩٨١،ص: ١٥٩)

ويصور بعض الكتاب والسياسيين مفهوم التعددية بأنه مرحلة في تاريخ النظام السياسي فيقول الأستاذ ديفرجيه : " قد يقع الالتباس أحياناً بين تعدد الاحزاب وعدم وجودها ، فالبلد الذي ينقسم فيه الرأي بين جماعات متعددة غير ثابتة ، مؤقتة ، ومانعة ، لا ينطبق عليه المفهوم الحقيقي

للتعددية الحزبية ، لأنه يكون في مرحلة ما قبل التاريخ والتعددية الحزبية مرحلة تطورية لا يمكن فيها تطبيق الضوابط المميزة بين الثنائية الحزبية والتعددية . (ديفرجيه،١٩٧٢،ص:٢٣٦-٢٣٧)

الفصل الثاني : الأحزاب السياسية في الأردن

لعبت الأحزاب السياسية دوراً مهماً ، ضمن معادلة النظام السياسي، ولازمت الأحزاب السياسية عملية التنمية والإصلاح السياسي، وقد شهدت الساحة السياسية منذ تأسيس إمارة شرق الأردن، مداً وجزراً بين النظام السياسي والأحزاب السياسية التي كانت تتطور في أدائها تارة وتتراجع إلى الوراء تارة أخرىن، ولكن مع كل أنماط تراجعها وتثاقلها إلا أنها بقيت موجودة وبقي النظام السياسي يراهن على أدائها، وقدراتها، ويتناول هذا الفصل أهم المعالم التي أحاطت بالأحزاب منذ عهد الإمارة ، وبالتخصيص لمرحلة الدراسة أي منذ العام (١٩٨٩) وحتى العام (٢٠٠٨)، كما يتناول هيكل هذه الأحزاب من داخلها، من خلال تعريفها والتعريف بأهم نشاطاتها وأعمالها ، وعليه فقد تم تقسيم الفصل إلى المبحثين التاليين:

- **المبحث الأول : تطور العمل الحزبي في الأردن منذ عهد الإمارة.**
- **المبحث الثاني : نظرة على الأحزاب في المرحلة الحديثة.**

المبحث الأول : تطور الأحزاب الأردنية منذ عهد الإمارة

ونستطيع من خلال قراءة الأحداث تقسيم مراحل تطور الأحزاب في الأردن إلى ثلاث مراحل:

المطلب الأول : أحزاب التجمعات (١٩٢١م ـ ١٩٤٦م)

أدى انهيار المملكة العربية السورية في تموز عام ١٩٢٠م إلى تشتيت قادة الحركة القومية العربية وخيبة آمالهم، فذهب معظمهم إلى الأقطار والمقاطعات العربية ، واندمجوا في الحركات القطرية ، وفرضت عليهم التجزئة السياسية من قبل الدول الحليفة ، وأصبح عليهم واجب النضال من أجل التخلص من هيمنة الأجنبي ، فحطت في إمارة شرق الأردن رحال الأمير عبد الله بن الحسين الذي نهض معها وشكل فيها المملكة المستقلة فيما بعد. (محافظة،١٩٩٠،ص: ٦٥)

وبعدها تمخضت المؤسسة السياسية عن تنظيمات حزبية مختلفة بدأت مع بداية الإمارة حيث ذكر خير الدين الزركلي (١٩٢٥) في كتابه عامان في عمان ، أن الأمير عبد الله طلب من رشيد طليع في صيف عام ١٩٢١م، تأليف حزب سياسي، فدعا طليع الاستقلاليين الموجودين في عمان

آنذاك، وأبلغهم رغبة الأمير وعرض عليهم تسمية الحزب بالاستقلال ، مع تأكيد طليع لهم على حد طلب الأمير منه عدم التدخل في الشؤون الإدارية للبلاد ، وعليه كان استئناف الحزب نشاطه في عمان. (ص:٥ – ٨).

يستقرئ من رواية الزركلي أن الأمير عبد الله هو الذي أرسى فكر الأحزاب داخل المجتمع الأردني الذي أصبح فيما بعد فكراً مستحسناً ومرغوباً عند بعض الأوساط الأردنية ، وقامت عليه مجموعة من الأحزاب السياسية نحن بصدد الحديث عنها .

بدأ حزب الاستقلال عمله الحزبي والسياسي في الإمارة ، وحزب الاستقلال كان في الأصل قد تأسس في العام ١٩١٩م في سوريا بعد أن تولى الملك فيصل الأول عرش سوريا، وكان أعضاؤه المؤسسون من أعضاء الجمعية العربية الفتاة ، وبعدها انحل الحزب بعد انهيار الدولة السورية ، ليأتي مع الأمير عبد الله إلى الأردن ويعيد تشكيل نفسه في عام ١٩٢١م ، وأخذ الحزب على نفسه برنامجاً يستهدف الوحدة العربية ، والاستقلال التام الشامل لجميع أجزاء الوطن العربي ، والتأكيد على أن فلسطين بلاد عربية ، والاحتفاظ بمنابع الثورة العربية الكبرى، ومارس الحزب نشاطه بكل حرية في البلاد حيث شكل أول حكومة برئاسة رشيد طليع في نيسان عام ١٩٢١م. (حداد، ١٩٩٤، ص: ١٢٣)

إلا أن حادث الاعتداء على الجنرال غورو(General Gouraud) المفوض السامي الفرنسي لسوريا ولبنان والذي أدى إلى مقتل مرافقه وجرح مجموعة من آخرين كانوا معه في حزيران عام ١٩٢١م ، فكان سبباً قوياً من أسباب السعي للحد من نفوذ حزب الاستقلال الذي اتهم بهذا الاعتداء، وكانت هناك محاولات متعددة للتخلص من الحزب إلى أن نجح الانتداب البريطاني بالتعاون مع حكومة علي رضا الركابي عام ١٩٢٤م في إخراج الاستقلاليين من البلاد ونقلهم إلى الحجاز. (محافظة،١٩٩٠،ص: ٧٠--٧٢)

ولم تكن هذه الحادثة لتوقف العمل الحزبي فقد استمرت الحياة الحزبية في الإمارة ففي عام ١٩٢٧م تأسس حزب الشعب الأردني برئاسة السيد هاشم خير ، وهو أول حزب سياسي يشكله الأردنيون ، ودعا الحزب إلى نشر مبادئ المساواة والإخاء بين الأهالي كما دعا إلى السعي إلى الاستقلال بالطرق الشرعية، إلا إنه عندما أعلن عن توقيع المعاهدة الأردنية البريطانية الأولى عام ١٩٢٨م انخرط أعضاء الحزب في تيار المعارضة ثم استقال معظم المنتسبين إليه فانتهت بذلك مسيرة الحزب عام ١٩٣٠م.(حداد، ١٩٩٤،ص:١٢٤-١٢٥)

وشهدت الإمارة بعد ذلك تشكيل عدد من الأحزاب فتأسس حزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني عام ١٩٢٩م، والحزب الحر المعتدل عام ١٩٣٠م، وحزب التضامن عام ١٩٣٣م ، وحزب اللجنة التنفيذية لمؤتمر الشعب الأردني عام ١٩٣٣م ، والحزب السوري القومي الاجتماعي عام ١٩٣٢م، والحزب القومي الاجتماعي عام ١٩٣٨م وحزب الاخاء الأردني عام ١٩٣٧م وحركة الإخوان المسلمين عام ١٩٤٣م والحزب العربي الأردني عام ١٩٤٦م . (حداد، ١٩٩٤،ص:١٢٧--١٣٢)

أهم معالم الأحزاب في هذه المرحلة

على صعيد عام فإن كل الاحزاب المشكلة في هذه المرحلة دعت إلى الوحدة والاستقلال وكانت دائماً تطالب بإلغاء الانتداب البريطاني على الأردن، فبطبيعة الحال كان إنهاء الانتداب البريطاني هو المشروع الأساسي لديها ، ومن خلال استقراء واقع الأحزاب في تلك الفترة نجد أنها لم تعدو عن كونها أحزاب تجمعات لم تستطع طرح برامج حزبية فعالة وناجعة، وكانت مرتبطة ومحصورة بعدد معين من الزعامات التقليدية ، فمثلاً نجد أن المؤسسين لحزب الشعب الأردني كانوا كلاً من هاشم خير، طاهر الجقة، ونظمي عبد الهادي ، وتجد كذلك أن مؤسسي حزب اللجنة التنفيذية عام ١٩٢٩م كانوا أيضاً هاشم خير وطاهر الجقة، وقد انضم إليهم آخرون ، وكذلك الحزب الحر المعتدل عام ١٩٣٠م اشترك في تأسيسه هاشم خير ونظمي عبد الهادي ، أيضاً حزب التضامن الأردني عام ١٩٣٣م فأبرز مؤسسيه هم رفيفان المجالي الذي شارك في تأسيس الحزب الحر المعتدل كذلك هاشم خير وشمس الدين سامي الذي شارك في تأسيس حزب الشعب الأردني.

وفي نقد تلك المرحلة يرى الدكتور عبد الله نقرش (١٩٩٢) أن طابع الأردن البسيط ونظام حكمه الذي كان يعتمد على شخصية الملك عبد الله القائد السياسي ، والذي تميز بديمقراطية العفوية أكثر من اعتماده على النظريات ، كما أن الزعامات التقليدية المكونة للطليعة السياسية كانت مفتقرة للعقيدة السياسية والتجربة العملية ، وكل هذا أدى إلى العجز المستمر للأحزاب في حشد الجماهير والتأثير في القرار السياسي ، خصوصاً مع الافتقار إلى الوسائل الإعلامية والمواصلات والاتصالات ، كذاك آثار الهيمنة البريطانية على الأردن ، حيث لم تسمح بتطوير العمل الحزبي وكانت تسارع إلى تفتيت الحزب قبل أن يقسى عوده، وبالرغم من كل المعوقات بقيت لدى الأحزاب الحماسة للعمل الحزبي والسياسي. (ص: ٥١-٥٢)

المطلب الثاني : المعارضة (١٩٤٦م - ١٩٥٧م)

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، ونيل الإمارة استقلالها في ٢٥ أيار عام ١٩٤٦م، وإعلان المملكة الأردنية الهاشمية ، وملكها الملك عبد الله بن الحسين، تنامت حدة المعارضة في الأردن خصوصاً بعد تغير مركز بريطانيا بين الدول، ما ساعد بعض الجماعات على الضغط بقوة لقطع جميع العلاقات مع بريطانيا ، ومنها جماعة الشباب الأحرار التي انتقدت بشدة المعاهدة البريطانية الثانية لعام ١٩٤٦م باعتبارها لم تنه الهيمنة البريطانية على الأردن، وطالب الشباب الأحرار بتشكيل حزب وجريدة لهم ، إلا أن معارضتهم أدت بهم إلى الاصطدام مع النظام الأردني ما أدى إلى سجن بعضهم وهرب بعضهم الآخر إلى الخارج.(قطاطشة،٢٠٠٢،ص:٢٦)

وزادت شراسة المعارضة عام ١٩٤٨م عندما أعلنت دولة اسرائيل على أرض فلسطين، الذي ترتب عليه تشريد جزء كبير من الشعب الفلسطيني إلى الأردن والدول العربية ، ما حدا بالأحزاب بأن تتخذ من القضية الفلسطينية محوراً رئيساً ، ومنذ ذلك التاريخ بدأت تتبلور على الساحة الأردنية معارضة منظمة مثلتها الأحزاب السياسية العقائدية، القومية أو الدينية أو الماركسية . (نقرش،١٩٩٢،ص:٣٥)

وبعد حرب عام ١٩٤٨م كانت الآثار السكانية أهم من أي آثار أخرى ، فمواطنو الأردن الجدد اللاجئون منهم وسكان الضفة الغربية يفوق عددهم عدد الشرق أردنيين الأصليين، وكان لهم بوجه عام مستوى تعليم أعلى بكثير، فلقد كانت فلسطين عبر القرون تحمل شكلاً مدنياً حديثاً ، ولهذا كان شعبها أكثر تعلماً من الشرق أردنيين حيث كان اتصال الشرق أردنيين بالعالم الخارجي ضعيفاً. (مصالحة ، ١٩٩٩، ص:٣٥)

في الأول من كانون الأول في العام ١٩٤٨م انعقد المؤتمر العربي الفلسطيني الثاني في أريحا، حيث اتخذ المؤتمرون قراراً بتوحيد القطرين الشقيقين، ومبايعة الملك عبد الله الثاني ملكاً على المملكة الموحدة، وعليه فقد تم إجراء انتخابات نيابية في ضفتي الأردن في ١١ نيسان ١٩٥٠م انبثق عنها مجلس أمة أعلن في العام نفسه عن تأييده للوحدة التامة بين الضفتين واتحادهما.(الدجاني والدجاني، ١٩٩٣، ص:٣٨٩ ــ ٣٩٠)

وبهذا دخلت المملكة في مرحلة جديدة من حيث تركيب السكان الذين اتصفوا بالمواطنة لا اللجوء فحسب، مما أثر كثيراً على التركيبة السكانية ومحور العمل السياسي الذي انحرف بدوره تجاه القضية الفلسطينية .

وزادت حدة المعارضة إلى أن وصلت إلى اغتيال الملك عبد الله بن الحسين يوم ٢٠ تموز لعام ١٩٥١م ، على يد شاب من أهالي القدس ، وذلك بعد اتهام الملك المرحوم بالمهادنة وعدم الجدية بالعداء لإسرائيل وبريطانيا وأمريكا، مما أحدث فاجعة حقيقية في مشاعر الأردنيين من جهة ، ومن جهة أخرى زاده التوقيت أهمية سياسية وهو أنه جاء عقب عملية اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رياض الصلح قبل أربعة أيام من استشهاد الملك عبد الله .(القطاطشة، ٢٠٠٢، ص: ٣٣)

في الثالث من أيلول من العام ١٩٥١م نودي بالأمير طلال بن عبد الله ملكاً على عرش الأردن وخلفاً لوالده، وفي العام ١٩٥٢م صدر في عهد الملك طلال الدستور الأردني الثالث ـ المعمول به حالياً ـ ولكن المرض حال دون مواصلة الحكم فنودي بالأمير الحسين بن طلال ملكاً دستورياً على المملكة الأردنية الهاشمية بعد إنهاء ولاية الملك طلال بسبب مرضه في ١١ آب ١٩٥٢م ، واستلم الملك الحسين سلطاته في ٢ أيار ١٩٥٣م بعد بلوغه السن القانونية ، ليحمل الأردن في غمرة سنين قضاها بين القلاقل والأزمات . (الدجاني والدجاني، ١٩٩٣، ص:٣٩٠ – ٣٩١)

وعلى صعيد الأحزاب فقد زخرت هذه المرحلة بالأحزاب التي تميزت بتوجه عقدي، ومثلت في توجهاتها ثلاثة اتجاهات رئيسية :

أولاً : الاتجاه القومي

وانتهج هذا الاتجاه في الأردن عدة أحزاب من أهمها :

١. الحزب القومي الاجتماعي : وتأسس في عام ١٩٣٨م ، وعمل على توحيد سوريا الطبيعية، وحرض على الثورة الفلسطينية ضد البريطانيين، كما أخذت أفكار الحزب بالانتشار خلال الأربعينيات وأصبح له خلايا في كثير من المدن الأردنية. (حداد،١٩٩٤، ص: ١٢٩)

٢. حزب البعث العربي الاشتراكي: تأسس في أوائل الخمسينيات بعد توحيد حزب البعث العربي والحزب الاشتراكي أو حزب الشباب ، تحت قبة حزب واحد ، ووصل الحزب إلى الأردن في نفس العام ، واعتمد في تأسيسه في الأردن على الطلبة الخريجين من جامعة دمشق حيث شكلوا النواة الأولى للحزب ، ومارس الحزب نشاطه بسرية إلى أن نال قرار الإنشاء في عام ١٩٥٥م. (حداد، ١٩٩٤، ص: ١٣٩)

٣. حركة القوميين العرب: وكان تأسيسها عام ١٩٥٢م حيث نشأت عن اندماج كتلة القوميين مع جماعة القوميين في لبنان واستطاعت أن تلعب دوراً مهماً إلى جانب الأحزاب السياسية الأخرى خصوصاً بعد تحالفها مع جمال عبد الناصر فيما بعد. (حداد، ١٩٩٤، ص: ١٤١-١٤٢)

ثانياً : الاتجاه اليساري

واستمد هذا الاتجاه طروحاته غالباً من النظرية الماركسية اللينية، ويطلق عليه أيضاً الاتجاه الماركسي أو الاشتراكي أو الشيوعي ومن أهم الأحزاب المتبنية لهذا الاتجاه في تلك المرحلة :

١. الحزب الشيوعي الأردني : وتأسس عام ١٩٥١م ، حيث نشأ نتيجة التقاء عناصر من عصبة التحرير الوطني بمجموعات من الماركسيين في شرق الأردن ، الذين أخذوا الشيوعية بشكل خاص من خلال دراستهم الجامعية في بيروت ودمشق، كما كان من أوائل الأحزاب الأردنية الذي دعا إلى حرية المرأة. (حداد، ١٩٩٤، ص: ١٣٦)

٢. الحزب الوطني الاشتراكي : وتأسس عام ١٩٥٤م، ولم يتميز بأيدولوجيته مثل الحزب الشيوعي ولكنه كان يدعو إلى رفع شعار الوحدة العربية ، ولعب هذا الحزب فيما بعد دوراً بارزاً فقد تقدم للانتخابات البرلمانية عام ١٩٥٦م وفاز بأغلبية في البرلمان ، ما أدى إلى تكليف زعيم الحزب سليمان النابلسي بتأليف الحكومة في ٢٨ تشرين أول ١٩٥٦م.

ثالثاً : الاتجاه الديني

وتميزت أحزاب هذا الاتجاه بأيدولوجية عقدية قوية وتتمثل في الأردن بحزبين رئيسين في تلك المرحلة هما :

١. جماعة الإخوان المسلمين : تأسست في الأردن عام ١٩٤٣م كامتداد جغرافي للجماعة الأم في مصر التي أسسها الشيخ حسن البنا عام ١٩٢٨م، ومارست جماعة الإخوان المسلمين في الأردن نشاطاً ملموساً مستخدمة الوسائل السلمية، ومن المميز للجماعة أنها بقيت تمارس نشاطاتها بعد حظر الأحزاب عام ١٩٥٧م على أساس أنها جمعية إسلامية لا حزباً سياسياً . (حداد، ١٩٩٤، ص: ١٣١)

٢. حزب التحرير : وهو حزب سياسي مبدؤه الإسلام وغايته التي يعلنها دائماً استئناف الحياة الإسلامية بإقامة دولة إسلامية ، وقد تقدم حزب التحرير عام ١٩٥٢م بطلب لاعتماده ،إلا أنه لم ينل ترخيصاً لأنه احتوى في ميثاقه الأساسي تطلع الحزب لقلب السلطة، وبالتالي اعتبر حزباً

انقلابياً عومل معاملة من يحاول قض دعائم النظام ويخالف روح الدستور ، ولكنه مع ذلك وتحت قيادة زعيمه الشيخ تقي الدين النبهاني ظل مواكباً للمشاركة في الحياة السياسية فاستطاع إنجاح نائب واحد في انتخابات عام ١٩٥٤م ، كما اعتمد في نشاطه على المنشورات والبيانات السياسية والكتيبات التي تشرح موقفاً سياسياً معيناً . (مصالحة ، ١٩٩٩، ص: ٥٥)

أهم معالم مرحلة المعارضة

مرحلة المعارضة أو مرحلة ما بعد الاستقلال ، كانت مرحلة مليئة بالأحداث التي كان لها تأثير كبير على الموازين الداخلية والخارجية للمملكة ، بعد أن استطاعت الأحزاب السياسية أن تصنع لنفسها شأناً في انتخابات عام ١٩٥٦م بدا الأمر متأزماً بين الحكومة التي كانت نتاج تلك الانتخابات وبين القصر الذي كان متخوفاً من هذه الحكومة، وهي حكومة السيد سليمان النابلسي زعيم الحزب الوطني الاشتراكي ، إذ انحرف هدف هذا الحزب الرئيس إلى القضاء على نظام الحكم ، وترسيخ التوجه الشيوعي في الأردن ، وما زاد الأمر تعقيداً موافقة القصر على مبدأ آيزنهاور عام ١٩٥٧م ، وكذلك محاولة القوى السياسية تسييس الجيش ، الأمر الذي أوصل العلاقة بين القصر والأحزاب إلى حد الكسر فجاء القرار بحل جميع الأحزاب عام ١٩٥٧م بمثابة حد فاصل في تاريخ الاحزاب السياسية في الأردن حيث استمر بعد ذلك هذا الحظر ٣٥ عاماً . (مصالحة، ١٩٩٩، ص: ٦٦-٦٧)

عموماً نستطيع أن نجمل أهم الأطر التي ركزت عليها الأحزاب في هذه المرحلة بالتالي : (نقرش، ١٩٩٢، ص: ٨٥)

- محاربة الصهيونية والرجعية والمحافظة على الاستقلال الوطني .
- بلورة هوية قومية واحدة والعمل من أجل الوحدة العربية وتحرير فلسطين .
- العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية وإنصاف المقهورين.
- المطالبة بالتنمية الاقتصادية الجادة والسريعة .
- تحقيق المشاركة السياسية عن طريق الوصول إلى الحكم .

وبالنظر إلى جملة هذه المطالب نرى بأنها مجتمعة مناسبة للمرحلة الزمنية التي مرت فيها البلاد ، ولكن هل كانت هذه الأحزاب بالفعل تتبنى لهذه المطالب برامج حقيقية .

الدكتور محمد مصالحة يرى أن هذه المرحلة لم تر أحزاباً فعلية وإنما كان لها صورة تجميلية في البيئة السياسية للنظام ، بل إن الانتخابات التي كانت تشارك بها لم تكن تأخذ الطابع الحزبي الفكري السياسي للحزب، بل كان أفراد الحزب يطرحون أنفسهم عشائرياً ليصلوا إلى البرلمان وبالتالي يمارسوا برنامج الحزب إلى جانب زملائهم في الحزب ، أضف إلى ذلك منظومة التراث والثقافة السائدة التي كانت تعتبر الأحزاب تفرقاً واختلافاً الأمر الذي غيب الحماس لقبول فكرة الأحزاب في المجتمع الأردني . (مصالحة ، ١٩٩٩، ص: ٧٠)

أما الدكتور عبد الله نقرش فيؤكد على تزاحم الأحزاب على الخارطة السياسية الأردنية في تلك المرحلة إلا أنه يؤكد تميز تلك المرحلة عن غيرها ، من حيث انخراط العسكريين في العمل الحزبي ، وهو أمر حساس خاصة في بلد تقوم عقيدته العسكرية على الولاء والإخلاص، ويواجه تحدياً خارجياً عدوانياً يهدد وجوده وذاته . (نقرش،١٩٩٢، ص: ٩٨)

لم تكن هذه المرحلة قادرة بحد ذاتها على النهضة الفعلية بالأحزاب بل تركت موروثاً كبيراً من الأخطاء التي عطلت بدورها الحياة الحزبية خمسةً وثلاثين عاماً ، وخلفت خوفاً متراكماً بين الأردنيين من فكرة الانضمام إلى الأحزاب ، ولكننا لا نستطيع ان ننكر الحماسة القوية لدى بعض الأحزاب ، الذي حدا بها للعمل السري فيما بعد خلال فترة حظر الأحزاب .

المطلب الثالث : المرحلة الحديثة (منذ العام ١٩٨٩م)

شكل عام ١٩٥٧م نقطة تحول فاصلة في تاريخ الحياة الحزبية الأردنية، عندما حلت الأحزاب جميعاً، وتعرض أعضاؤها للملاحقة والاعتقال، وبقيت المملكة بدون أحزاب حتى مجيء قانون الأحزاب عام ١٩٩٢م ، والذي سمح للحياة الحزبية بالانطلاق من جديد.

وبرغم تغييب الأحزاب عن ساحة العمل السياسي إلا أن بعضاً منها لم يترك العمل في الواقع، بل واصلته بشكل سري طوال مدة الحظر البالغة خمسة وثلاثين عاماً ، وهذه الأحزاب هي : حزب البعث العربي الاشتراكي المرتبط تنظيمياً بالقيادة القومية للحزب في دمشق، وحزب البعث العربي الاشتراكي المرتبط تنظيمياً بالقيادة القومية للحزب في بغداد، والحزب الشيوعي الأردني، وحزب التحرير الإسلامي، ومنظمة الجبهة الديمقراطية في الأردن " مجد " ، ومنظمة الجبهة الشعبية في الأردن ، وحزب الشعب الثوري القومي صاحب نزعة يسارية ، وحزب العمال الشيوعي، وفي

طبيعة الحال مارست جماعة الإخوان المسلمين عملها بشكل مرخص في الأردن لأن قانون حظر الأحزاب لم يشملها. (عساف، ١٩٩٨، ص: ٥١)

في الوقت الذي غابت فيه الأحزاب السياسية عن المشهد السياسي كانت المملكة تمر بأزمات متلاحقة مروراً بنكسة حزيران عام ١٩٦٧م وبأزمة أيلول عام ١٩٧٠م وتجدد الحرب العربية الاسرائيلية عام ١٩٧٣م ، وقد أثبت الأردن بقيادته وشعبه صموداً جيداً وموقفاً متوازناً إلى حد ما في تعامله مع الأوضاع السياسية التي كانت تشوب المنطقة .

بطبيعة حظر الحياة الحزبية في المملكة فإنه من الممنوع على الأحزاب أن تبدي رأياً أو تمارس عملاً داخل نطاق القانون ، إلى أن بدأت صورة الحياة السياسية تتغير مع بداية عام ١٩٨٩م ، عندما داهم الأردن ما هو أشبه بالزلزال في ذلك العام إذ استيقظت الدولة الأردنية على اهتزاز كبير للعملة الوطنية ومعاناة اقتصادية هائلة حيث تجاوزت المديونية ثمانية مليارات دولار ونسبة عالية من البطالة تتراوح بين (١٢%) في أكثر التقديرات تحفظاً ونسبة (٢٥%) وربما أكثر في تقديرات أخرى ليست بالضرورة مبالغة. (المصالحة ، ١٩٩٩، ص: ٨٠)

ولسنا هنا بصدد دراسة أسباب هذه الأزمة ولكن يكفينا أن نشير إلى جملة الانتقادات التي وجهت سهامها إلى الحكومة الأردنية والقاضية بضرورة التحول في الأداء السياسي وسياسة الاقتصاد المنتهج من الحكومة، والتي أدت إلى رفع معظم السلع الاستهلاكية بنسبة وصلت إلى أكثر من ٣٠% في بعضها ، وانخفض سعر الدينار الأردني بطريقة لا سابقة لها في التاريخ الأردني واستمر في الانخفاض حتى بلغ سعر الدولار (٥٤٠) فلساً في نهاية تشرين الثاني عام ١٩٨٨م ، واستقر على هذا السعر حتى استقالة حكومة الرفاعي في ١٩٨٩/٤/٢٤م . (محافظة ، ٢٠٠١، ص: ٦٧).

هذه الأزمة ـ التي عرفت فيما بعد بهبة نيسان ـ كانت كفيلة بتأزم الوضع الداخلي فقد عمت المظاهرات محافظات الجنوب وبعضاً من مناطق الوسط ، وتضمنت مطالب الجماهير المتظاهرة في تلك الفترة البنود التالية : (محافظة ، ٢٠٠١، ص: ٧٥)

- استقالة حكومة زيد الرفاعي .
- تأليف حكومة وطنية قادرة على تحمل المسؤولية وتتجاوب مع مطالب الشعب .
- محاسبة المسؤولين عن الفساد واختلاس المال العام .
- إلغاء قرارات رفع الأسعار .

- إجراء انتخابات نيابية حرة نزيهة ، وإلغاء قانون الانتخاب الحالي والاستعاضة عنه بقانون عصري وديمقراطي .
- التضامن الكامل مع الانتفاضة الفلسطينية ومع نضال الشعب الفلسطيني لاسترداد حقوقه الوطنية .

وقد نشطت في هذه الأحداث الأحزاب السياسية اليسارية المحظورة مثل الحزب الشيوعي الأردني وحزب البعث العربي الاشتراكي وحزب الشعب الديمقراطي (حشد) والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، بالإضافة إلى جماعة الإخوان المسلمين من الأحزاب الدينية ، وقد حرض كل من هذه الأحزاب المواطنين على التظاهر إلى جانب إصدار البيانات والرسائل إلى الحكومة والقصر والتي تدفع باتجاه تعديل السياسة الاقتصادية والرؤية السياسية ، كما تدعو في مجملها إلى حل الحكومة وإجراء انتخابات نزيهة وديمقراطية . (محافظة ، ٢٠٠١، ص: ٧٦).

لم تذهب هذه الهبة أدراج الرياح ، إنما اضطرت حكومة الرفاعي للاستقالة فور وصول الملك الحسين إلى عمان في ٢٤/ نيسان / ١٩٨٩م ، وبعد استقالتها كلف جلالته الأمير زيد بن شاكر بالقيام بهذه المهمة ، إلى فترة وجيزة تنتهي فيها الأزمة ، وقد ضمت حكومة الشريف زيد خيرة من المختصين بالاقتصاد والسياسة لما تقتضيه المرحلة من حساسية في معالجة الأزمة الاقتصادية التي تعصف بالأردن ، كذلك بدأ التجهيز لانتخابات نيابية بما في ذلك تشكيل حكومة جديدة برئاسة مضر بدران تأخذ على عاتقها التجهيز لانتخابات نيابية هي الأولى منذ العام ١٩٦٧م ، وأجريت الانتخابات في ٨/ تشرين الثاني / نوفمبر عام ١٩٨٩م ، وتميزت بمشاركة شعبية ملموسة شاركت فيها الأحزاب السياسية التي عادت للعمل من جديد بأبهى صورة لها.

ومن اللافت في هذه الانتخابات الإجراءات التحضيرية التي قامت بها الحكومة قبيل الانتخابات ، ومنها مراجعة قانون الانتخاب المعمول به في ذلك الوقت حيث شكلت الحكومة لجنة وزارية للبحث في هذا القانون لضمان حدوث انتخابات نزيهة ومقنعة للرأي العام الشعبي ، وبالفعل تم إجراء عدد من التعديلات على القانون بعد الرجوع إلى قانونيين ومختصين في هذا المجال ، وشملت التعديلات تعديل توزيع الدوائر الانتخابية ، وزيادة عدد مقاعد مجلس النواب ، ووقفت اللجنة عند الفقرة (هـ) من المادة (١٨) من القانون التي تنص على استثناء من ينتمي إلى تنظيم غير مشروع من حق الترشيح ، حيث كانت ترى بأنها تتعارض مع انتخابات مقنعة للرأي العام ، خصوصاً أن الأحزاب التي تمثل التنظيمات السياسية الحقيقية في الأردن ما زالت تقبع تحت قانون حظر الأحزاب في الأردن ، فما كان من اللجنة إلا أنها تركتها للملك الحسين لبيان رأيه بها،

الذي رأى إلغاءها مباشرة وهذا ما تم بالفعل وصدر القانون الجديد في الجريدة الرسمية في الثامن من تموز عام ١٩٨٩م كقانون مؤقت. (محافظة،٢٠٠١، ص: ١٢١ – ١٢٢)

يظهر من السابق أن القيادة السياسية تنبهت خلال الأزمة إلى ضرورة ملء الفراغ السياسي في البلاد، باستئناف الحياة البرلمانية والحزبية ومشاركة الجماهير في اتخاذ القرار، وعودة الديمقراطية إلى البلاد ، وكان إجراء الانتخابات المفتاح الأول لانطلاق الحياة الديمقراطية ، فقد أفرزت هذه المرحلة قرارات بالغة الأهمية في تاريخ الدولة الأردنية لعل أهمها هو : (مصالحة، ١٩٩٩،ص: ٨٣)

١. إلغاء الأحكام العرفية في ١٩٩٢/٣/٣٠م والتي فرضت على البلاد اعتباراً من ١٩٦٧/٦/٥م .
٢. إلغاء قانون الدفاع الذي حكم البلاد اعتباراً من عام ١٩٣٩م وقد ألغي هذا القانون بقانون رقم (١٣) لسنة ١٩٩٢م .
٣. إقرار قانون الاحزاب السياسية رقم (٣٢) لسنة ١٩٩٢م وإجازة العديد من الاحزاب السياسية بموجبه .
٤. إصدار قانون جديد للمطبوعات والنشر.
٥. إصدار قانون معدل لقانون انتخاب مجلس النواب .

شاركت الأحزاب السياسية في الانتخابات النيابية عام ١٩٨٩م، سواء التي كانت تعمل في الخفاء كالأحزاب اليسارية والقومية والليبرالية ، والتى تعمل في العلن كجماعة الإخوان المسلمين، وقد تقدم الإخوان المسلمون في الانتخابات بـ (٢٦) مرشحاً، كما شاركت الأحزاب الأخرى بشكل مستقل دون الإشارة إلى اسمائها، وقد حصل التيار الإسلامي المشكل من الإخوان المسلمين ومن انضم إليهم ممن نزل بشكل مستقل على (٣٢) مقعداً، وحصل التيار القومي واليساري على (١٣) مقعداً، وتوزعت المقاعد المتبقية على أطياف سياسية مختلفة . (www.aljazeera.net).

يظهر من هذه النتائج التي برزت بعد الأزمة التي عصفت بالأردن ، أنها عنونت لمرحلة جديدة من الديمقراطية في الأردن ، ربما لا نسلم لتفوق هذه المرحلة أو نعتبرها المثال في العمل السياسي الأردني ، وبما أن الأحزاب من مستلزمات الديمقراطية كانت الأعوام من ١٩٨٩م وحتى ١٩٩٢م تمهيداً لانطلاق قانون ينظم عمل الأحزاب السياسية ويعيد إليها الحياة من جديد ، فمع حل الأحزاب السياسية في نهاية نيسان ١٩٥٧م تم تجميد العمل بقانون الأحزاب السياسية لعام ١٩٥٥م

ومع أن القانون لم يلغ وإنما جمد العمل به الذي يفترض أن يكون مؤقتاً بقي حتى مطلع التسعينيات. (الحوراني، ١٩٩٥، ص: ٢١)

ولكن إلى أي مدى كان لهذه المرحلة التي غابت فيها الأحزاب عن المشهد السياسي بشكل عام ، تأثير على العمل الحزبي فيما بعد ، يحاول الباحث في الصفحات القادمة أن يحلل واقع الأحزاب السياسية في المشهد السياسي وفقاً للمعطيات الموجودة .

المطلب الرابع : نظرة عامة على الاحزاب بعد العام ١٩٨٩م

دخلت الأحزاب الأردنية بعد العام ١٩٨٩م مرحلة جديدة كما ذكرت وبينت ، وبصدور قانون الأحزاب رقم (٣٢) لعام ١٩٩٢م ، تقدمت للترخيص مجموعة كبيرة من الاحزاب ، من مختلف الأطياف السياسية فبعضها يساري النزعة وأخرى ديني وبعضها قومية وكذلك ليبرالية أو وسطية كما أسمت نفسها، وقبل أن نغرق في التفصيل عن الأحزاب الموجودة في الأردن أود أن أركز على أن مسألة جمع الأحزاب السياسية كلها تحتاج إلى دراسة خاصة ولكن الباحث سيركز على أهم الأحزاب السياسية الموجودة على الساحة والمشكلة للتيارات السياسية المختلفة :

أولاً: الأحزاب القومية

- **حزب البعث العربي الاشتراكي الأردني**

تعود أصول حزب البعث العربي الاشتراكي ، إلى عام ١٩٣٢م عندما عاد ميشيل عفلق وصلاح البيطار إلى دمشق بعدما أكملا دراستيهما في باريس ، ورجعا مشربين بالأفكار القومية والماركسية ، وما إن استقرت بهما الحال حتى تعاونا مع التنظيم الماركسي في دمشق وأصدرا مجلة معاً باسم مجلة "الطليعة" ، وتولت دعم هذا التعاون رابطة عرفت باسم (جمعية الإحياء العربي)، التي انقسمت بعد أن اتهم الشيوعيون القوميين والبعثيين بالعمالة للمخابرات الألمانية والذين كان يمثلهم عفلق وزملاؤه، وظلت الأمور على ما هي عليه حتى تم تأسيس حزب البعث العربي عام ١٩٤٦م وعلى رأس مؤسسيه ميشيل عفلق وصلاح البيطار ، وما هي إلا فترة وجيزة حتى اندمج الحزب مع حزب الشباب الذي كان يحمل أفكاراً مشابهة، وذلك عام ١٩٥٠م تحت اسم (حزب البعث العربي الاشتراكي)، وبعدها وصل الحزب إلى الأردن من خلال الطلاب الأردنيين الذين كانوا يدرسون في دمشق ، وشكلوا النواة الأولى للحزب في الأردن وعملوا بشكل سري حتى عام ١٩٥٥م عندما نالوا الترخيص بموجب قرار من محكمة العدل . (عياد،١٩٩٢،ص: ٦١)

فكر الحزب

يرى حزب البعث العربي الاشتراكي بأن القومية حقيقة ثابتة ، والحزب في قوميته كحزب عربي شامل يعالج القضايا العربية من وجهة نظر القومية العليا، كما يهدف الحزب إلى وحدة عربية تحت نظام اقتصادي اشتراكي يوفر العدالة ويعمل لخير الأمة ، ويحارب الحزب في كلماته وشعاراته التطبيع مع دولة الاحتلال الاسرائيلية ويعتبرها عدواً ، كما يعتبر أن من حق الشعب الفلسطيني أن يستخدم كافة أساليب الكفاح المسلح تجاه المحتل الاسرائيلي . (جرادات، ٢٠٠٦، ص: ٢٧)

نشاط الحزب في الأردن

مارس الحزب نشاطه منذ العام ١٩٥٥م ، وكانت له بصمات في تاريخ الحياة السياسية الأردنية ورغم الحل الذي تعرض له الحزب إلا أنه بقي موجوداً يعمل بشكل سري ، إلا أن تعرضه لخلافات داخلية أضعفت من سوية الحزب وقدراته التنظيمية، حيث انشطر الحزب في الستينيات إلى عدة أقسام هي : حزب البعث العربي الاشتراكي (التنظيم الموحد)، وحزب البعث العربي

الاشتراكي (القيادة القومية ـ العراق) والذي حصل على الترخيص القانوني باسم (حزب البعث العربي الاشتراكي الأردني) ، وحزب البعث العربي الاشتراكي (القيادة القومية ـ سوريا) والذي حصل على الترخيص القانوني باسم (حزب البعث العربي التقدمي). (عساف ، ١٩٩٨،ص:٦٧)

بقي الحزب يمارس نشاطه بعد الستينيات مكتفياً بالشعارات والبيانات وبشكل سري دون فاعلية على أرض الواقع ، حتى عام ١٩٨٩م عندما بدأ الحزب يجمع صفوفه من جديد. (عياد، ١٩٩٢،ص: ٦٣)

شارك الحزب في انتخابات عام ١٩٨٩م بشكل مستقل وبدون إبراز الحزب وحصل التيار القومي واليساري مجتمعاً في تلك الانتخابات على (١٣) مقعداً (www.aljazeera.net)

وعندما سمح للأحزاب بترخيص نفسها بموجب قانون الاحزاب السياسية عام ١٩٩٢م ، تقدم (٧٢) مؤسساً من الحزب للترخيص وناله في تاريخ ١٩٩٣/١/١٨م ، تحت شعار (أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة)، وانتخب الحزب الدكتور تيسير الحمصي أميناً عاماً للحزب. (جرادات ، ٢٠٠٦، ص: ٢٦)

كانت للحزب مشاركات فاعلة بعد ترخيصه فقد شارك في الانتخابات النيابية عام ١٩٩٣م بأربعة مرشحين، كما شارك في انتخابات عام ١٩٩٧م بخمسة مرشحين.(الحوراني ، ٢٠٠٢،ص: ١٦٧)

وفي مشاركاته هذه كانت له نتائج جيدة حيث استطاع أن يشكل إلى جانب بقية التيار القومي والتيار اليساري كتلاً سياسية جيدة إلى حد ما ، إلا أن الحزب لم يستطع أن ينقل فلسفته الفكرية إلى أرض الواقع ربما لأن المجتمع الأردني لم يعد مقتنعاً بفكرة القومية أو يائساً منها، كما أن أساس الاشتراكية المستخلص من الفكر الشيوعي انهار بانهيار الدولة الراعية له وهي الاتحاد السوفياتي ، ويظهر للباحث أن حزب البعث لم يستطع جمع صفوفه بالشكل المطلوب عند عودته إلى الساحة السياسية من جديد ، فسنوات الضياع الطويلة التي عاشها الحزب خلال المرحلة السرية غيبته بشكل لا بأس به عن مسرح الحياة السياسية ، على الرغم من تغلغل الحزب في حقبة الخمسينيات بين طبقات المجتمع الأردني ، خصوصاً الشباب منهم الذين تقع على عاتقهم الحركة التطورية للحزب ، فكانوا يتغلبون على كثير من الأحزاب السياسية ويشكلون نداً قوياً لها .

كذلك يظهر للباحث أنه كانت أمام الحزب فرص قوية حتى يغدو رقماً صعباً في الساحة السياسية وذلك عقب احتلال العراق عام ٢٠٠٣م ، حيث أنه يشكل محوراً مهماً في تاريخ القومية العربية ،

ولكن الحزب لم يستغلها كما يجب واكتفى ببعض المسيرات والبيانات التي استنكر وشجب فيها الأفعال الأمريكية تجاه العراق .

- **حزب البعث العربي التقدمي**

يشبه هذا الحزب حزب البعث العربي الاشتراكي في أفكاره وتوجهاته وبرامجه التي يطرحها ، كيف لا وهو النصف الثاني لحزب البعث في الأردن الذي انقسم عنه فذهب الأول باسم الاشتراكي الأردني والثاني العربي التقدمي ، والمختلف بينهما أن الأخير يتبع في ولائه الخارجي إلى حزب البعث العربي الاشتراكي في سوريا بينما الأول فإنه يتبع للقيادة القطرية في العراق التي انتهت بانهيار النظام العراقي بزعامة الرئيس الراحل صدام حسين عام ٢٠٠٣م ، وشأن هذا الحزب في العمل السري شأن كثير من الأحزاب في حقبة حظر الأحزاب في الأردن .

وبعد فتح الحياة الحزبية من جديد نال الحزب الترخيص في ١٩٩٣/٤/١٣م ، تحت شعار (وحدة ، حرية ، اشتراكية)، وقد تقدم للتأسيس (٧٦) عضواً من الحزب ، وقد شغل المرحوم محمود المعايطة منصب الأمين العام للحزب في البدايات . (جرادات ، ٢٠٠٦، ص: ٢٨)

فكر الحزب

يؤكد الحزب على أن الفكر القومي الوحدوي هو طريق الخلاص لهذه الأمة ، وهو طريق التقدم والحرية ، وقد جاء في نظامه الاساسي انه حزب قومي ينتمي إلى الجماهير الشعبية ويناضل من أجل تحقيق الوحدة العربية بأسلوب ديمقراطي ، كما جاء في نظامه أنه حزب يؤمن بالنظام الاشتراكي كحل لكافة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ، وكذلك النظام النيابي الدستوري ويؤمن الحزب بحرية الرأي والتعبير ويعتبره حقاً للمواطنين كافة . (المعايطة ، ١٩٩٤، ص: ١٢٧ ـ ١٢٨)

نشاط الحزب في الأردن

دخل الحزب معترك الحياة السياسية فخاض التجربة الانتخابية في العام ١٩٩٣م ، وبمرشح واحد إلا أن الحظ لم يحالفه في هذه الانتخابات ، وفي عام ١٩٩٧م لم يعلن الحزب مقاطعة الانتخابات أو يدعو إليه ولم يخض غمار الانتخابات النيابية باي مرشح . (الحوراني ، ٢٠٠٢،ص: ١٦٧)

يشبه حال هذا الحزب حزب البعث العربي الاشتراكي من ناحية الفكر والنظرة إلى جوانب الحياة السياسية المختلفة ، إلا أنه الأقل حظاً فلم يستطع منذ اليوم الأول لترخيصه أن يبني له أي قاعدة

شعبية قوية ينطلق من خلالها لإبراز نفسه ونشاطاته ، وبقي يمارس عمل البيانات والأوراق ، ولم يصدر أي صحيفة حزبية ناطقة باسمه.

كما تعرض الحزب في مسيرته الأخيرة إلى أزمات داخلية من ضمنها الأزمة التي حدثت عام ٢٠٠٤م عندما انسحب من الحزب (٧٩) عضواً من البلقاء ، و(١٦) عضواً من الكرك ، و (١٦) عضواً من فرقة جامعة دمشق ، وذلك احتجاجاً على مواقف الامين العام وبعض أعضاء القيادة المركزية للحزب وممارساتهم . (جرادات، ٢٠٠٦،ص:٢٨)

- **الحزب العربي الديمقراطي الأردني**

نال هذا الحزب ترخيصه في الأردن في ١٩٩٣/٧/١٢م ، بعد الاجتماع العام السادس الذي عقد بتاريخ ١٥/ كانون الثاني عام ١٩٩٣م ، ورفع الحزب منذ انطلاقته في الأردن شعار ((حرية ــ تقدم ــ وحدة)) (عساف ، ١٩٩٨،ص: ٧٠)

فكرالحزب

البعض يرى أن الحزب يحمل نزعة يسارية ولكنه يعمل في إطار المنبر القومي، (المعايطة ، ١٩٩٤، ص: ١٣١) ، إلا أن بيانات الحزب بشكل عام تفيد بأنه بمرجعية قومية واضحة من خلال أفكاره وآرائه التي يبرزها ، حيث يرتكز نشاطه على استلهام تراث حضارتنا العربية والإسلامية التاريخي والفكري ، وتراث حركة التحرر العربي المعاصرة ، وحركتنا الوطنية الأردنية ، والفكر التقدمي والإنساني العالمي ، كما يعتبر الحزب القضية الفلسطينية قضية قومية ووطنية ، ويرى أن عليه الوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني من أجل نيل حقوقه الشرعية ، ووقف الاستعمار الاستيطاني التوسعي للكيان الاسرائيلي. كما ينظر الحزب إلى العمل الجماعي والخيري والنقابي من الزاوية التي ينطلق من خلالها كما يؤمن بالنظام النيابي . (عساف ، ١٩٩٨، ص: ٧٠)

نشاط الحزب في الأردن

شارك الحزب في انتخابات عام ١٩٩٣م بثلاثة مرشحين،(الحوراني ، ٢٠٠٢، ص: ١٦٧)، إلا أن مكوثه لم يطل كثيراً حتى اندمج مع مجموعة من الأحزاب هي كل من : الحزب الديمقراطي الاشتراكي ، والحزب الديمقراطي الأردني إلى جانبه العربي الديمقراطي الأردني ، لتشكل حزب اليسار الديمقراطي الأردني في ١٩٩٤/٧/٢٠م .(جرادات، ٢٠٠٦، ص: ٢٣)

- **حزب الحركة القومية للديمقراطية المباشرة**

تأسس الحزب في تاريخ ١٩٩٧/٧/١٠، على أيدي (٨٣) مؤسساً من أعضائه، من بينهم (٣٠) امرأة ، استطاع الحزب أن يصوب أوضاعه بعد صدور قانون الأحزاب السياسية لسنة ٢٠٠٧ ، للحزب لجان عمل ناشطة موزعة على محافظات المملكة ، ويهدف الحزب إلى تحقيق الوحدة العربية بالنهوض بمشروع نهضوي عربي على الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافة ، وكذلك يهدف إلى خلق إطار تنظيمي ديمقراطي جماهيري حقيقي ، بما يضمن إعادة الثقة لدى الجماهير بالأحزاب تشجيعاً للانخراط بالعمل المنظم، بما يحقق أهداف الأمة . (جرادات، ٢٠٠٦،ص: ٣٤)

يتمتع الحزب بعلاقة وطيدة مع الجماهيرية العربية الليبية لأنه يتبنى النظرية الثالثة للزعيم الليبي معمر القذافي حيث يعتبرها منهجاً فكرياً ، والتي نلخصها بما يتخذه الحزب مبادئ لحركته ، وهي:

١. الإيمان بضرورة تعميق المسيرة الديمقراطية والتأكيد على تفعيل الدستور .
٢. تطوير آليات الرقابة والمحاسبة وتفعيلها .
٣. إصلاح النظام الإداري واعتماد مبدأ التكافؤ للفرص في جميع الوظائف العامة .
٤. ترشيد الإنفاق الحكومي والقضاء على الفساد الإداري والمحسوبية .
٥. ضمان حريات الرأي والتعبير والصحافة والاجتماع.

وينظر الحزب إلى القضية الفلسطينية ضمن إطار ضرورة العمل على التنسيق الوثيق مع الشعب الفلسطيني التوأم لحشد كل أشكال الدعم لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، والنضال من أجل الوحدة بين الأردن وفلسطين. (جرادات، ٢٠٠٦،ص: ٣٥)

ثانياً: الأحزاب الإسلامية

- **حزب جبهة العمل الإسلامي**

يعتبر هذا الحزب الامتداد السياسي لجماعة الإخوان المسلمين في الأردن ، ويرجع في فكره إلى مبادئ وأفكار الإخوان ، ونورد هنا شيئاً من تاريخ جماعة الإخوان المسلمين ، حيث أنشئت هذه الجماعة في الإسماعيلية بمصر عام ١٩٢٨م ، على يد مؤسسها الشيخ حسن البنا مع مجموعة من أصدقائه ، وكان اسمها آنذاك جمعية الإخوان المسلمين ، إلا أن اصطبغت بشكل الحزب أو الجماعة في أوائل الأربعينيات ، وقد انتشرت جماعة الإخوان المسلمين انتشاراً مهولاً في مصر والعالم العربي والإسلامي ، ومع أن زعيمها حسن البنا اغتيل في عام ١٩٤٩م ، من قبل جهات

مجهولة إلى اليوم ، بقيت الجماعة ماضية في طريقها على قدم وساق ، حيث استلم زعامتها حسن الهضيبي ، والجماعة إلى اليوم تحاول بطريقة أو أخرى أن يكون لها دور استراتيجي على الصعيد السياسي في الدول التي يوجد فيها تنظيم إخواني .

فكر الحزب

تعتبر جماعة الإخوان المسلمين من الجماعات الإصلاحية التي نشأت في مطلع القرن الماضي ، فالبنا وصفها بأنها تضم كل المعاني الإصلاحية فتحوي بذلك التشكيلة الفلسفية الثلاثية ،الروحية والاقتصادية والسياسية ، فقال البنا في أحد خطبه ورسائله للإخوان : ((إن الإخوان المسلمين : دعوة سلفية لأنهم يدعون إلى العودة إلى السلف ، وطريقة سنية لأنهم يحملون أنفسهم على العمل بالسنة المطهرة ، وحقيقة صوفية لأنهم يعملون على طهارة النفس ونقاء القلب)) وفي هذه البنود يركز البنا على المسألة الروحية الداعية إلى الطهارة والنقاء وعمل الخير المستمد من الشريعة الإسلامية، كما أنه يكمل : ((وشركة اقتصادية ، لأن الإسلام يعنى بتدبير المال وكسبه ، وبالتالي تصريفه على أسس العدل التي قررها الإسلام)) وهنا يركز على الفلسفة الاقتصادية التي تحمل الجماعة والمستنبطة من قواعد الفقه الإسلامي ، كما يركز البنا على السياسة والاجتماع بقوله : ((وهيئة سياسية لأنهم يطالبون بإصلاح الحكم في الداخل وتعديل النظر في صلة الأمة الإسلامية بغيرها من الأمم في الخارج ، وفكرة اجتماعية لأنهم يعنون بأدواء المجتمع الإسلامية ، ويحاولون الوصول إلى طرق علاجها)) ، والإخوان يعنون أيضاً بتركيزهم على البنية الاجتماعية، فهم يريدون اللبنة الصالحة من الفرد الذي يجعل أسرته صالحة وبالتالي المجتمع كله. (البنا ، ١٩٨٨، ص: ١٧٤ـ ١٧٥)

ويصنف فكر الإخوان من الأفكار الشمولية الإسلامية التي تجمع أكثر من سبيل وطريقة للعمل الإسلامي ، ودائماً كان الإخوان يرفعون شعار (الله غايتنا ، والرسول زعيمنا والقرآن دستورنا والجهاد سبيلنا والموت في سبيل الله أسمى امانينا).

الإخوان في الأردن

دخلت دعوة الإخوان المسلمين إلى الأردن عام ١٩٤٣م ، حيث قدم أحد الدعاة المصريين ، واجتمع بعدد من الشباب وأسفر اللقاء عن إقناعهم بأفكار الإخوان ، ولم تشأ الحركة أن تتخذ لنفسها صفة الحزب ، وهي لا تهدف في برنامجها إلى التغيير بالعنف وإنما تتوخى الإصلاح

بالنصح والإرشاد ، واستمر عملها في الأردن حتى العام ١٩٥٢م عندما انتخب السيد محمد عبد الرحمن خليفة مراقباً عاماً لها . (نقرش ، ١٩٩٢،ص: ٧٧)

دخل الإخوان انتخابات عام ١٩٥٦م ، واستطاعوا أن ينجحوا أربعة من مرشحيهم ، ولم يشمل قرار حظر الأحزاب جماعة الإخوان لأنهم مرخصون كجمعية اسلامية وخيرية ، ولأن توجهاً سائداً لدى النظام يقضي بضرورة وجود كيان اسلامي سلمي يغذي المد الإسلامي في المملكة ، أضف إلى ذلك ما رواه بعض كبار الإخوان عن علاقة حميمية بين الإخوان والنظام ، خصوصاً ـ حسب قولهم ـ أن الإخوان عملوا لصالح النظام الاردني من خلال مشاركتهم في إفشال انقلاب كان معداً له من قبل بعض التيارات اليسارية والقومية في الأردن ، وكان الإخوان يرون بالنظام دعمهم الأساسي للتخلص من هذه التيارات . (قوجق،٢٠٠٣)

استطاعت الجماعة أن تدشن لها عملاً قوياً خلال حقبة الستينيات والسبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي ، في ظل غياب جميع الأحزاب عن الحياة السياسية ، ومع أن الإخوان كانوا يحظون بترخيص إلا أن حرية الحركة لم تكن على مطلقها فكان أفراد الإخوان والقيادات في بعض الأحيان يتعرضون للاعتقال ، والملاحقة الأمنية ، ما ولد في صفوف الإخوان حساً أمنياً وترقباً قوياً للأحداث .

في انتخابات عام ١٩٨٩م شارك الإخوان بـ (٢٦) مرشحاً ، وصل إلى المجلس منهم (٢٢) كما تزعموا التيار الإسلامي داخل المجلس المتمثل بـ (٣٢) نائباً ، وكان لهم دور حكومي بارز إذ منحوا حكومة مضر بدران الثقة وشاركوا فيها في عدد من الحقائب الوزارية ، ومن بدء انفتاح الحياة السياسية في الأردن بدأ الإخوان يفكرون في إطلاق إلى حزب إسلامي يضم صفوفاً جديدة إلى التيار الإسلامي في الأردن. (www.aljazeera.net)

بعد ذلك في نيسان عام ١٩٩٠م تشكلت لجنة ملكية لصياغة الميثاق الوطني الذي يتضمن القواعد الرئيسية للعمل الوطني الأردني ، وفي ١٩٩١/٦/٩م انعقد المؤتمر الوطني وأصدر الوثيقة الوطنية التي أقرتها اللجنة الملكية لتوفر ضمانات لتحقيق التعددية السياسية ، ووضع القوانين التي تضمن حرية الأحزاب. (مصالحة، ١٩٩٩،ص: ٨٦ ـ ٨٧)

الميثاق جاء ليعالج أزمة عميقة متعددة الأبعاد سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ومن أجل ردم الهوة ما بين الحكم والشعب، وزيادة تلاحم النسيج الوطني، وهو فاتحة عهد التعددية السياسية والفكرية والاجتماعية، وحوار الرأي والرأي الآخر، ولقد ترك الميثاق بصمات واضحة على الفكر

السياسي الأردني، وتحديداً على برامج وأدبيات الأحزاب السياسية، وحفز على وضع عدد من القوانين مثل قانون الأحزاب السياسية.(القطاطشة، ٢٠٠٢، ص: ٢٠)

وبصدور قانون الاحزاب رقم (٣٢) لعام ١٩٩٢م ، كان مشروع الحزب لدى الإخوان جاهزاً فقدم إلى وزير الداخلية في ١٩٩٢/١٠/٨م ، الذي وافق عليه وأعلن تسجيله رسمياً في ١٩٩٢/١٢/٨م رفض مؤسسو الحزب في البداية أن يربطوه باسم الإخوان فأمينه العام الأول الدكتور إسحق الفرحان يقول : (مشروع الحزب مشروع حزب سياسي أردني ، ولذلك ينبغي أن لا نربطه رأساً بجماعة الإخوان المسلمين في الأردن، فالجماعة ليست حزباً سياسياً فهي تعنى بالدعوة إلى الإسلام الشامل وتطبيقه ، أما الحزب فهو محاولة سياسية معاصرة لإيجاد قالب إسلامي مرن شامل لجميع المواطنين الذين يؤمنون بالفكر الإسلامي) (الكيلاني ، ١٩٩٥، ص: ٩٨ ــ ١٠٠)

يظهر لنا من كلام الفرحان أن الحزب بني ليكون بعيداً عن الإخوان إلا بأفكاره ، إلا أن القيادة الإخوانية لم تستطع ان تتعايش مع هذا الأمر ، وظل الجسمان يتحركان ككتلة واحدة ، ما جعل التداخل في العمل والمركزية القوية إلى الإدارة العليا في الإخوان تسيطر على أي قرار سياسي يقوم به الحزب ، ليشكل الحزب بذلك مجرد واجهة سياسية ناطقة باسم جماعة الإخوان المسلمين .

في انتخابات ١٩٩٣م النيابية شارك الحزب بـ (٣٦) مرشحاً وفاز مع مجموعة من الإسلاميين المستقلين بــ (٢٢) مقعداً ، بينما قاد الحزب في انتخابات عام ١٩٩٧م قرار مقاطعة الانتخابات مع مجموعة من الأحزاب هي الشعب الديمقراطي، والوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني، والعمل القومي، والجبهة الأردنية العربية الدستورية، والأنصار العربي الأردني، والحركة القومية الديمقراطية الشعبية ، وعاد الحزب في عام ٢٠٠٣م للمشاركة في الانتخابات وفاز فيها بــ (١٧) مقعداً ، حيث سجل له في هذه العودة تقدم ملحوظ في النتائج ، خصوصاً بعد غياب طويل دام عشر سنوات عن المشاركة البرلمانية ، وفي انتخابات عام ٢٠٠٧م شارك الحزب أيضاً فيها رغم تلويح الحزب مراراً بعدم المشاركة لعدم قدرته على تنفيذ برنامجه في الدورة التي سبقتها ، وكانت تلك الانتخابات الأسوأ منذ العام ١٩٨٩م ، حيث لم يستطع الحزب الفوز إلا بستة مقاعد نيابية موزعة على مجموعة من المناطق في المملكة ، مما كان له أثر كبير على سمعة الحزب وعلى معنويات أفراده ، واتهم الحزب الحكومة بتزوير الانتخابات لصالح أجندات تخدم برنامجها ، إلا أنه لم يفلح بذلك وعدت النتائج دستورية وقانونية بشكل كامل. (www.aljazeera.net)

في فترات انحسار الأنشطة السياسية استطاع الإخوان أن ينشؤوا مجموعة من المؤسسات التطوعية والخيرية ، كجمعية المركز الإسلامي التي انبثق عنها المستشفى الإسلامي ، وقد اختط الإخوان في الأردن لأنفسهم خطاً بعيداً عن العمل العسكري حتى أنهم ابتعدوا عن العمل الفدائي في حقبة السبعينات وكانوا حذرين جداً منه على الرغم من انخراط بعض الإخوان في صفوف الفدائيين . (نقرش، ١٩٩٢، ص: ٧٧)

ومن أهم ما وجه للإخوان من انتقادات موقفهم من الأحزاب الأخرى الذي يظهر في بعض الأحيان بصورة العداء ، كما أن إغراقهم في المثاليات الإسلامية يجعل منهم جماعة بعيدة عن المجتمع ، وإن كانت مؤثرة فيه تأثيراً بالغاً راجعاً إلى قدرة في مخاطبة الشعور الديني عند الناس ما يرى بعض الناقدين أن الإخوان لم يستطيعوا أن يصوغوا نظرية سياسية إسلامية ذات تأصيل فكري وفهم لمعطيات الواقع وثوابته ومتغيراته، وأن ما تم إحرازه من نجاحات في الممارسة السياسية لم ينبثق من نظرية سياسية واضحة المعالم ، وإنما استند إلى خطوط عامة واجتهادات وفهم متقدم لبعض الساحات السياسية ومعطياتها. (المعايطة، ١٩٩٤، ص: ١٩)

يوافق الباحث ما تطرق إليه الباحثون من انتقادات وجهوها للإخوان المسلمين ، من عدم قدرتهم على صياغة بنية حزبية فكرية إسلامية عصرية، كما أن عداءهم القديم للتيارات القومية واليسارية يجعلهم بعيدين عن كثير من عمليات تفاعل النظام السياسي، ووقوف الإخوان عند مفترق طرق بخصوص المشاركة بالسلطة يجعلهم غير قادرين على الوصول إلى السلطة بالطرق السلمية فهم لم يصلوا إلى اليوم إلى رأي فقهي وجيه ومحدد في هذا المجال، لكن في المقابل استطاع الإخوان في الأردن أن يشكلوا قاعدة حزبية معارضة عريضة، حملت بكوادرها وطاقاتها نقطة ضغط قوية على النظام السياسي في كثير من الأحيان، كما استطاعت أن تتخلخل في كثير من القطاعات والمؤسسات المحلية كالنقابات المهنية والجامعات الرسمية والخاصة وقطاع المساجد والمؤسسات التعليمية .

➢ الحركة العربية الإسلامية الديمقراطية "دعاء" :

حصل هذا الحزب على ترخيصه القانوني في ١٩٩٣/٤/١٢م ، تحت شعار (تعال نتعلم كيف نختلف) ، حاول الحزب أن يناقش جدليات إسلامية قديمة ومعاصرة ، من مثل العروبة والإسلام والديمقراطية والشورى .(جرادات ، ٢٠٠٦،ص: ١٥)

فكر الحزب

يؤمن الحزب بالديمقراطية من وجهة نظر إسلامية وبالوحدة العربية ، ويرفض مبدأ الوصاية الدينية ، ويدعو إلى العودة إلى القرآن الكريم بصورة مختلفة عما هو سائد في العالم العربي والإسلامي ، ويرى أن إقامة الشعائر الدينية والإيمان هو من المسائل التي تخص المواطن بصورة شخصية ، وأن الحزب لا يرى في الإسلام ديناً منغلقاً على ذاته ، كما يسعى الحزب لتحرير فلسطين ، وتحرير الامة العربية من التبعية والأمية والتخلف والعمل على توحيد الوطن العربي بشكل متدرج . (عساف ، ١٩٩٨، ص: ٧٤ – ٧٥)

نشاط الحزب في الأردن

شارك الحزب في انتخابات عام ١٩٩٣م بمرشحين ولكن لم يحالفه الحظ ، وامتنع الحزب عن المشاركة في الانتخابات عام ١٩٩٧م ، وعاد ليشارك في العام ٢٠٠٣م بدون قائمة معلنة وإنما مشاركات لمستقلين من أفراد الحزب .(www.aljazeera.net)

وباستقراء نشاطات الحزب يظهر بأن الحزب غير مؤثر في الحياة السياسية الأردنية ، وليس له امتداد شعبي كبير ، وقد حاول الحزب افتتاح مكتب إعلامي له في بيروت في عام ٢٠٠٤م ، إلا أن وزارة الداخلية لم تسمح له بذلك . (جرادات ، ٢٠٠٦، ص: ١٧)

➢ حزب الوسط الإسلامي

تأسس الحزب بتاريخ ٢٠٠١/١٠/١م على أيدي مجموعة من رجال الأعمال والأساتذة والأطباء ورجال القانون وموظفين يعملون في عدة وزارات حكومية يحملون مختلف المراتب بالإضافة إلى أصحاب مهن بسيطة ، وهو حسب وصفه، حزب يرتكز خطابه على أن الإسلام مرجعيته ، وهو وسطي التوجه ، أردني الانتماء ، سياسي الأداء. (جرادات ، ٢٠٠٦، ص: ٤٧)

فكر الحزب

يقول أفراد الحزب بأنهم حزب يختلف عن أي حزب آخر في الأردن ولا سيما حزب جبهة العمل الإسلامي الذي يظن البعض أن حزب الوسط منشق عنه ، ولكننا لا نسلم لهم بذلك فكثير من قيادات العمل في حزب الوسط الإسلامي هي من نتاج حزب الجبهة فيما سبق ، فحزب الوسط حزب حديث جداً وقد سبقته الأحزاب الأخرى بالتاريخ والعمر ، أضف إلى ذلك تشابه إلى حد ما في النظرة بين حزب الجبهة وحزب الوسط من حيث المنطلقات والمرتكزات .

ينظر حزب الوسط إلى الإسلام عقيدة ومنهاج حياة، فهو عقيدة من آمن به، وتاريخ وهوية من تكّون في ظله، ويؤمن الحزب بأهمية التعاون والتكامل العربي والإسلامي بجميع أشكاله السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية، وبالنسبة إلى القضية الفلسطينية فيعتبرها الحزب القضية المركزية الأساسية، والخطر الصهيوني يهدد الجميع والأردن بوجه خاص، وفي الشأن الاجتماعي يؤكد الحزب على دور المرأة وأهمية مشاركتها في كافة ميادين الحياة، كما يؤكد على دور الشباب ومشاركتهم الفاعلة. (www.wasatparty.org)

نشاط الحزب في الأردن

شارك الحزب في الانتخابات النيابية عام ٢٠٠٣م تحت قائمة تجمع الإصلاح الديمقراطي والذي دخل الانتخابات بـ (١١) مرشحاً ، ولم يعلن الحزب عن أسماء أي من مرشحيه في الانتخابات. (www.aljazeera.net)

على الصعيد السياسي ليس للحزب دور فاعل وناشط بشكل كبير ، وإنما يعتني الحزب بالنواحي العلمية والاجتماعية ، فهو يركز على الندوات والمحاضرات والمؤتمرات العلمية التي تدعو إلى نهضة الأمة ، وتعليمها أسس رفعتها من خلال الفكر الوسطي ، وذلك من خلال المنتدى العالمي للوسطية الذي أسسه مجموعة من قيادات الحزب .

ثالثاً : الأحزاب اليسارية

دخلت الأحزاب اليسارية أو الشيوعية إلى البلاد العربية في مطلع القرن العشرين ، فمثلاً الدكتور حليم بركات يرجعها إلى كتابات شبلي الشميل وعبد الرحمن الكواكبي وفرح أنطون وسلامة موسى ، وأورد بركات مثلاً في كتابه المشار إليه في (نقرش،١٩٩٢) أن فرح أنطون يعتبر الاشتراكية دين الإنسانية الذي سيحل محل الأديان السماوية ، ويهدف إلى تأسيس دولة علمانية تسيطر فيها الحكومة على العمل والتجارة والصناعة. (ص: ٨٠)

ويرجع بعض الكتاب بداية دخول الأحزاب الشيوعية إلى البلاد العربية إلى ما بعد مؤتمر الأممية الثالث عام ١٩١٩م ، حيث أوصى لينين في ذلك المؤتمر بالاهتمام بمناطق الشرق الأوسط ودول المستعمرات ، وعلى إثر ذلك تم إيفاد عدد من الشيوعيين إلى مصر وفلسطين لتأسيس أول خلية من خلايا الشيوعيين في العالم العربي. (عياد، ١٩٩٢، ص: ٥٨)

مفاهيم الاشتراكية التي تبلورت في العالم العربي تختلف عن المفاهيم الموجودة في الفكر الماركسي إلى حد ما، ولكنها تأخذ من نفس النبع ، فيؤكد الدكتور عبد الله نقرش (١٩٩٢) في دراسته عن الأحزاب الأردنية ، أن الاشتراكية في الوطن العربي هي مزيج من الاشتراكية العلمية الماركسية والاشتراكية الفابية ، ولكنها تطورت على يد البرجوازية الوطنية لتصبح فيما بعد "اشتراكية عربية" ذات سمات توفيقية عبرت عنها الخيارات السياسية التي اتخذتها القيادات السياسية العربية" التقدمية التي اعترفت بالملكية الخاصة إلى جانب سيطرة الدولة على قطاعات الإنتاج الرئيسية ، وأما الاشتراكية العلمية الماركسية فقد تبنتها الأحزاب الشيوعية وبعض الحركات القومية كالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين . (ص: ٨١)

- **الحزب الشيوعي الأردني**

بعد حرب عام ١٩٤٨م ، وهجرة قسم كبير من الشعب الفلسطيني ، بالخصوص إلى الأردن حضرت مجموعة من أفراد عصبة التحرر الوطني ، وهو حزب شيوعي فلسطيني انشق عن الحزب الشيوعي اليهودي الذي كان يضم الفلسطينيين إلى جانب اليهود في حزب واحد ، وبسبب التطورات القومية كان هذا الانقسام ، والتقت هذه المجموعة في العام ذاته مع مجموعة من شرق الأردن لها ميول قيادية شيوعية غير منظمة فأسسوا معاً الحزب الشيوعي الأردني ، وعلى الرغم من صدور قانون مكافحة الشيوعية عام ١٩٥٠م ، إلا أن الحزب أعلن تأسيسه في عام ١٩٥١م ،

وشغل السيد فؤاد نصار منصب سكرتير الحزب ، وكان نصار يشغل من قبلها سكرتيراً لعصبة التحرر الوطني . (عياد ، ١٩٩٢، ص: ٥٨)

وطبعاً تم حظر الحزب في العام ١٩٥٧م بموجب قانون حظر الأحزاب في العام ذاته ، ومن يومها والحزب يعاني قلاقل قوية في بنيانه الداخلي والخارجي ، فقد جمدت حركة الحزب حتى العام ١٩٦٧م ، ومن ثم عاد للعمل من جديد وقام بتأسيس جناح عسكري له سمي بقوات الأنصار إلى أن تعرض للوأد من جديد في العام ١٩٧٠ م في أحداث أيلول. (نقرش ، ١٩٩٢، ص: ٨٢)

وفي العام ١٩٨٩م بدأ الحزب ينشط من جديد ، واستطاع أن ينجح مرشحاً واحداً له في الانتخابات النيابية ذاك العام ، وفي ١٩٩٣/١/١٧م ، استطاع أن يحصل على ترخيصه تحت شعار " يا عمال العالم وشعوبه المضطهدة اتحدوا " . (جرادات ، ٢٠٠٦، ص: ٢٠)

فكر الحزب

يستمد الحزب الشيوعي في الأردن فكره وتوجهاته من الفكر الماركسي والتراث اللينيني والاشتراكية العلمية ، وعندما نال الحزب ترخيصه عرف الحزب نفسه بأنه : تنظيم سياسي طوعي لكل أردني يوافق على مبادئه و أهدافه و منطلقاته الفكرية و السياسية ويقوم الحزب على المبادئ التالية: (www.jocp.org)

- تعزيز الإستقلال الوطني و التصدي لعوامل التبعية الإقتصادية و تحقيق التقدم الإجتماعي.
- إرساء قواعد المجتمع المدني و إشاعة الديمقراطية في الحياة العامة.
- توسيع قاعدة العدالة الإجتماعية من خلال الإلتزام بقضايا الطبقة العاملة و جماهير الفلاحين و الكادحين و الكسبة و كل ذوي الدخل المحدود.
- يستند الحزب في فكره و سياسته على المنهج الماركسي و التراث اللينيني و مبادئ الإشتراكية العلمية.
- يسترشد الحزب بالتقاليد النضالية و التجربة الثورية لشعبنا الأردني.
- يستلهم الحزب كل ما هو ثوري و تقدمي في التراث العربي الإسلامي و التجارب التاريخية الغنية لشعوب العالم و مخزونها الإنساني و الحضاري.

- الإنفتاح على جميع الأفكار و الآراء التي تساعد الحزب في تطوير مفاهيمه و زيادة مقدرته و إمكاناته المعرفية في تحليل الواقع الموضوعي من جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية و السياسية و بما يساعد على تحقيق أهدافه بصورة أفضل و يجعلها أكثر تلبية لمتطلبات الوطن وأكثر مواكبة لمختلف التطورات العلمية والاجتماعية و الاقتصادية.

- يأخذ الحزب بعين الاعتبار خصوصية العلاقة بين الشعبين الشقيقين الأردني و الفلسطيني والتداخل والتأثير المتبادل بين القضيتين الوطنيتين لكلا الشعبين.

- يرى الحزب أن الوحدة العربية من شأن إقامتها تشكيل قوة حقيقية تمد الشعوب العربية بإمكانات هامة لتحقيق التنمية و للتصدي لتطاولات القوى الإمبريالية الطامعة بثروات البلاد العربية و الساعية لإبقائها في حالة من التخلف و التشرذم.

- يرى الحزب ضرورة تعزيز و تطوير التضامن الأممي بين جميع الشعوب و القوى ضد سياسات الإحتكارات الدولية متعددة الجنسية و محاولاتها فرض التبعية و إدامة التخلف.

نشاط الحزب في الأردن

لعب الحزب الشيوعي في حقبة الخمسينيات دوراً مهماً على صعيد الحياة السياسية ، إلا أن هذا الدور بدأ بالانحسار بعد حظر الأحزاب ، ولم يفلح الحزب في تجميع صفوفه من جديد ، وكانت الضربة القاضية له في أيلول عام ١٩٧٠م ، عندما انخرط مع الفدائيين ، وعندما أراد الحزب العودة إلى مضمار الحياة السياسية عام ١٩٨٩م ، دخل الانتخابات النيابية بثلاثة مرشحين لم يفلح منهم إلا واحد عن دائرة الكرك ، وهذا مبرر إلى حد ما فجذوة الشيوعية كانت قد اقتربت من الانطفاء ، بعد أن كانت تمد الشيوعية العالمية بالدعم المالي والفكري المعنوي ، وفي انتخابات ١٩٩٣م شارك الحزب كذلك بثلاثة مرشحين ولكن لم يحالفه الحظ ، وكذلك في انتخابات عام ١٩٩٧م فقد شارك بثلاثة مرشحين ولم يحالفه الحظ للمرة الثانية ،(الحوراني،٢٠٠٢، ص: ١٦٧)، وفي انتخابات عام ٢٠٠٣م شارك في الانتخابات في كتلة التيار الوطني الديموقراطي ولكن لم يحالفه الحظ ولا حتى أياً من مرشحي التيار ، (أبو رمان، ٢٠٠٣، ص: ١٥) وفي انتخابات عام ٢٠٠٧م لم يغب الحزب عن العملية الانتخابية وخاضها مع التيار الوطني الديمقراطي (الحزب الشيوعي، حشد، البعث التقدمي، العربي) الذي دخل الانتخابات بسبعة مرشحين ، فاز فيها مرشحان . (جريدة الرأي، ٢٠٠٧، العدد: ١٣٥٤٧)

يظهر من هذا الاستعراض تعثر لأداء الحزب في المرحلة الحديثة ، وهذا يبينه كثرة الانقسامات التي حدثت في مطلع التسعينيات عندما تباينت آراء قياديي الحزب حيال حرب الخليج الثانية ، وخرج على إثرها نائب الأمين العام للحزب عيسى مدانات على رأس تشكيل سياسي أطلق عليه الحزب الديمقراطي الاشتراكي ، كما تعرض الحزب في عام ٢٠٠٥م إلى استقالات جماعية بسبب موقف الحزب المؤيد للحكومة العراقية المؤقتة وكان يومها الأمين العام للحزب هو الدكتور منير حمارنة. (جرادات ، ٢٠٠٦، ص: ٢٣)

- **حزب الشعب الديمقراطي الأردني (حشد)**

يشكل هذا الحزب في تموز ١٩٨٩م باعتباره امتداداً تنظيمياً لمنظمة الجبهة الديمقراطية في الأردن (مجد) معلناً عن نفسه حزباً أردنياً مستقلاً في المؤتمر الوطني الأول التأسيسي للحزب ، وحدد الحزب أسس العمل المشترك مع الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين من خلال اعتبار أن الحزبين (حشد ، والديمقراطية) حزبان مستقلان يتفقان من موقع الاستقلال ، والتكافؤ ، والإدارة الطوعية الحرة على إقامة العلاقات الكفاحية الوثيقة المميزة بينهما.(عساف، ١٩٩٨، ص: ٨٧ ـ ٨٨)

ونال الحزب ترخيصه بتاريخ ١٩٩٣/١/٢٤م ، تحت شعار (نحو أردن وطني ديمقراطي) ، كما يصدر للحزب صحيفة أسبوعية هي الأهالي . (جرادات ، ٢٠٠٦، ص: ١٧)

فكر الحزب

يسترشد الحزب في مسيرة عمله بالماركسية اللينينية ، ويعتبرها دليلاً للنضال في سبيل تحقيق أهدافه ، كما يسعى الحزب إلى توطيد وحدة طبقات الشعب وقواه الوطنية وتنظيمها في جبهة وطنية متحدة للكفاح المشترك من أجل إنجاز مهام التحرر الوطني والديمقراطية والتقدم الاجتماعي ، كمقدمة لا غنى عنها لتطوير المجتمع الأردني بآفاق اشتراكية ، بوسائل الاتصال والنضال الديمقراطي ، ويعتبر الحزب دعم كفاح الشعب الفلسطيني من أجل حقه في العودة وتقرير المصير ، ويطالب الحزب بمساواة المرأة مع الرجل وانتهاج سياسة خارجية متحررة مناهضة للامبريالية والصهيونية . (جرادات ، ٢٠٠٦، ص: ١٨ ـ ١٩)

نشاط الحزب في الأردن

شارك الحزب في الانتخابات النيابية عام ١٩٩٣م بأربعة مرشحين وفاز بمرشح واحد ، وفي انتخابات ١٩٩٧م ، انضم الحزب إلى قائمة المقاطعين للانتخابات في ذلك العام ، وفي انتخابات ٢٠٠٣ م دخل الحزب الانتخابات إلى جانب قائمة الأحزاب اليسارية والقومية ، ولكنه فشل مع القائمة في إيصال أي مرشح إلى قبة البرلمان ،(www.aljazeera.net) ولم يتغير المشهد كثيراً في عام ٢٠٠٧م فالحزب شارك في الانتخابات إلى جانب التيار الوطني والذي استطاع أن يوصل اثنين فقط من مرشحيه إلى قبة البرلمان. (جريدة الرأي، ٢٠٠٧، العدد: ١٣٥٤٧)

يظهر من هذا الاستعراض أن الحزب لم يكن قادراً على الوصول إلى الجماهير بشكل فاعل ، وحتى النائب الوحيد الذي استطاع الحزب إيصاله إلى البرلمان وهو بسام حدادين انشق عن صفه في عام ١٩٩٤م ، ورغم محدودية قدرات الحزب إلا أنه قد ساهم في تأسيس حركة مقاومة التطبيع ولجنة التنسيق العليا لأحزاب المعارضة وتوحيد صفوف الديمقراطيين التقدميين في الأردن . (جرادات، ٢٠٠٦، ص: ١٨)

- **حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني " وحدة "**

تأسس الحزب بتاريخ ١٩٩٠/١١/٢٠م تحت شعار من أجل أردن وطني ديمقراطي ، (جرادات ، ٢٠٠٦، ص: ١٩) ويعتبر هذا الحزب امتداداً تنظيمياً لمنظمة الجبهة الشعبية في الأردن التي كانت تعتبر نفسها جزءاً لا يتجزأ من الحركة الوطنية الأردنية ، وتناضل من أجل إقامة النظام الوطني الديمقراطي في الأردن ، ومن أجل استرداد الحقوق الوطنية الكاملة للشعب الفلسطيني ، وفي مقدمتها حقه في العودة ، وتقرير المصير ، وبناء الدولة المستقلة. (عساف، ١٩٩٨، ص: ٧٩)

وبعد تقدم هذا الحزب للترخيص كحزب أردني في شباط ١٩٩٣م، لم يعد تابعاً لتلك الجبهة بل أصبحت بينهما علاقة تنسيقية، وللحزب برنامج داخلي مستقل ورؤية سياسية وبرامج تختلف نسبياً عن برامج الجبهة الشعبية وبرنامج الحزب يتركز على همين أساسيين هما الهم الأردني والهم الفلسطيني . (المعايطة، ١٩٩٤، ص: ١٢٦)

فكر الحزب

يسترشد حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي في الأردن بالمنهج المادي الجدلي ، والنظرية الاشتراكية العلمية ، ويستنير بالأفكار العلمية التي تخدم الإنسان ، وتسهم في تقدمه وسعادته . (عساف، ١٩٩٨، ص: ٧٩)

كما يؤمن الحزب بالديمقراطية ويسعى إلى تعزيزها وتعميقها في المجتمع الأردني ، ويعمل الحزب على تعزيز العلاقات بين فصائل العمل العربي من أجل وحدة الأمة العربية على أسس ديمقراطية . (جرادات، ٢٠٠٦، ص: ٢٠)

نشاط الحزب في الأردن

لم يتميز هذا الحزب كثيراً عن الأحزاب اليسارية الأخرى ، لكنه لعب دوراً جيداً على الساحة السياسية في محاولة منه للتأثير في الواقع إلى حد ما ، وقد تمثل بنائب واحد في مجلس ١٩٨٩م وفي انتخابات عام ١٩٩٣م خاض الانتخابات ولكن لم يحالفه الحظ ، وفي انتخابات ١٩٩٧م انضم إلى مجموع المقاطعين للانتخابات النيابية ولم يشارك فيها ، وعاد ليشارك في الانتخابات النيابية مع التيار الوطني ولكنه فشل في الفوز بأي مرشح ، وفي انتخابات ٢٠٠٧م لم يعلن الحزب عن أي قائمة مرشحة للانتخابات ، ولم يعلن كذلك عن أي من أفراده فاز في الانتخابات . (www.aljazeera.net)

وهذا يؤكد أن التيار اليساري لم يعد قادراً على خطاب الجماهير فالحضور اليساري في الساحة الأردنية تضاءل بشكل ملموس عن الفترة السابقة، وحزب الوحدة كحزب يساري يعاني من تضاؤل الفكر الشيوعي في الأردن .

رابعاً : التيار الوسطي (الليبرالي)

ظهرهذا التيار بعد العام ١٩٨٩م ، وانضوى فيه عدة أحزاب سياسية ، ذات حجوم مختلفة وتأثير مختلف ، تتسم بتباين مواقفها السياسية لأنها لا تنبع من عقيدة سياسية واحدة ، أو أنه لا توجد عقيدة لدى هذه الأحزاب .

ربما كانت التغيرات الدراماتيكية القوية التي أصابت الكيان الأردني خلال فترة تجميد الحياة الحزبية كفيلة بتشكيل تيار حزبي جديد ويحمل معالم أخرى غير التي تعود عليها الوسط الأردني من حيث أيدولوجيتها وعقيدتها .

تتميز أحزاب التيار الوسطي الليبرالي بضبابية في الفكر وعدم وضوح أيدولوجي ، وتمثل محاولة لصنع خطاب فكري خاص ، وبعضها يتماشى مع الحكومة حيثما مالت .

- **الحزب الوطني الدستوري**

تأسس هذا الحزب وحصل على ترخيصه عام ١٩٩٧م ، نتيجة وحدة (٩) أحزاب وسطية ومحافظة ، يتزعم بعضها عدد من الشخصيات السياسية الأردنية ، وهذه الأحزاب هي : (الخطيب ، ٢٠٠٣، ص: ١٨٧)

١. العهد : والذي تزعمه م. عبد الهادي المجالي وحصل على الترخيص عام ١٩٩٢م .

٢. وعد : والذي تزعمه أنيس المعشر ، وحصل على الترخيص عام ١٩٩٣م .

٣. اليقظة : وتزعمه عبد الرؤوف الروابدة وحصل على الترخيص عام ١٩٩٣م .

٤. التقدم والعدالة : والذي تزعمه علي فريد السعد وحصل على الترخيص عام ١٩٩٣م .

٥. الوطن : والذي تزعمه حكم خير وحصل على الترخيص عام ١٩٩٣م .

٦. التجمع الوطني الأردني:والذي تزعمه م.مجحم الخريشا وحصل على ترخيصه عام ١٩٩٢م .

٧. الوحدويون : وتزعمه طلال الرمحي وتم ترخيصه في ١٩٩٢م .

٨. الجماهير : والذي تزعمه عبد الخالق شتات وتم ترخيصه عام ١٩٩٣م .

٩. حزب الحركة الشعبية الأردنية : وتزعمه د. جمال الخطيب .

ويتميز هذا الحزب بين الأحزاب بعدد أعضائه ، حيث يتجاوز عدد أعضائه (٤٠٠٠) عضو ، ويعد هذا التعداد كبيراً بين الأحزاب التي تأسست في هذه المرحلة .

فكر الحزب

تأسس الحزب تحت شعار " نهضة ، ديمقراطية، وحدة " ، ويهدف إلى الانتماء الوطني ، ويعتبر الانتماء حقاً للوطن في أعناق أبنائه وليس وقفاً على فئة أو جهة أو منبت عرق ، وأن الأردن جزء

لا يتجزأ من الأمة العربية وأن الوحدة العربية هي الحقيقة الثابتة لحماية الأمة . (جرادات ، ٢٠٠٦، ص: ٣٨)

نشاط الحزب

منذ انطلاقة الحزب وهو يحظى بحضور جيد في مجلس النواب ، حيث شارك في انتخابات عام ١٩٩٧م بأحد عشر مرشحاً فاز منهم ثلاثة ،(www.aljazeera.net) وفي انتخابات ٢٠٠٣م أظهر الحزب تفوقاً ملحوظاً باستحواذه على (١٥) مقعداً في البرلمان ، وفي انتخابات ٢٠٠٧م لا شك أن الحزب قد شارك في الانتخابات إلا أنه لم يعلن عن أي قائمة انتخابية. (أبو رمان، ٢٠٠٣، ص: ١٥)

وإلى الجانب المشاركة البرلمانية فإن الحزب يحوي (١١) لجنة متخصصة تهتم بالدراسات والإعلام والإدارة الحزبية ، ومن الجدير بالذكر أن الحزب تأثر بانسحاب مجموعة من الأحزاب من تشكيلته ومنها حزب اليقظة الذي يتزعمه رئيس الوزراء الأسبق عبد الرؤوف الروابدة . (جرادات، ٢٠٠٦، ص: ٣٨)

- **حزب المستقبل**

تأسس هذا الحزب في عام ١٩٩٢م بزعامة النائب سليمان عرار الذي شغل مناصب وزارية لعدة مرات كما ترأس مجلس النواب الحادي عشر ، وذلك إثر عملية اندماج كل من : حزب العرب الأحرار ، والعربي الوطني ، والحزب العربي الوحدوي . (عساف ، ١٩٩٨م ، ص: ٩٨)

وكان شعار الحزب عند تأسيسه " أردنيون من أجل الأردن ، وفلسطينيون من أجل فلسطين ، وعرب من أجل كل العرب " . (جرادات، ٢٠٠٦، ص: ٤٠)

فكر الحزب

يتبنى الحزب في منظومته الفكرية أن الإنسان أرفع المخلوقات عقلاً وقواماً ، والإسلام رسالة إنسانية خالدة والأمة العربية واقع تاريخي ووجود اجتماعي ، والصراع العربي الاسرائيلي هو صراع وجود لا صراع حدود ، والديمقراطية أسلوب عمل ، وتشكل المرأة الشريك المناصف للرجل في البناء الاجتماعي والشباب مشروع المستقبل للوطن والأمة .(عساف،١٩٩٨، ص: ٨٩)

نشاط الحزب

كان من هيئة مؤسسي الحزب ثلاثة أعضاء في مجلس النواب الحادي عشر، وتمثل بنائب واحد في المجلس الثاني عشر عام ١٩٩٣م رغم مشاركته بأربعة مرشحين ، وفي انتخابات عام ١٩٩٧م لم يشارك في الانتخابات وقد انضم إلى سلسلة الأحزاب التي اشترطت موافقة الحكومة على تأمين ظروف سياسية وضمانات حقيقية للانتخابات، وفي انتخابات عام ٢٠٠٣م شارك الحزب من جديد في تجمع الإصلاح الديمقراطي الذي طرح (١١) مرشحاً في الانتخابات كما أشارت التقديرات ولكنه لم يعلن عن أسماء مرشحيه ، في انتخابات عام ٢٠٠٧م من الظاهر أن الحزب شارك في الانتخابات ولكنه لم يعلن عن أي قائمة خاصة فيه واكتفى بالمشاركة المستقلة تحت لوائح عشائرية اعتمد عليها مرشحوه .(www.aljazeera.net)

وفي نشاطاته اعتمد الحزب على صحيفة المستقبل الأسبوعية التي توقفت عن الصدور. (الخطيب ، ٢٠٠٣، ص: ١٨٩)

- **حزب اليقظة**

حصل هذا الحزب على ترخيصه في شباط عام ١٩٩٣م ، وتزعم الحزب رئيس الوزراء الأسبق عبد الرؤوف الروابدة. (الخطيب ،٢٠٠٣، ص: ١٩٠)

فكر الحزب

يعتبر هذا الحزب من الأحزاب الليبرالية ، ويعتقد عبد الرؤوف الروابدة الأمين العام للحزب ، بأن الساحة العربية كانت تفتقر إلى النوع الثالث من الاحزاب وهي أحزاب الوسط ، وإلى جانب الأحزاب الشمولية بنوعيها اليميني واليساري أو المحافظ والمتطرف ، مشيراً إلى أن أحزاب الوسط تضع الحلول لمشاكل وهموم الناس ، ويسعى الحزب إلى تعميق النهج الديمقراطي في الأردن ، واحترام الملكية الخاصة ، وتشجيع المبادرة الفردية . (عساف،١٩٩٨، ص: ٨٧)

نشاط الحزب

مر حزب اليقظة في عدة مراحل بدءاً من ترخيصه ومن ثم انضمامه إلى تكتل الأحزاب التي شكلت الحزب الوطني الدستوري في عام ١٩٩٧م ، وانسحابه من عضوية هذا الحزب عام ٢٠٠٢م .(جرادات، ٢٠٠٦، ص: ٣٨)

وعن مشاركته في الانتخابات النيابية فاز الحزب بمقعد واحد في مجلس عام ١٩٩٣م ، وفي انتخابات عام ١٩٩٧م شارك الحزب بالانتخابات ضمن قوائم الحزب الوطني الدستوري كونه أصبح جزءاً منه ، وفي انتخابات عام ٢٠٠٣م لم يعلن الحزب قوائم للمشاركة إلا أن الظاهر هو مشاركته فيها حيث فاز عبد الرؤوف الروابدة الأمين العام للحزب ، ولكنه شارك في الانتخابات بشكل فردي ، وهو الأمر ذاته الذي حصل في انتخابات عام ٢٠٠٧م .(www.aljazeera.net)

- **حزب الرسالة**

حزب وسطي ، تأسس في ٢٠٠٢/١٢/٣١م ، وحصل على ترخيصه في أوائل كانون الثاني ٢٠٠٣، يتزعم الحزب منذ تأسيسه الدكتور حازم قشوع، ينظر الحزب في مبادئه إلى الولاء والانتماء على أنهما التفاني في خدمة الوطن والتعلق العاطفي والعقلي بين الإنسان والأرض، كما ينظر إلى الحياة السياسية الأردنية بأنها الديمقراطية النيابية والتعددية السياسية والوحدة الوطنية، وإيمانه بهذه الأمور، التي هي الأساس السليم في إدارة شؤون الدولة وتلاحم الشعب وتكافله والاستقرار والأمن الوطني، كما ينظر إلى أن الأردن جزء من أمته العربية ، وأن الصراع العربي الاسرائيلي ما زال مستمراً على الدوام صراع وجود أو فناء ، كما يسعى الحزب إلى المحافظة على طابع الأردن وقيمه الإسلامية الأصيلة والرفيعة. (جرادات، ٢٠٠٦، ص: ٥٩)

كشف الحزب عن قيامه بترشيح (٨) أعضاء لخوض الانتخابات النيابية عام ٢٠٠٧ ، مبينا أن (٥) من المرشحين من الذكور في حين تم ترشيح (٣) سيدات على نظام الكوتا النسائية، ولكنه ككثير من الأحزاب الوسطية لم يعلن عن أسماء مرشحيه ولا عن فوزهم في الانتخابات النيابية. (www.factjo.com)

استطاع الحزب أن يصوب أوضاعه بعد قانون الأحزاب السياسية عام ٢٠٠٧، رغم أن الحزب تعرض في مسيرته إلى بعض القلاقل من مثل ما حدث عام ٢٠٠٤ عندما تقدم (٣٢) عضواً استقالاتهم على خلفية عدم حصولهم على مقاعد قيادية ، وكان هذا كفيلاً بأن يصنع جواً من الانقسام بين أفراد الحزب . (الدستور،٢٠٠٤، العدد: ١٣١٧٣)

المطلب الخامس : الأحزاب المرخصة بعد قانون الأحزاب السياسية لعام ٢٠٠٧

انخفض عدد الأحزاب الأردنية من ٣٧ إلى ١٤ حزباً فقط بعد انتهاء المهلة القانونية التي منحها قانون الأحزاب الجديد لتصويب وضع الأحزاب.

وأعلنت وزارة الداخلية الأردنية في ١٦/نيسان/ ٢٠٠٨م ، حل ٢٣ حزباً وبقاء ١٢ مستوفية لشروط قانون الأحزاب الجديد ، هي: دعاء، الوطني، الرسالة، الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني، الشعب الديمقراطي (حشد)، الوسط الإسلامي، الحركة القومية للديمقراطية المباشرة، جبهة العمل الإسلامي، الوطني الدستوري، البعث العربي الإشتراكي، الشيوعي الأردني، والبعث التقدمي.

والأحزاب التي حلت نفسها هي : المستقبل، التقدمي، العمل القومي "حق"، الأحرار، اليسار الديمقراطي الاردني، الأنصار العربي الاردني، السلام الاردني، الأمة، الأرض العربية، والعمل الأردني، النهضة الأردني، الخضر الأردني، حركة حقوق المواطن الأردنية (حماة)، حركة لجان الشعب الأردني، الرفاه الأردني، العربي الأردني، والحرية والمساواة.

وتم ترخيص حزبين بموجب احكام القانون الجديد هما حزب الجبهة الأردنية الموحدة وحزب الحياة الأردني، كما تم بعد ذلك ترخيص حزبين آخرين أيضاً بموجب أحكام القانون الجديد هما حزب الرفاه الأردني وحزب التيار الوطني، وبذلك يرتفع عدد الأحزاب في المملكة إلى ١٦ حزباً ، وفي التالي نبذة عن الأحزاب المرخصة والباقية بعد القانون الجديد من التي لم نتكلم عنها بالتحديد في حديثنا عن نبذة عن الأحزاب السياسية في الأردن .

- **حزب الحياة**

أعلن عن تأسيس حزب الحياة الأردني رسمياً بعد حصوله على موافقة وزير الداخلية وفقاً لقانون الأحزاب السياسية رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٧ في تاريخ ٢٠٠٨/٢/١٩، وبلغ عدد الهيئة التأسيسية للحزب ٥٦٦ عضواً موزعين على المحافظات الأردنية ،وقد قام على تأسيس الحزب رجل الأعمال الأردني ظاهر عمرو ، الذي رسم للحزب من بداية انطلاقه شكلاً للعمل حيث أكد السيد عمرو أن حزب الحياة سيمثل كافة أطياف المجتمع الأردني وأنه سيطبق منهجية العمل الفاعل على الأرض. (www. alhayahparty.com)

من أهم أهداف الحزب كما جاء في المادة (٤) من نظامه الأساسي أن الحزب يهدف إلى تنمية المجتمع الأردني ، والارتقاء بالوطن والمواطن إلى النهضة الشاملة ، سياسيا ،اقتصاديا ، اجتماعيا ، وبيئيا ، وبالطرق الديمقراطية السلمية، كذلك إلى وضع البرامج الواقعية والحلول والآليات لمعالجة قضايا أفراد المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية عن طريق إعداد البرامج والخطط لتطوير حياة الناس في كافة المجالات من خلال رؤية شاملة للواقع السياسي والحياتي للمواطنين، ويخرج الحزب إلى الشارع الأردني بهدف يتفرد به عن باقي الأحزاب ، ويتلخص بأن الحزب يهدف إلى تطوير الوعي السياسي لدى أفراد المجتمع وتمكين أصحاب الكفاءات بشكل عام ، والأكفاء من ذوي الاحتياجات الخاصة من المشاركة في صنع القرار ، كما ينظر الحزب إلى المرأة كجزء أساسي في المجتمع ويهدف إلى إبراز دورها ودعمها للمشاركة في خدمة الوطن في شتى الميادين .(النظام الأساسي لحزب الحياة الأردني، ٢٠٠٨، ص: ٢)

أطلق حزب الحياة مجموعة من المبادرات الوطنية ، كما أن له مشاركات فاعلة في الأنشطة المحلية والوطنية ، وليس للحزب صحيفة ناطقة باسمه إلى حد هذه اللحظة لكنه أعلن مؤخراً عن نيته لتأسيس صحيفة له قريباً ، وينشر الحزب أخباره من خلال موقعه إلكتروني . (www.alhayahparty.com)

- **حزب الجبهة الأردنية الموحدة**

يعد هذا الحزب أول حزب نال ترخيصه بعد صدور قانون الأحزاب السياسية لسنة ٢٠٠٧ ، وكانت الموافقة على تأسيس حزب الجبهة الاردنية الموحدة في تاريخ ٢٠٠٧/١٠/١٦ ، وانطلقت فكرة الحزب منذ أكثر من عام ونصف من تأسيسه حيث يضم في عضويته العديد من الشخصيات السياسية والأكاديمية ، وكذلك مختلف شرائح المجتمع الأردني من كافة محافظات وقرى ومخيمات المملكة، ويمكن تصنيفه بحزب غير أيديولوجي ، وأقرب إلى التيار الحزبي الوطني الوسطي، وبحسب الوزير السابق عبد الرزاق طبيشات رئيس المجلس الوطني للحزب فإنه قد انضم ما يزيد عن ٢٠٠٠ عضو للجبهة. (www.elaph.com)

وينطلق الحزب في أهدافه من الثوابت الأردنية والدستور الأردني والميثاق الوطني، إضافة الى المساواة بين أبناء الشعب، ووحدة الشعب الأردني، مضيفًا أن الحزب سيعمل على مكافحة الفساد والمحسوبية في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية .

واعتبر بيان إشهار الحزب ان مشكلتي الفقر والبطالة هما اكبر التحديات التي تواجه الاردن، وأرجعها الى "فشل السياسات والبرامج الاقتصادية". ودعا الى "ضرورة معالجة العجز الهيكلي في الموازنة العامة والميزان التجاري وضبط النفقات".
كما يؤكد الحزب على حق الشعب الفلسطيني بإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس. وضرورة دعم المقاومة العراقية في كفاحها لتحرير العراق من الاحتلال الى جانب الدعوة إلى بناء قوة عربية موحدة تدافع عن مصالح الامة ومنع التدخل الأجنبي.
ويرأس الحزب حالياً وزير العمل السابق امجد المجالي . (www.factjo.com)

- **حزب الوطني**

أنشأ حزب الوطني الأكاديمية الأردنية منى حسين أبو بكر كأول إمرأة تنشئ حزباً سياسياً في الأردن ، وحصل الحزب على ترخيصه في ٢٠٠٧/٣/٢٣ ، ويعد الوطني حزباً وسطياً ، كما استطاع الحزب أن يصوب أوضاعه ويستمر في طريقه بعد قانون الأحزاب لسنة ٢٠٠٧ . (www.almotamar.net)

تقول رئيسة الحزب منى ابو بكر إن الحزب الوطني "لن يكون مجرد رقم في قائمة الأحزاب. بل سيسعى ليكون خطوة نوعية في العمل الحزبي ويدافع عن حقوق المواطن في جميع القضايا الوطنية".

وعن مبررات تأسيس هذا الحزب بينت أبو بكر عن سبب إقدامها على هذه الفكرة بقولها : إن حديثاً كان يدور في الصالونات السياسية في عمان عن الحاجة الماسة إلى حزب سياسي تقوده امرأة ، ولذلك بادرت بتقدم أوراق حزبها "الوطني الأردني ليكون الأول أردنياً الذي يكون أمينه العامة امرأة، ولكنه بذات الوقت غير قائم على فكرة أن يكون حزب سياسي نسائي إذ أن ٦٠% من مؤسسيه رجال."وترتكز ملامح برنامج الحزب بحسب أبو بكر" على ثوابت منها خدمة الأردن ضمن رؤية وطنية تسعى لحل المشكلات التي يعانيها المواطنين، وإثراء الحياة السياسية من خلال تقدم حزب جديد بدأ بمؤسسين ينتشرون على رقعة البلاد في مدنها وقراها ومخيماتها."

ويركّز الحزب على "قيم المواطنة الحقة، والعدالة الاجتماعية والمساواة. وتعزيز الانتماء والدفاع عن حقوق المواطن الدستورية والقانونية في دولة الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان".

رفض الحزب خوض الانتخابات النيابية عام ٢٠٠٧، وذلك لاستنادها إلى قانون الصوت الواحد، حيث يرى في المقابل أن اعتماد نظام القوائم أو التصويت النسبي سيعطي الحزب أفضلية "تؤهله لاكتساح مجلس النواب"، كما يعتقد مؤسسو الحزب أنه الأقدر على تشكيل أول "حكومة حزبية" . (www.ammannet.net)

- **حزب الرفاه**

أعلن وزير الداخلية في ١٨ / ٢/ ٢٠٠٩ موافقة الوزارة على تأسيس حزب الرفاه الأردني وفقا لأحكام قانون الأحزاب السياسية رقم ١٩ لسنة ٢٠٠٧.

ويضم الحزب في عضويته ٥٠٨ أعضاء موزعين على ست محافظات ، ويضم الحزب مجلساً مركزياً يبلغ عدد أعضاؤه ٧١ عضواً موزعين على ست محافظات ، بالإضافة إلى لجان مختلفة موزعة على محافظات المملكة وأماكن تواجد الحزب بشكل قوي .

يقول الحزب بأنه سيكون عونا للملك والوطن وأنه يدفع باتجاه التنمية السياسية كما يتحدد دور الحزب المستقبلي بالتعاون مع الحكومات لرفع مستوى العمل السياسي واتخاذ رسالة عمان كرديف اساسي للعمل البناء والموثوق والناجح، والحزب يحسب في فكره على الأحزاب الوسطية. (جريدة الرأي، ٢٠٠٩، العدد: ١٤٠١١)

- **حزب التيار الوطني**

أعلن عن اشهار حزب التيار الوطني خلال المؤتمر التأسيسي الاول في ٣٠/٥/ ٢٠٠٩ الذي عقد في مركز الحسين بن طلال للمؤتمرات في منطقة البحر الميت بحضور الفين من اعضاء الهيئة التأسيسية ،(www.ammomnews.net)، كما أعلن وزير الداخلية نايف القاضي في ٢٠٠٩/٨/٣١ عن المصادقة على تأسيس حزب التيار الوطني وفقا لاحكام قانون الاحزاب السياسية لسنة ٢٠٠٧ .

ويقول الحزب إنه ينطلق في تأسيسه من رؤية جلالة الملك عبدالله الثاني بضرورة ايجاد ثلاثة الى اربعة تيارات حزبية وطنية على مستوى الوطن قادرة على التعامل المباشر مع قضايا الوطن والمواطن بجميع اشكالها بما يصب في تعزيز جهود التنمية السياسية وصولا الى التنمية الشاملة المنشودة.

ويشير صاحب مبادرة إنشاء الحزب المهندس عبد الهادي المجالي الى ان حزب التيار الوطني حزب وطني وسطي قومي عربي عقدي اسلامي واصلاحي انساني، وقد كان للمجالي مبادرات

أخرى في إنشاء أحزاب أردنية فقد أنشأ حزب الوطني الدستوري الذي انشق عنه في الآونة الأخيرة لينشئ حزب التيار الوطني.

وقال ان هذا الحزب حزب جامع يستوعب كل الاراء وكل الاجتهادات والافكار ويوفر حاضنة طيبة تنبت وفاء للاردن وللقومية والدين وللبشرية، مستمدا ثوابته من مبادىء العروبة وقيم الرسالة والدين، نافيا ان يكون في ثناياه عنصرية بغيضة او جهوية هدامة او طائفية مقيتة. (جريدة الرأي، ٢٠٠٩، العدد: ١٤٢٠٨)

وبحسب دراسة مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية لعام ٢٠٠٨ فإن حزب التيار الوطني جاء في المرتبة الثانية بعد جبهة العمل الإسلامي في تمثيل تطلعات الناس ، ومع أن نسبة ٣.٠% من مجموع العينة تشكل نسبة ضئيلة إلا أن حصول حزب التيار الوطني على هذه النسبة قبل نزوله إلى ميدان العمل السياسي ـ خصوصاً أنها تعد نسبة جيدة بين الأحزاب الأخرى ـ يعد أمراً جيداً لحزب في بداياته . (مركز الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٨، ص: ١٤)

الفصل الثالث : تقييم التجربة الحزبية الحديثة

إن السؤال الذي يطرح نفسه ، هو هل لدينا تجربة حزبية حديثة حقيقية نستطيع أن نبني عليها ، أم أنها لم تكن سوى محاولة لتكوين أحزاب سياسية قوية ؟ السؤال الثاني على هذا الصعيد ، هو هل في الأفق ما يبشر بمستقبل واعد للأحزاب ، وإن كان أي منهما فكيف ستكون المعالم الحزبية في القادم من الأيام ؟

إن تعددية الأحزاب الكبيرة التي مرت على الأردن في مراحله الحزبية المختلفة ، توهم الدارس في الوهلة الأولى بوجود حراك حزبي قوي ولكن المتفحص لواقع الاحزاب وأحوالها يرى غير ذلك تماماً ، فالنشاط الحزبي يكاد يكون معدوماً في تحديد المسار السياسي الأردني .

فعندما عادت الانتخابات النيابية إلى الحياة السياسية من جديد في العام ١٩٨٩ ، بدت الأشياء وكأنها واضحة وسهلة ، وكذلك عندما صدر قانون الأحزاب السياسية رقم (٣٢) لسنة ١٩٩٢ ، حيث انهالت الأحزاب لسياسية على وزارة الداخلية لاستكمال إجراءات الترخيص ، وقد بدا للمراقب مشهد لعصر جديد من التعددية الحزبية ، إلا أن النتائج التي أظهرتها الدراسات في هذا المضمار أثبتت عكس ما هو ظاهر .

تظهر النتيجة التي خلص إليها مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية في استطلاع الرأي الذي أجراه لقياس مدى الديمقراطية في الأردن لعام ١٩٩٣م ، أن (٦%) فقط من المستجيبين ينوون الانتماء للأحزاب . (مركز الدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٣، ص: ١٥)

كما أظهرت الدراسة نفسها لعام ١٩٩٩ ، أن (٢.٦%) من المستجيبين أفادوا أن درجة ممارسة الأحزاب السياسية للعمل السياسي كانت ناجحة إلى درجة كبيرة ، وحول الانتساب أفاد (٠.٩%) فقط من مجموع المبحوثين بأنهم قد انتموا إلى حزب سياسي في وقت من الأوقات . (مركز الدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٩، ص: ٢)

ولو استعرضنا أيضاً نفس الدراسة لعام ٢٠٠٣ ، لوجدنا الحال في تراجع حيث أن (١.٧%) فقط من المستجيبين يرون أن ممارسة الأحزاب للعمل السياسي كانت ناجحة إلى درجة كبيرة ، كما أفاد (١.٥%) في الاستطلاع ذاته ، بأنهم انتموا إلى حزب سياسي في وقت من الأوقات ،

وحول النية في الانتساب إلى حزب سياسي في المستقبل أجاب (٢%) من مجموع المبحوثين بأن لديهم النية في الانتساب . (مركز الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٣، ص: ٢١)

ولم تختلف النسب بشكل كبير في استطلاع عام ٢٠٠٨ ، حيث أفاد حوالي ربع المستجيبين بأنهم لم يعرفوا أو غير معنيين فيما إذا كانت الأحزاب قد نجحت أم لا في ممارسة العمل السياسي ، فـ (٥٩%) في الاستطلاع أفادوا بأن الاحزاب تعمل لخدمة مصالح قياداتها فحسب ، و (٩٠%) من المستجيبين في الاستطلاع لا يرون أن الأحزاب القائمة تمثل تطلعاتهم . (مركز الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٨، ص: ١٣)

والمتفحص لهذه الأرقام كلها ، يلاحظ أن أداء الأحزاب لم يتغير البتة ، وأن موقف المواطنين منها مستقر عند انطباع معين ، إذ ما زال الرأي العام يرى أن الأحزاب تعاني من أزمة في الوصول إلى الشارع .

والجدير بالذكر هنا اننا نتحدث عن مرحلة زخرت بالأحداث السياسية والتقلبات الاقتصادية القوية وتحولات كبيرة في نمطية الحياة السائدة لدى المجتمع الأردني ، حيث بدا واضحاً تشكل مجموعة من المدن التي تخرج الطاقات وتبني شكلاً اقتصادياً متيناً ، فمن الواضح أن الأسرة الأردنية الريفية أو البدوية التي كانت تشكل مجموع طبقات المجتمع الاردني قد تحول جزؤها الأكبر إلى الأسرة المدنية ، وساهمت بشكل مباشر في تعزيز الطبقة الوسطى وذلك من خلال ، التعليم والمناصب الإدارية المختلفة التي استطاعوا أن يحوزوا عليها .

من الواضح ان الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالأردن بدءاً من أواخر عام ١٩٨٨ لم تزل وطأتها حتى يومنا هذا فالأردن ما زال بلداً يحمل مديونية مالية ضخمة ، إلى جانب ذلك فالأردن يعاني قلة الموارد الموجودة فيه ، ويعاني موقعاً جغرافياً حرجاً من حيث تلاصقه مع دولة الاحتلال الاسرائيلي بأطول خط حدودي ، وتلاصقه كذلك مع دول الخليج العربي التي زخرت بالأحداث السياسية المتتالية ، ووقوعه في قلب المشرق العربي وإحاطته بدول قوية يجعله دائماً يفكر في كيفية تكييف نفسه للتعايش مع الوسط المحيط به ، الأمر الذي يربك حركته الاقتصادية والسياسية ، ويشكل له إشراك القضية الفلسطينية في كل تفاصيل خططه الاستراتيجية مسؤولية سياسية كبيرة ، ويجعله هذا الأمر متأهباً على الدوام من حدوث أي تغيرات إقليمية ، ومما لا شك أن كل هذه المتغيرات تؤثر سلباً على الأحزاب الأردنية .

فعلى الرغم من العجلة السياسية السريعة في المنطقة نجد حركة الأحزاب السياسية في الأردن متثاقلة وبطيئة ، حتى أصبحت حركتها المتثاقلة هذه واضحة لأي مراقب للساحة السياسية المحلية ، ويعود ذلك بنظر الباحث إلى عدة أسباب :

أولاً : أسباب موضوعية : تتصل بالتالي :

أ. الثقافة الحزبية لدى المجتمع الاردني .

ب. التركيب السكاني .

ج. دور العشيرة .

د. التشريعات الأردنية الخاصة بالأحزاب.

ثانياً : أسباب ذاتية : تتصل بالأحزاب من حيث تكوينها وقدرتها على أداء وظائفها .

المبحث الأول : الأسباب الموضوعية لفشل العملية الحزبية

المطلب الأول : الثقافة الحزبية لدى المجتمع الاردني

لم تعرف المنطقة العربية الديمقراطية ـ بمفهومها الغربي ـ بشكل جدي وذلك نتيجة للموروث الحضاري والقيمي للمنطقة العربية، والأردن بكونه جزءاً من المنظومة العربية بدا كيانه ضمن المفهوم القبلي حيث يكون الحاكم شيخ العشيرة ، وقد ترسخ هذا المفهوم كثيراً مما جعل تطور الديمقراطية في الأردن أمراً صعباً وبطيئاً للغاية . (الروابدة، ١٩٩٩، ص: ٤٣)

وبصدد التراث الثقافي للحزبية يرى الدكتور محمد المصالحة (١٩٩٤) أن المجتمع الأردني ما زال يعاني من عقدة الحزبية ، وتجذر مفهوم أن الانتماء إلى الأحزاب يعني بالضرورة معاداة ومعارضة الحكومة . (ص: ١١١)

وبخصوص أسباب ذلك يرجع بعض المحللين السبب الأساسي لضعف الثقافة الحزبية بين الأردنيين إلى حظر النشاط الحزبي لفترة طويلة فمن المؤكد أن أي نشاط حزبي زخم يحتاج لاستقرار في الوضع السياسي وإنعاش لروح التجربة . (الربيع ، ١٩٩٢، ص : ٦٥)

وفي هذه المرحلة واجهت الأحزاب منذ ترخيصها تحديات جديدة فيما يخص أنماط اتصالها بالمجتمع والفئات الاجتماعية ، فقد وجدت الأحزاب التاريخية نفسها إزاء ظروف سياسية جديدة ، تملي عليها تكييف عملها ونشاطها ، فرزخت أحزاب التيار اليساري والقومي تحت " صدمة العلنية " التي كشفت عن مشكلات عميقة تعاني منها هذه الأحزاب ، والتي ظهرت فيما بعد على السطح ولتأتي نتائجها من بداية عودة الانتخابات النيابية عام ١٩٨٩ . (الحوراني ، ١٩٩٥ ، ص: ١٢٨)

وقد سيطرت على الشعب الأردني منذ عهد الإمارة أفكار غلب عليها طابع تحريم العمل الحزبي ، بدعوى أنه تفرقة وعنصرية وتمزق ، ولربما كان ذلك راجعاً إلى بعض الدعوات الفكرية خصوصاً الإسلامية منها ، والتي كانت تغذي نبذ الحزبية والبعد عنها ، وكانت النتيجة أن هذه النظرة غدت موروثاً ثقافياً واجتماعياً يصعب تغييره .

وبنفس الوقت الذي يتجذر فيه مفهوم نبذ الحزبية يلاحظ أن المفهوم الغربي للديمقراطية لم يتبلور بشكل كامل عند الأردنيين ، حيث تشير دراسة الديمقراطية في الأردن لعام ٢٠٠٨ ، إلى أن (٦٣%) من مجموع المستجيبين يعرفون الديمقراطية بالحريات المدنية والسياسية ، وأن (٢١%) يعرفونها بالعدل والمساواة ، وأن (١١%) يعرفونها بالتنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، وأن (٤%) فقط يعرفونها بالأمن والاستقرار . (مركز الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٨، ص: ٣)

ربما كان معظم الأردنيين وفقاً للدراسة يعرفونها بتعريف شبيه لما هي عليه في الدول المتقدمة أي بالحريات المدنية والسياسية، ولكن إن نسبة لا بأس بها من المستجيبين في الدراسة تنظر إلى الديمقراطية بتفاوت مختلف عما يجب أن تكون عليه دولة انطلقت فيها الدعوة إلى الديمقراطية منذ التأسيس.

ومما يؤكد العقدة الحزبية، أن (٨٠%) من المستجيبين في الدراسة أفادوا بأنهم يخافون انتقاد الحكومة علناً، خوفاً من عقوبات أمنية أو معيشية، في الوقت الذي تشير إليه الدراسة أن نسبة الذين تعرضوا للعقوبات نتيجة انتقاد الحكومة أو المشاركة في تظاهرات قليلة جداً. (مركز الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٨، ص: ٩)

كما أن (٥٩%) من المستجيبين ترى أن هذه الأحزاب تسعى لخدمة مصالح قيادتها ، وبشكل جوهري لم يتحسن موقف المستجيبين من تقييم أداء الأحزاب السياسية، حيث أفاد حوالي ربع

المستجيبين بأنهم لم يعرفوا أو غير معنيين فيما إذا كانت الأحزاب قد نجحت أم لا في ممارسة العمل السياسي. (مركز الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٨، ص: ١٣)

يلاحظ من هذه الدراسات رؤية سوداوية للأحزاب ، ولا بد أن تزيد هذه السوداوية لا سيما في ظل تقاعس الأحزاب وعدم طرقها للأبواب الإعلامية لنشر الوعي الحزبي، فلا تكفي الصحيفة التي تحمل شكلاً نمطياً قديماً، ولكنها تريد إعلاماً جديداً موائماً للعصر يدفع عجلة النشاط الحزبي.

المطلب الثاني : التركيب السكاني في الأردن

لا شك في أن الديمغرافية السكانية تؤثر بأي طريقة كانت على أي مجتمع كان، خصوصاً إذا كان المجتمع خليطاً من أصول مختلفة، لا سيما إذا كانت الدولة حديثة وتحتاج إلى أشواط طويلة لإثبات نفسها في الساحة.

يتألف المجتمع الأردني من المواطنين الذين يحملون الجنسية الأردنية أو المؤهلين لذلك ، وهم أمام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات، وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين. (الدستور الأردني، ٢٠٠٢، ص: ١٢)

وإذا ما تفحصنا المجتمع الأردني بمكوناته، وجدنا أنه يتكون من طبقتين رئيستين: (نقرش ، ١٩٩٥، ص: ١٥٠٢)

١. "الشرق أردنيون" الأصليون : ويقصد بهم أولئك الذين كانوا يقيمون في الأردن قبل تأسيس الدولة ، ومنهم نسب محدودة من الشراكسة والشيشان والأرمن، والغالبية العظمى هي من المسلمين.

٢. الأردنيون من أصل فلسطيني: ومنهم نسبة عالية من المسلمين ، ونسبة قليلة من المسيحيين أيضاً، وربما يوجد أعداد محدودة من أصول مختلفة .

تشكل هاتان الفئتان المكونين الرئيسين للأردن مع تفاوت في نسبة كل منهما، فحسب النشرة الإحصائية لدائرة الإحصاءات العامة لسنة ٢٠٠٧ ، فإن التقديرات الخاصة بعدد السكان في الأردن حتى السنة نفسها، هي حوالي (٥.٧٢٣.٠٠٠) نسمة، منهم (٢.٩٥٠.٠٠٠) نسمة من الذكور، و (٢.٧٧٣.٠٠٠) نسمة من الإناث. (www.dos.gov.jo)

ومن المعلوم بأن دائرة الإحصاءات العامة لا تعنى بتقديم أية معلومات إحصائية عن أعداد الفئات المكونة للسكان في الأردن لحساسية البحث في هذا الموضوع، إلا أن مصادر متعددة أشارت إلى ما يبين هذا الموضوع.

وبالنسبة للفئة الثانية وهي الأردنيون من أصل فلسطيني ، تشير أرقام الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء أن عدد الفلسطينيين في الأردن نهاية عام ٢٠٠٥ بلغ (٣) ملايين نسمة، أي ما يعادل من مجموع السكان الأردنيين لعام ٢٠٠٥ (٥٣%) تقريباً.(www.arabs48.com)

كما تشير دراسات أخرى ، إلى أن نسبة السكان الشرق أردنيين ، إلى الأردنيين من أصل فلسطيني يبلغ (٥٠%) لكل منهما. (نقرش ، ١٩٩٥، ص: ١٥٠٤)

أما بالنسبة للمكونات السكانية الأخرى في الأردن، فإن نسبة المسيحيين لا تتجاوز (٦ %)، بينما يشكل الشراكسة والشيشان أقل من (٢%) من عدد السكان.(www.cia.gov)

وأما عن تقسيم المجتمع الأردني من حيث أنماط المعيشة، نجد وبحسب النشرة الإحصائية لدائرة الإحصاءات العامة لسنة (٢٠٠٧) أن نسبة السكان في الحضر هي (٨٢.٦%) ونسبة السكان في الريف (١٧.٤%). (www.dos.gov.jo)

آلية النظام السياسي في التعامل مع التركيبة السكانية

لعب النظام السياسي دوراً مهماً في الحركة بين فئات المجتمع المختلفة، سعياً منه لتثبيت نفسه خصوصاً أنه في بداياته، واستخدم لذلك وسائل متعددة فقضى على تمرد الكورة، وعلى حركة العدوان، كما استطاع أن يمد جسوراً كثيرة مع العشائر الأردنية التي شكلت النسيج السياسي الأردني فيما بعد.

وبعد الاستقلال وحدوث النكبة عام ١٩٤٨، دخل الأردن مد كبير من الشتات الفلسطيني الذي أدخل مفاهيم جديدة، وحركة اجتماعية وسياسية واقتصادية من نوع آخر في الأردن.

ولما انتهى الأمر في مرحلة الخمسينيات بالصدام بين الفئات والنظام وحسم الأمر لمصلحة النظام، وتم حظر العمل السياسي الحزبي، لجأ النظام إلى لون آخر من التعامل واستطاع خلال فترةالستينيات من استيعاب جزء مهم من المعارضة، وما أن برزت المنظمات الفلسطينية كقوى حزبية وسياسية مسلحة، وأصبحت تطالب بالسلطة وتحشد الجماهير حولها، حتى كان الاصطدام

مع النظام ووقعت أحداث أيلول عام ١٩٧٠، وحسم الموقف لمصلحة النظام مرة أخرى. (نقرش ، ١٩٩٥، ص: ١٥١٢)

يلاحظ من قراءة الأحداث التاريخية، أن النظام السياسي في الأردن كان يتعامل مع الفئات المجتمعية بأبوية، وكان يحسم الأحداث بقرارات فردية تحسم الموقف النهائي لصالحه، فكان يطلق الحريات، وإذا ما لزم كان يستخدم أسلوب القمع ولو كان مسلحاً، فهو حظر العمل الحزبي في العام ١٩٥٧، واستخدم الحل العسكري في قمع الفدائيين الفلسطينيين فيما اشتهر بأيلول الأسود عام ١٩٧٠، كما عطل الحياة النيابية فترة طويلة من العام ١٩٦٧ وحتى عام ١٩٨٩ عندما استؤنفت الحريات السياسية من جديد، وكان النظام السياسي يفرض الأحكام العرفية بين الفينة والأخرى.

وعادة ما تصنع هذه الأبوية جواً من عدم الإيجابية التي تتلخص باكتفاء كل فئة بتفريغ طاقاتها وهمومها بما يخصها ويهمها فقط بغض النظر عما هو مهم ومفيد للدولة.

وحتى نبين ذلك نفصل المضمون الفئوي للمجتمع الأردني بالتالي: (نقرش ،١٩٩٥، ص: ١٥١٤)

١. الشرق أردنيين :

يشكل الشرق أردنيين (٥٠%) أقل أو أكثر بقليل، من الشعب الأردني وينقسم الشرق أردنيين إلى فئتين رئيستين بالإضافة إلى فئات أخرى فرعية:

أ. البدو : نشأت بينهم وبين النظام السياسي علاقة وطيدة جعلتهم يحملون احتراماً أدبياً مكللاً بالوفاء والولاء للنظام، وقد حرص النظام السياسي على ضمهم إلى صفه والتخفيف من حدة التوتر، من خلال سياسة التوطين والتعليم بالإضافة إلى تقليد أبناء البادية مراكز متقدمة في مناصب الدولة، خصوصاً قوات حماية النظام الأردني، وقد نشط أبناء البادية في تكوين أحزاب سياسية للتعبير عن خصوصيتهم الوطنية، والتي أخذت شكل الولاء والمواطنة وبعيدة عن صف المعارضة، مسجلة بذلك نقطة نجاح للنظام في نقل الولاء الأول من القبيلة إلى الدولة.

ب. الريف: وأما بالنسبة للريفيين فقد شكلوا أرضية النظام السياسي ، وإسناده الضروري في الأزمات على الرغم من أن تمثيلهم في المستويات الضيقة والعليا من البنية السياسية للنظام لم يكن يتناسب مع عددهم، وهم يعتبرون أنفسهم مغبونين من حيث توزيع المسؤولية وحساسية الأدوار ، فهم يشكلون مجموعة كبيرة من أفراد الجيش والأمن العام،

كما يشكلون الشريحة الوسطى في المناصب الإدارية الحكومية، وهذا بطبيعة الحال يقلل دورهم السياسي كثيراً، ولعل النظام يبرر لنفسه ذلك بتخوفه من الاعتبارات التاريخية للفلاحين والقاضية بمجيء الثورات عادة من الريف، بسبب الهجرة الدائمة إلى المدينة وسهولة استقطاب أبناء الريف للمنظمات والحركات السياسية، وبخصوص الأحزاب فقد نجح أبناء هذه الشريحة في تشكيل عدد من الأحزاب ولكنها لم تكن أكثر من منابر شخصية لقياداتها، ولا تعبر حقيقة عن مطالبهم وأفكارهم والبرامج التي يطرحونها.

٢. الأردنيون من أصل فلسطيني

كما ذكرنا فإن هذه الشريحة تشكل من مجمل الأردنيين (٥٠%) أقل أو أكثر قليلاً، وهي تحمل في ثناياها، الشعب الفلسطيني بكافة فصائله وتياراته السياسية المختلفة وتستمد ثقافتها وأسلوب حياتها المعيشية من أهمية قضيتها المحورية في الوطن العربي، ويشكل الأردنيون من أصل فلسطيني النسبة الغالبة لسكان المدن الأردنية وخصوصاً العاصمة، وما يتميزون به هو نشاطهم الاقتصادي، وإذا قلنا بأن الشرق أردنيين يسيطرون على القطاع العام الحكومي والبرلماني والعسكري والأمني فإن الأردنيين من أصل فلسطيني يسيطرون على القطاع الخاص وما يتعلق بالثروة والمال، مع بعض من الاستثناءات في هذه النظرة.

وقد نجح الأردنيون من أصل فلسطيني في إنشاء أحزاب تدفع باتجاه قوميتهم وقضيتهم الفلسطينية، ولكنهم لم ينجحوا في دمج هذا الجسم الحزبي في مؤسسات السياسة الأردنية، ربما كان السبب يرجع إليهم من حيث الآليات التي اتبعوها في تعاملهم مع النظام السياسي، أو أن السبب عائد إلى تعطيل النظام لأعمالهم الحزبية والسياسية، أو السببين معاً.

أثر التركيب السكاني على البيئة الحزبية

لقد باتت قضية الأردني والفلسطيني داخل الأردن قضية محورية في ظل كل تقاطعات وتوجهات النظام السياسي، دائما ما تبرز في التعديلات والتغييرات الوزراية فلو حاولت أن تعد عدد رؤساء الوزراء الذين هم من أردنيون من أصل فلسطيني لوجدتهم قليلين جدا بل إن بعضهم جذوره البعيدة هي الفلسطينية وليست القريبة، وذلك أخذا بعين الاعتبار الفئة الكبيرة التي يشكلونها من مجموع السكان في الأردن.

ومع ذلك فإن دور الأردنيين من أصل فلسطيني لا يقل عن دور الشرق أردنيين في الحياة السياسية حيث تظهر الساحة مليئة بالأحزاب التي تدعم القضية الفلسطينية.

بداية من الأحزاب الإسلامية والتي تدعم القضية الفلسطينية وتنادي بتحريرها وتنشد نصراً مؤزراً على إسرائيل يوماً ما، والأحزاب الإسلامية وعلى رأسها حزب جبهة العمل الإسلامي يضم عدداً كبيراً من الأردنيين من أصل فلسطيني.

إلى جانب ذلك فقد تشكلت في الأردن أحزاب تدعم باستراتيجيتها منظمات وفصائل فلسطينية ، ومن جانبهم شكل الشرق أردنيين أحزاباً تنادي دائماً بالحفاظ على الصف الداخلي والولاء للنظام والتمسك بالعشيرة، كما تنادي بحقها الذي تفترضه بالمناصب العامة للدولة.

ولعل الشعور بين الشرق أردنيين والأردنيين من أصل فلسطيني متباين من حيث أن الشرق أردنيين يشعرون بكيانهم الأردني الذي يخشون عليه من الوطن البديل للفلسطينيين، والذي يأخذ حيزاً جيداً لنقاشه في الحكومات المتعاقبة كل فترة، وأيضاً يشعر الأردنيون من أصل فلسطيني أن الأردن ليس وطنهم الأصل وإن كانوا يعملون ويحشدون الطاقات فهم لا يعملون إلا ضمن سياق القضية الفلسطينية.

وهذا بدوره أيضاً خلق إلى جانب عوامل اخرى حالة من التفرق بين الفئتين جعلهم يفرغون طاقاتهم بخلافات لا طائلة منها، وهي ظاهرة عندما تتحرك بعض القوى الحزبية التي يشكلها الأردنيون من أصل فلسطيني في الأحداث والقضايا الكبيرة التي تحدث على أرض فلسطين.

هذا التباين كان من شأنه أن يؤثر بالغاً على الحياة الحزبية في الأردن، فقد أوجد شكلاً حزبياً يسعى لتطبيق أجندات معينة بعيداً عن تطبيق برامج سياسية تهدف لخدمة الوطن والمواطن وتؤدي الوظائف المنوطة بها كأحزاب، وبالتالي ابتعدت في رسالتها ورؤيتها عن الجماهير الأردنية التي من شأنها صناعة الوعي الحزبي السياسي.

هذا مع الأخذ بعين الاعتبار الصيغة التوفيقية التي يتبعها النظام السياسي في التعامل مع الأحزاب من حيث تركها تعمل على راحتها متى شاء وتكبح من جماحها متى شاء، وما يزيد الأمر تأزماً أن النظام السياسي يرخي لها الحبل في إطلاق دعواتها الحزبية العشائرية القبلية أيام الانتخابات النيابية مما يلغي في كثير من الأحيان دور البرامج الانتخابية للأحزاب ويضع مكانها الفئوية الجهوية فيتقدم بذلك ابن العشيرة من الشرق أردنيين أو ابن المخيم من الأردنيين من أصل فلسطيني على منافسه الآخر.

المطلب الثالث: دور العشيرة

لعبت العشائر الأردنية دوراً محورياً ورئيساً منذ تأسيس إمارة شرقي الأردن، وعلى مر العقود السابقة، حيث شكل الأمير عبد الله بن الحسين تحالفات قوية بينه وبين القبائل في بداية نشوء الإمارة.

كان لعشائر البادية والريف الأردني الأثر المباشر في نجاح الثورة العربية الكبرى فقد استقبلت وفود العشائر الأردنية شريف مكة الأمير الحسين بن علي في مدينة معان بالقرب من الحدود الاردنية السعودية ومن ثم انتقلت الثورة إلى الشمال بمساعدة العشائر الأردنية عامة . (القطاطشة، ٢٠٠٢، ص: ١٥٠)

بهذا يتبين مدى أهمية الشريحة العشائرية وتجذرها في الواقع الأردني فهي ساهمت في إنجاح الثورة العربية الكبرى كما ساعدت الأمير عبد الله بن الحسين على تأسيس الإمارة ورغم هذه العلاقة الحميمية إلا أن بعض أبناء العشائر عمل مع التنظيمات اليسارية والقومية في خمسينيات القرن الماضي ، وشاركوا في محاولات انقلابية فاشلة غير أن أحداث أيلول عام ١٩٧٠ التي أخلص فيها الجيش المكون من المواطنين الأردنيين للملك كانت كفيلة بتعميق العلاقة من جديد بل عززت أيضاً من الاعتماد المتبادل بين مؤسسة النظام السياسي والعشائر. (www.aljazeera.net)

بقيت العلاقة الحميمية والوطيدة بين النظام السياسي والعشائر الأردنية رغم الأزمات التي مرت على المنطقة وتدخلت فيها العشائر بشكل بارز كأحداث الجنوب عام ١٩٨٩ وثورة الخبز عام ١٩٩٦ وأحداث معان ١٩٩٨ و٢٠٠٢ وبعضها سقط فيها قتلى من عشائر أردنية كبيرة إلا ان النظام السياسي استطاع بصيغة توفيقية أن يخرج من هذا المأزق.

يسود اعتقاد لدى أوساط كبيرة من الأردنيين ان العشيرة تلعب دوراً أساسياً في العملية السياسية في الأردن ويكثر الحديث على أن العشائر تقوم بأدوار شبيهة بدور منظمات المجتمع المدني والاحزاب السياسية، ولو نظرنا إلى العشائر من زاوية أخرى لرأينا أنها تتجاوز المؤسسة الحزبية بمراحل من جهة عدم قدرة الاحزاب على جمع الجماهير ولجوئها إلى العشائر لفعل ذلك من خلالها، وبقدرتها استطاعت العشائر أن تصل دائما إلى المجلس النيابي ومع عدم تفوقها في انتخابات عام ١٩٨٩ إلى أنها ومع مجيء قانون الصوت الواحد استطاعت أن تسجل لنفسها كوتا انتخابية تحمل مجموعة كبيرة من أبناء العشائرالأردنية إلى المجلس النيابي في جميع الانتخابات التالية. (القطاطشة، ٢٠٠٢، ص: ١٥٢)

وتقترب الأحزاب كثيراً من اللعبة العشائرية حيث تعتمد أحزاب الوسط على العشائر باختيار مرشحين يحظون باتفاق أو بقاعدة عشائرية قوية مستثمرة مبدأ الصوت الواحد حيث ينتمي عدد كبير من أعضائها إلى العشائر الأردنية، في حين تعتمد أحزاب المعارضة وبالتحديد جبهة العمل الإسلامي على إستراتيجية متعددة الأبعاد في الانتخابات تقوم على الاختيار السياسي في المناطق والدوائر ذات الأغلبية الفلسطينية، لكنها تراعي في المناطق العشائرية أن يكون المرشح حاصلاً على قاعدة عشائرية تكفل له فرص المنافسة، في محاولة للتعامل مع محددات مبدأ الصوت الواحد، كما تتجنب أحزاب المعارضة ومنها الجبهة ترشيح أي شخص ضد إجماع عشيرته مراعاة للعلاقة مع هذه العشائر.

وتجدر الإشارة إلى استطلاع الرأي الذي أجراه مركز الدراسات الاستراتيجية (٢٠٠٦) ، الذي أفاد بأن (٤.٩%) من المستجيبين يرون وجود النظام العشائري معيقاً للديمقراطية في الأردن.(ص: ٩)، وهذه النسبة تشير في باطنها إلى تعايش كبير مع النظام العشائري، وأن نسبة كبيرة من الأردنيين تعتبره مألوفاً في الأردن.

المطلب الرابع : التشريعات الأردنية الخاصة بالأحزاب

من المعلوم أن النظام السياسي حظر على الأحزاب أي نشاط سياسي داخل المؤسسة الأمنية والعسكرية والقضائية ، حسبما نص قانون الأحزاب السياسية في المادة (٥) في الفقرة (ح) والتي تنص :" أن لا يكون من المنتسبين للقوات المسلحة الاردنية او الاجهزة الامنية او الدفاع المدني" والفقرة (طـ) وتنص :" أن لا يكون قاضياً "، كما حظر القانون على الأحزاب استخدام لمؤسسات التربوية في العمل الحزبي كما جاء في المادة (٢١) الفقرة (ز) والتي تنص : " عدم استخدام مؤسسات الدولة والمؤسسات العامة وجميع مؤسسات التعليم للتنظيم الحزبي ، والمحافظة على حياد هذه المؤسسات تجاه الكافة في أداء مهامها" . (الجريدة الرسمية، ١٩٩٢، ص: ١٦٧٠)

وليس مستغرباً أن يحظر النظام السياسي على الأحزاب اقتحام المؤسسة الأمنية والعسكرية والقضائية ، فهي تعد امتداداً لقوة النظام السياسي ، كما أن النظام السياسي يخشى من استغلال هذه المؤسسات الحساسة في الدعوة أو تنظيم انقلاب أو بلبلة سياسية تؤثر على النظام السياسي سلباً.

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هل توقف الحظر عند هذه المؤسسات أم أنه تجاوزها إلى مناحي أخرى من الحياة العامة، لو تفحصنا ببعض التشريعات الأردنية لوجدنا أن أنظمة كثيرة احتوت حظراً كلياً أو جزئياً لعمل الأحزاب، ولو تطرقنا للجامعات التي تشكل الانطلاقة الأولى للشباب

في العمل السياسي ، لوجدنا أن الأنظمة التدريسية تحظر العمل الحزبي على الطلاب وعلى الكادر التعليمي داخل الجامعة ، فمثلاً يشير نظام الهيئة التدريسية في الجامعة الأردنية رقم ٢٠٠٧/١٠٦ في المادة (٣٥) من بند المخالفات والإجراءات التدريبية في الفقرة (ج) ما نصه: " يمتنع عضو الهيئة التدريسية عن ممارسة أي نشاط حزبي أو طائفي أو إقليمي داخل الجامعة" (الجريدة الرسمية، ٢٠٠٧، ص: ٦٢٣٧)

كما ينص نظام الهيئة التدريسية في جامعة اليرموك لسنة ٢٠٠٣ في المادة (٣٠) أنه : " على عضو الهيئة التدريسية والمحاضر المتفرغ ومساعد التدريس عدم القيام بأي نشاط حزبي أو سياسي أو طائفي أو إقليمي داخل الجامعة" . (الجريدة الرسمية، ٢٠٠٣، ص: ٤٩٠٧)

والأمر ذاته في أنظمة الجامعات الرسمية الأخرى ، من مواد تتضمن الحظر والتحذير من الأنشطة الحزبية، وكما هو معلوم فان هذه الجامعات تضم شريحة كبيرة من الاكاديميين الذين يشكلون الطبقة الوسطة والمثقفة في المجتمع الاردني ، وبطبيعة الحال الامر نفسه تتبعه ادارات الجامعات في التعامل مع الطلاب من حظر لاي شكل من اشكال العمل الحزبي من خلال انظمتها الداخلية .

ولا يقف حظر العمل الحزبي عند الجامعات وأنظمتها التدريسية بل إن نظام الخدمة المدنية الذي يرجع إليه جزء كبير من أجهزة الدولة العاملة في أنظمتها وهو ساري المفعول ويحمل رقم ٢٠٠٧/٣٠ نص في المادة (٦٨) فقرة (ج) على " إنه يحظر على الموظف وتحت طائلة المسؤولية التأديبية الاقدام على استغلال وظيفته لخدمة اغراض او اهداف او مصالح حزبية او القيام او الاشتراك في أي مظاهرة أو أحزاب أو عمل أي اعتصام أو أي عمل يمس بأمن الدولة ومصالحها، أو يضر او يعطل مصالح المواطنين والمجتمع والدولة ". (الجريدة الرسمية، ٢٠٠٧، ص: ٢٠٨٥)

ونلاحظ من خلال استعراض لبعض من أنظمة أردنية صدرت بعد انفتاح العمل الحزبي أن النظرة إلى الأحزاب ما زالت مشوبةً بالخوف الشديد بالإضافة الى قرنها دائما بالطائفية وتهديد أمن الدولة ، واذا ما تفحصنا عدد من يحظر عليهم النظام السياسي الاندراج في الأحزاب لرأينا نها شريحة كبيرة من الأردنين ، فالأحزاب وحسب التشريعات الأردنية محظورة في الموسسة الأمنية والعسكرية والتربوية وقطاع الجامعات وكذلك القطاع العام وهؤلاء يشكلون قطاعاً كبيراً جداً في بلد لم يعرف القطاع الخاص إلا من فترة وجيزة ، ودائماً ما كان أبناؤه يعتمدون بشكل

كلي على القطاع العام في دخلهم وبالتالي أصبحت معادلة لديهم محسومة من جهة تقديمهم لحاجاتهم الأساسية في العيش بدلاً من ممارسة نشاط حزبي.

الاستنتاج الذي يمكن أن نخرج به من هذا الاستعراض أن النظام السياسي لعب من خلال تشريعاته دوراً مهما في تحجيم دور الأحزاب وان كان اطلق الحياة السياسية والحزبية ولكنه حافظ على رفضه لها في مؤسساته وقطاعاته المختلفة ، واحتفظ بورقة قانونية يستخدمها للتضيق على الاحزاب متى شاء.

المبحث الثاني : الأسباب الذاتية لفشل العملية الحزبية

لا تقتصر أسباب فشل التجربة الحزبية الحديثة على أسباب موضوعية فقط، بل هناك مجموعة من الأسباب متصلة بالأحزاب ذاتها، ساهمت بشكل كبير في إفشال هذه التجربة، ومنها ما هو متصل بنشأتها وتكوينها ومنها ما هو متصل بأدائها وقدراتها.

فالأحزاب من حيث الواقع لا تعبر حقيقة عن تمايز طبقي واضح، وكانت على الرغم من شعبية وجماهيرية بعضها فهي أقرب إلى التجمعات الشخصية الفضفاضة التي لا تتعدى النخب الطافية على القشرة العليا لطبقة اجتماعية معينة، وفي مجتمع انقسامي متعدد الفئات، غالباً ما يكون للحزب طابع شخصي مميز يجعله عرضة للاختراق من قبل الجماعات الرسمية وغير الرسمية التي تؤثر في قراراته، وتحوله بالتدرج أداةً لذوي النفوذ والنخب الاجتماعية والاقتصادية الصغيرة التي هي نتاج للنظام دون أن تكون منافسةً للحزب، فيصبح الحزب مشوهاً تنتشر فيه انتهازيات ومنافسات بين أعضاء الحزب لاستجداء النخب والنظام، وبالتالي تحويل الحزب عن دوره. (نقرش، ١٩٩٢، ص: ٩٧)

من جهة أخرى كانت التعددية الحزبية في مرحلة النشوء تعبر عن عملية نقل الأشكال الحزبية المتطورة في الدولة المتقدمة دون توافر اعتقاد راسخ في قيمة البنى الحزبية وجدواها، وبدل أن تكون التعددية مصدر إثراء للتجربة كانت سبباً في تشتت القوة السياسية.(نقرش،١٩٩٢،ص: ٩٧)

وأما فيما يتصل بضعف أداء الأحزاب لوظائفها وضعف تحقيق أهدافها فيبرز بالدرجة الأولى في ضعف ممارسة الديمقراطية داخل هذه الأحزاب، وتغييب الرقابة والمحاسبة وأيضاً غياب الديمقراطية في العلاقات بين الأحزاب بعضها البعض، إذ تميزت العلاقات بينها في فترات متفرقة

بالتوتر والسلبية بدل التعاون والاتفاق،بالإضافة إلى عجز هذه الاحزاب عن حل المشاكل للجماهير مما أوجد هوة بين المواطن والحزب الذي يعده دائماً ولا يفي له بأي وعد. (المصالحة، ١٩٩٤، ص: ١٠٦)

أضف إلى ذلك اعتماد كثير من الأحزاب اعتماد كثير من الأحزاب على نفوذ رئيس الحزب وعلاقاته الشخصية لا للمبادئ والأفكار، وهي تلجأ في إدارتها إلى أسس وأساليب عشائرية طلباً للمكانة المجتمعية وإبراز الحضور على الساحة السياسية وبهذا يلغي الحزب دور العمال والمزارعين الصغار والنساء كذلك، بل إن بعض الأحزاب تراه يقسم الحزب وفقاً للتقسيم الفئوي أو الجهوي للأردن، فيضم إلى حزبه الشرق أردنيين فقط ، أو الأردنيين من أصل فلسطيني فقط، أو مجموعة من العشائر الأردنية دون غيرها، مما أوجد مشكلة اتصال هيكلية عميقة. (الحوراني،١٩٩٥، ص: ١٢٩)

ويؤكد رئيس الوزراء الأسبق عبد الرؤوف الروابدة على أن فشل التجربة الحزبية في الأردن يعود إلى عجز جميع القوى الحزبية والفعاليات السياسية عن الاتساق مع واقع المجتمع وآماله والظروف المحيطة به مع قدراته، وعدم قدرتها على التعبير الواقعي عن حقائق الأوضاع وموازين القوى الإقليمية والدولية، وأصبحت هذه القوى تعكس الشروخ المجتمعية بدلاً من تجاوزها وتتمسك بعناصر الاختلاف أكثر من بحثها عن عناصر الاتفاق. (الروابدة ،١٩٩٩، ص: ٤٥)

وحول هذه الأسباب أعتقد بأن طرح معظم الأحزاب لم يعد مقبولاً أو متفهماً على أرض الواقع، فالأحزاب تكتفي بطرح الشعارات وتضع اللافتات دون طرح الحلول العملية التي تقنع الشارع الأردني، كما تبدو مسألة النزول إلى الشارع بالنسبة للأحزاب في غاية الصعوبة، ولربما استثنينا منها حزب جبهة العمل الإسلامي الذي استطاع من خلال تجارب عدة أن يمارس نشاطاً عملياً على أرض الواقع ولكنه الآخر لم يخرج إلى الآن من معضلة المواءمة بين خطابه الأيديولوجي وطرحه الشمولي من جهة أخرى وبين حقائق التنمية والواقع العربي الأردني الملموس.

كما يظهر لنا من خلال الاستعراض السابق أن الأحزاب تعاني من أزمة حقيقية في إثباتها لقدراتها على الاستمرار والتقدم على صعيد الساحة السياسية، حيث تشير استطلاعات الرأي إلى انحطاط كبير في جماهيرية وانتشار الأحزاب بين الأردنيين فمثلاُ (٦.٩%) فقط من عينة مستطلعة تبلغ ما يقارب الألفين لسنة ٢٠٠٣، تعرف حزباً اسمه الشعب الديمقراطي الأردني، كما أن الحزب

الشيوعي لم يعرفه إلا (١١.٨%) من العينة، وحزب الوحدة الشعبية (٦%)، (مركز الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٣،ص: ٢٣) والنتائج فاجعة بالنسبة لأحزاب مثل الفجر الجديد الذي لم يعرفه إلا (٠.٤%) وحزب الخضر(٠.٤%) وحزب الشغيلة الأردني (٠.٨%) من العينة. (مركز الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٣،ص: ٢٥)

ونحن إذ نستعرض نتائج هذه الدراسة لا نعني بالضرورة أن جميع الأحزاب تفتقر إلى شعبية كبيرة مثل المذكورة، فحزب جبهة العمل الإسلامي حصل (٤٤.٩%) من مجموع المستطلعة آرائهم لذات العام ٢٠٠٣، وكذلك حصل الحزب الوطني الدستوري على (١٠.٢%) لذات العام، وحزب البعث العربي الاشتراكي على (١٢.١%) للعام نفسه. (مركز الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٣،ص: ٢٢)

ولكن إجمالاً فحتى هذه النسب لا تعد بمفهوم الانتشار شيئاً كبيراً فنسب معرفة بعض الأحزاب في دول أخرى تصل إلى أكثر من (٩٥%)، فتظل النسب التي حصلت عليها الأحزاب بسيطة وضئيلة جداً، وإن نبهت لشيء فإنما نبهت إلى مدى انطواء الأحزاب على نفسها وعدم قدرتها على إيصال رسالتها والقيام بدورها.

المبحث الثالث : القوانين الناظمة لعمل الأحزاب خلال الفترة من (١٩٨٩ ـ ٢٠٠٨)

عرف الأردن نشأة الاحزاب السياسية منذ بداية عهد الإمارة، فقد أعاد الاستقلاليون بناء الحزب من جديد عام ١٩٢١م، وتأسيس حزب الشعب الأردني برئاسة هاشم خير عام ١٩٢٧ ، ليسجل يومها كأول حزب يشكله الأردنيون. (حداد، ١٩٩٤،ص: ١٢٤)

ورغم البدايات المبكرة للأحزاب إلا أن الأردن لم يعرف تشريعاً يحكم عمل الأحزاب حتى صدور الدستور الأردني في مطلع عام ١٩٥٢ ، حيث نصت المادة السادسة عشرة في البند (٢) على أن " للأردنيين الحق في تأليف الجمعيات والأحزاب السياسية على أن تكون غاياتها مشروعة ووسائلها سلمية وذات نظم لا تخالف أحكام الدستور" كما نصت المادة في بندها الثالث : " ينظم القانون طريقة تأليف الجمعيات والأحزاب السياسية ومراقبة مواردها" .(غيث،٢٠٠٢، ص: ١٥)

من هنا صار لزاماً على النظام السياسي أن يصدر قانوناً ينظم فيه عمل الاحزاب خصوصاً بعدما التهبت حماسة الأحزاب وأقدم عدد جديد من الأردنيين لتشكيل أحزاب جديدة، إلى أن صدر قانون

الاحزاب السياسية رقم (١٥) لسنة ١٩٥٥، حيث جاء هذا القانون مختزلاً في (١٥) مادة، وعرف الحزب السياسي بأنه: " هيئة مؤلفة من عشرة أشخاص فأكثر غرضها تنظيم وتوحيد مساعيها في المضمار السياسي وفقاً لأحكام القانون" ومما كان يميز القانون أنه أعطى الحق لعشرة أشخاص فأكثر في التقدم إلى وزير الداخلية لتسجيل حزب سياسي، مما سهل المهمة على كثير من الأطياف السياسية في الأردن. (الجريدة الرسمية، ١٩٥٥، ص: ٢٧٨)

وبطبيعة الحال فلم يستمر العمل بهذا القانون طويلاً فقد توقفت الحياة الحزبية من العام ١٩٥٧ وحتى العام ١٩٩٢ عندما صدر قانون الاحزاب السياسية الثاني.

المطلب الأول : قراءة في قانون الاحزاب السياسية رقم(٣٢) لسنة ١٩٩٢

لقد خيم الخوف على النخب السياسية الأردنية حال صدور مشروع قانون الأحزاب هذا، والذي أعدته حكومة مضر بدران وعدلته حكومة طاهر المصري ثم رفعته إلى مجلس النواب، ونشر في الصحف اليومية الأردنية في عهد حكومة الشريف زيد الثانية في ٢٣/ آذار/ ١٩٩٢، وأثار هذا المشروع تعليقات عديدة نشرتها الصحف المحلية، فقد عده بعضهم مشروعاً مثالياً يصلح لبلد مثل سويسرا أو انكلترا أو هولندا، إلا أنه لايصلح لبلد مثل الأردن، وأبدى البعض مخاوفه أن يواجه الأردن وضعاً مماثلاً لوضع الجزائر، كما خيم الخوف على الأوساط الامنية والعسكرية الذين كانوا يخشون تقلص نفوذهم وفقدانهم مواقعهم السياسية بقيام الاحزاب وممارسة نشاطها العلني. (محافظة، ٢٠٠١، ص: ٢٠٢)

ومع كل هذه التخوفات فقد صدر القانون وأخذ الرقم (٣٢) وأعلن في الجريدة الرسمية وتقدم بموجبه مجموعة من الاحزاب للترخيص بلغت حتى منتصف شباط/ ١٩٩٣ خمسة عشر حزباً. (محافظة ، ٢٠٠١، ص: ٢٠٥)

جاء هذا القانون في (٢٨) مادة عالج فيها مجمل القضايا المتعلقة بتنظيم عمل الأحزاب من تعريف للحزب وشروط تأسيسه وإجراءات التسجيل، ونظام التمويل، والقضايا الإدارية الناظمة لعمله وغيرها.

وفيما يلي قراءة في أهم الأحكام الناظمة لعمل الأحزاب في قانون الأحزاب رقم (٣٢) لسنة ١٩٩٢: (الجريدة الرسمية، ١٩٩٢، ص: ١٦٧٠)

أ. تعريف الحزب : عرف القانون الحزب بأنه: " كل تنظيم سياسي يتألف من جماعة من الاردنيين وفقاً للدستور وأحكام القانون بقصد المشاركة في الحياة السياسية وتحقيق أهداف محددة تتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويعمل بوسائل مشروعة وسلمية" ويتضح من هذا التعريف أن القانون كون الحزب من مجموعة العناصر التالية:

١. تنظيم سياسي.

٢. يتألف من جماعة من الاردنيين.

٣. تقوم أعماله وفقاً للدستور وأحكام القانون.

٤. القصد من تأليف الأحزاب هو المشاركة في الحياة السياسية وتحقيق أهداف محددة تتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

٥. يعمل بوسائل مشروعة وسلمية.

ويختلف هذا التعريف للحزب عن سابقه في قانون رقم (١٥) لسنة ١٩٥٥ في كونه أكثر تحديداً وتوضيحاً ، فقانون سنة ١٩٥٥ لم يبين أي جماعة أو هيئة يقصد وتركها مبهمة وعامة، وربما كان هذا لأن الدولة الأردنية كانت تسعى في بدايات تقنين العمل الحزبي إلى تسهيل الشروط لتشجيع المجتمع على تقبل الفكرة.

ومع هذا الاختلاف فإن تعريف قانون الأحزاب لسنة ١٩٩٢، جاء أيضاً فضفاضاً وعاماً، فهو لم ينص مباشرة على أن هدف الحزب هو المشاركة في السلطة أو تداولها وإنما نص على المشاركة في الحياة السياسية بشكل عام. (المصالحة، ١٩٩٤، ص: ١١٥)

وإن افترضنا أن هذه العمومية في التعريف جاءت لتستوعب كل جديد، فإننا نراه قاصراً حتى في هذه أن يستوعب التطورات المعاصرة التي جدت على مفهوم الأحزاب السياسية،فهو لم يتحدث عن أهداف الحزب الثقافية أوعلى صعيد حماية البيئة.(الحوراني،١٩٩٥،ص: ٢٧)

وهو ما حصل فعلاً في الأردن عندما تأسس حزب الحياة الأردني، وحصل على ترخيصه في ٢٧/ نيسان/ ٢٠٠٨، وهو حزب وضع في مستهل أهدافه تمكين أصحاب الكفاءات

بشكل عام ، والأكفاء من ذوي الاحتياجات الخاصة من المشاركة في صنع القرار. (www.alhayahparty.com)

ورغم كل الانتقادات التي وجهت للتعريف يعد هذا التعريف تقدماً ملموساً في مفهوم العمل الحزبي فهو يتمتع بالمرونة الكافية، خاصة إذا لم يتم التعامل معه بحرفية.(الحوراني ، ١٩٩٥، ص: ٢٧)

ب. شروط التأسيس والعضوية : تناولت شروط التأسيس المادة (٥) من القانون :

يجب أن لا يقل عدد الاعضاء المؤسسين لاي حزب عن خمسين شخصا ممن تتوافر فيهم الشروط الاتية:

أ- ان يكون قد أكمل الخامسة والعشرين من عمره.

ب- أن يكون أردنيا منذ عشر سنوات على الأقل.

ج- أن لا يكون محكوماً بحكم قطعي من محكمة مختصة بجناية او جنحة مخلة بالشرف او بالاخلاق العامة او بأي جناية أخرى ــ عدا الجرائم ذات الصفة السياسية ــ ما لم يكن قد رد اليه اعتباره.

د- أن يكون متمتعاً بالاهلية المدنية والقانونية الكاملة.

هـ- أن يكون مقيماً عادة في المملكة.

و- أن لا يدعي بجنسية دولة اخرى او حماية أجنبية.

ز- أن لا يكون عضواً في أي حزب آخر او أي تنظيم سياسي حزبي غير اردني.

ح- أن لا يكون من المنتسبين للقوات المسلحة الاردنية او الاجهزة الامنية او الدفاع المدني.

ط- أن لا يكون قاضياً.

وهنا اختلف هذا القانون عن نظيره عام ١٩٥٥، الذي اشترط عشرة مؤسسين فقط ، ليزيد عدد المؤسسين إلى خمسين شخصاً على الأقل، وفي الواقع لم يشكل هذا البند مشكلة عند الأحزاب فقد استطاع معظمها ترخيص نفسه متجاوزاً هذا الشرط بنجاح.

يلاحظ على الشروط التي احتوتها المادة في التأسيس، أنها استثنت المنتسبين للقوات المسلحة الأردنية، والأجهزة الأمنية والدفاع المدني والقضاء من الانتساب للأحزاب، وتجدر الإشارة إلى أن مجلس الأعيان اقترح أن يتضمن القانون إضافة العاملين في التربية والتعليم من المستثنيين من الانضمام للأحزاب، ولكن هذا الاقتراح لم يؤخذ به واكتفى مجلس النواب بوضع البند (ز) ضمن المادة (٢١) المتضمنة :"عدم استخدام مؤسسات الدولة والمؤسسات العامة وجميع مؤسسات التعليم للتنظيم الحزبي ، والمحافظة على حياد هذه المؤسسات تجاه الكافة في أداء مهامها". (محافظة، ٢٠٠١، ص: ٢٠٣)

وبسبب التداخل التاريخي بين الأحزاب الأردنية والأحزاب والحركات السياسية ذات المنشأ القومي أو الفلسطيني فقد نصت المادة(٥)، فقرة (ز) على عدم جواز الجمع بين عضوية تنظيم سياسي أو حزبي غير أردني وبين أن يكون مؤسساً لحزب أردني سياسي، هذا إضافة إلى عدم جواز جمع المؤسس بين عضوية حزبين أردنيين في آن واحد. (الحوراني ، ١٩٩٥، ص: ٢٨)

وبخصوص شروط العضوية فتنطبق على من يرغب بالعضوية البنود المنصوص عليها في المادة(٥) من قانون الأحزاب، ما عدا الفقرة (١) التي حددتها المادة (١٦) من القانون، والتي تشترط أن يكون العضو المنتسب إلى الحزب أكمل الثامنة عشرة من عمره.

ج. الموارد المالية للحزب: تناولت المادة (١٩) من القانون البنود المؤطرة لقضية التمويل ففي الفقرة (ا) ونصها : "على الحزب الاعتماد الكلي في موارده المالية على مصادر اردنية محلية معروفة ومعلنة ومحددة" .

وفي هذا البند حظر القانون التمويل لجهة اردنية ، واشترط فيها العلنية والمعرفة في الأوساط المحلية ، كما تضمن البند الثاني من الفقرة (أ) جواز قبول الهبات والتبرعات ولكن أيضا اشترط أن تكون من أردنين وأن لاتتجاوز خمسة آلاف دينار ، وأجاز القانون في البند الثالث من الفقرة (أ) للحزب استثمار أموال وموارده داخل المملكة وبطرق مشروعة.

وفي الفقرة (ب) من المادة (١٩) في القانون سهل القانون على الحزب عمله بأن أعفى المقار من جميع الضرائب والرسوم الحكومية التي تترتب على الأموال غير المنقولة.

يلاحظ هنا ان جل الفقرات في هذه المادة جاءت مؤكدة على أن التمويل الداخلي رغبة القانون في إيقاف أي دعم خارجي لأي حزب كان مما يسسبب تفاوتاً في القدرات بين الأحزاب، ويتسبب بهيمنة خارجية على شوؤن داخلية.

وتضمن القانون تفصيلات أخرى من نحو النظام الأساسي للحزب وإجراءات تسجيله وإشهاره والضوابط الحزبية من مثل الالتزام بأحكام الدستور وبمبدأ التعددية والمحافظة على استقلال الوطن وأمنه ويحقق تكافؤ الفرص وبعدم الارتباط التنظيمي أو المالي بأي جهة أخرى كما تناول إجراءات حل الحزب السياسي والضوابط الأمنية.

يبدو من هذا الاستعراض أن قانون الأحزاب رقم(٣٤) لسنة١٩٩٢ جاء أكثر شمولاً واستيعاباً من قانون الأحزاب رقم (١٥) لعام ١٩٥٥ م وبدا هذا القانون متطوراً ومرناً ومدخلاً لمفاهيم جديدة للعمل الحزبي عن سابقه.

ختاما فان قانون الاحزاب رقم (٣٢) لستة ١٩٩٢م وفر إمكانية للتأسيس للتعددية ولبناء الحياة الحزبية الأردنية على أسس ديمقراطية وعصرية، لكنه بقي محتاجاً لتطويرات عديدة تحرره من التعقيدات والضوابط الإجرائية المبالغ فيها والتي تعكس حالة "عدم الثقة " بالحالة الحزبية السابقة والراهنة. (الحوراني ، ١٩٩٥، ص: ٣٥)

المطلب الثاني : التعديلات الجديدة في قانون الأحزاب رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٧م

أثار صدور مشروع هذا القانون ثائرة بعض الأحزاب التي احتجت وبقوة على بعض نصوصه، حيث دعا الأمين العام لحركة دعاء محمد أبو بكر الأحزاب السياسية للضغط على مجلس النواب بهدف مراجعة قانون الأحزاب السياسية الجديد وتعديله. (www.parobserver.com)

كما انتقد حزب العمل القومي (حق) مسودة مشروع قانون الأحزاب السياسية لما يتضمنه من قيود ومعوقات أمام العمل الحزبي على حد قوله. (www.Alrai.com)

ليس هذا فقط بل إن ثمانية وعشرين حزباً سياسياً أردنياً انتقدت القانون واعتصمت أمام رئاسة الوزراء في ٢/أيار/٢٠٠٧ وذلك بعد صدور القانون بقليل مطالبة بعدم وضع قانونها موضع التنفيذ، وادعت هذه الأحزاب بأن هذا القانون جاء خلافاً لادعاءات المسؤولين من أنه يستهدف تقوية الأحزاب السياسية وتوسيع دورها في الشأن العام. (www. Alrai.com)

وبالرجوع إلى مواد قانون الأحزاب الذي أخذ رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٧، نرى أن هذا القانون لم يختلف عن سابقه في شكل المواد المتعلقة بالقضايا الإجرائية من آلية تسجيل الحزب وإشهاره، بل جاء كثير منها بنفس الصيغة وإن اختلف بعضها بصياغة الكلمات، ولكنه احتوى بعض النقاط والشروط التي كان السبب وراء احتجاجات الأحزاب.

ومن أهم البنود التي احتواها القانون : (الجريدة الرسمية، ٢٠٠٧، ص: ٢٢٣٤)

١. جاء التعريف متطابقاً مع القانون السابق دون أي تغيير وهذا يدل على رؤية ثابتة للحزب ومؤطرة بما سبقها فهي لم تتناول رؤية جديدة لتداول السلطة من خلال الأحزاب.

٢. رفع القانون الجديد عدد الأعضاء المؤسسين لأي حزب من خمسين شخصاً إلى ما لا يقل عن خمسمائة شخص وزاد في اشتراطهم أن يكون مقر إقامتهم المعتاد في خمس محافظات على الأقل وبنسبة (١٠%) من المؤسسسين لكل محافظة، وقد ورد في المادة (٥) الفقرة (أ) من القانون، وتعتبر هذه المادة الجوهرية الأولى التي شكلت احتجاجاً كبيراً بين الأحزاب، إلى جانب أنها قلصت عدد الأحزاب إلى أربعة عشر حزباً بعد نفاذ القانون وهي التالية:(وزارة الداخلية، ٢٠٠٨)

- حزب جبهة العمل الإسلامي
- حزب الشعب الديمقراطي (حشد)
- حزب الوحدة الشعبية
- حزب البعث العربي الاشتراكي
- حزب البعث العربي التقدمي
- الحزب الشيوعي الأردني
- الحزب الوطني الدستوري
- حزب الوسط الإسلامي
- حزب الحياة
- حزب الجبهة الأردنية الموحدة
- حزب دعاء
- حزب الرسالة
- حزب الحركة القومية للديمقراطية المباشرة
- حزب الوطني

وبنفس المادة في الفقرة (ب) أجاز القانون لعشرة من الأردنيين على الأقل من الراغبين في تأسيس حزب سياسي التقدم للوزير بالمبادئ والأفكار الأولية للحزب، وللوزير الموافقة على ممارسة أنشطتهم السياسية التحضيرية والترويج لهذه الأفكار على أن

يتقدموا بطلب التأسيس عند استكمال الشروط المنصوص عليها في القانون وخلال مدة لا تزيد على ستة أشهر من تاريخ تلك الموافقة.

وفي البند الثاني من نفس الفقرة (ب) اعتبر القانون عدم استكمال شروط التأسيس خلال المدة المنصوص عليها في البند (١) وهي ستة أشهر، تعتبر موافقة الوزير ملغاة وعلى مقدمي طلب التأسيس التوقف عن ممارسة أنشطتهم ولا يحق لهم التقدم بطلب جديد إلا بعد انقضاء ستة أشهر من تاريخ انتهاء تلك المدة.

٣. بخصوص الموارد المالية زاد القانون في المادة (٨) البند (٢) من إمكانية تقاضي الحزب تبرعات وهبات بما لا يزيد عن عشرة آلاف دينار سنوياً، كما زاد في الفقرة (د) من المادة (٨) أن على الحزب أن يودع أمواله في البنوك الأردنية فقط، وحيث أنه رتب آلية للتمويل أخذت الحكومة على عاتقها ابتداءً من عام ٢٠٠٨ تمويلاً بمقدار خمسين ألف دينار تدفع على مرحلتين، تهدف من خلاله تعزيز عمل الأحزاب، وتسعى الحكومة من خلال هذا التمويل تعزيز عمل الأحزاب ، لكن الملاحظ أن الأحزاب لا تستثمر المبالغ المالية التي تأخذها من الحكومة في أداء عملها السياسي كما يجب ،وإنما تكتفي بترتيب مقاراتها ودفع رواتب موظفيها ، بالإضافة إلى ذلك أعطت هذه الطريقة في التمويل الحكومة فرصة لمراقبة ومتابعة عمل الأحزاب ، وهذا بطبيعة الحال ينافي استقلالية الأحزاب عن الحكومة ولا يمكنها من أداء دورها السياسي المعارض كما يجب .

٤. تضمنت المادة (٧) البند (٣) ضرورة إحضار شهادة عدم محكومية للمؤسسين وأن لا يكون مضى على إصدارها أكثر من ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم الطلب، وهذا شكل على حد تصريح بعض الأحزاب عبئاً ثقيلاً في تصويب الأوضاع من حيث تجميع الخمسمائة عضو بالشروط المبينة في القانون، وهؤلاء الخمسمائة يقوموا بإصدار هذه الورقة القانونية والتي تأخذ وقتاً من جهة وتشكل إرباكاً للحزب من جهة أخرى.

٥. لم ينقح قانون الأحزاب الجديد من مشكلاته القديمة ، ما خول لبعض الحقوقيين كالمركز الوطني لحقوق الإنسان أن يعتبره قانوناً لا يصلح لحياة حزبية أو ممارسة ديمقراطية، لأنه ينطلق من مبدأ أن القيود والعقوبات هي الأصل وأن الحرية الدستورية هي الاستثناء فيه بما يؤكد أن الحدة والانفعال هي أساسه، كما أكد يومها وزير التنمية السياسية في حينه م. موسى المعايطة على أن القانون الجديد ساهم في تشويه صورة الحزب عند المجتمع

ونوه إلى أن المدخل لتطوير الحياة الحزبية هو تنمية الديمقراطية الحقيقية لا السعي وراء تقليص عدد الاحزاب. (www.alarabalyawm.net)

من كل ما سبق فإننا نرى أن قانون الأحزاب الجديد أتى بهدف تغيير شكل الأحزاب الحالي وتقليص عددها، كما عبر في الوقت ذاته عن استياء لدى النظام السياسي من عدد الأحزاب الكبير وقلة جدواها على الساحة، فالقانون لم يحتو جديداً ولم يغير من صيغة روحية ومضمونية للقانون القديم ، وإنما غير مجموعة من البنود هدفت بالدرجة الأولى إلى الحد من انتشار الأحزاب بدون جدوى، ولم يلق المشروع بالاً إلى المآخذ الموجهة إلى قانون الأحزاب القديم رقم (٣٢) لسنة ١٩٩٢ ، من مثل فضفاضية التعريف وعدم تناول القانون لمبدأ تداول السلطة أو المشاركة فيها أو الإشارة إليهما، وترك القانون على حاله مكتفياً بتحقيق هدف أراد إحلاله على الساحة السياسية، وفي الحقيقة فإن هذه الإصلاحات هي التي أشارت إليها الأجندة السياسية في حديثها عن الإصلاح السياسي عندما ذكرت قيدت موضوع الإصلاح المتعلق بالأحزاب السياسية بإعادة التعريف للحزب بما ينسجم مع أهداف التنمية السياسية وتكريس مبدأ تداول السلطة ضمن إطار الدستور، وضمان حرية تشكيل الأحزاب في الأردن، وتكريس دور الدولة في دعم الأحزاب وتشجيعها على القيام بدورها.(المناعسة، ٢٠٠٧، ص: ٧٦)

نهايةً في الحديث عن المادة القانونية الخاصة بالأحزاب نخلص إلى انها ما زالت بحاجة إلى إعادة صياغة وترتيب وكذلك تغيير مضامين كثيرة ، وتكمن من وجهة نظر الباحث في التالي :

١. تعديل تعريف الحزب الموجود في القانون ، حيث يتطلب مزيداً من التحديد والتوضيح ، بما يتلاءم مع المفهوم العام للحزب في الدول المتقدمة .

٢. رفع نسبة الهبات والتبرعات التي يمكن للحزب أن يتلقاها من جهات أردنية ، بما يسهل عليه التحرك داخل المملكة .

٣. إعادة دراسة قرار تمويل الأحزاب السياسية ، حيث من شأنه أن يوطد الاتكالية على الحكومة بالإضافة إلى إعطاء الحكومة فرصة بالتغول على قرارت الحزب الداخلية ، ومن جهة عدم توظيف الأحزاب لهذه الأموال بالطريقة الجيدة كما هو ملاحظ في الواقع .

٤. إعادة دراسة الفئات التي يحظر عليها القانون الانضواء تحت مظلة الاحزاب السياسية ، كالمؤسسات التعليمية ومن عمل بها ، حيث أن هذه الفئات تشكل جزءاً كبيراً من أفراد المجتمع الأردني وهذا من شأنه أن يساهم في الحراك الحزبي .

٥. يجب أن يتضمن القانون مزيداً من محاور الحريات الدستورية بدلاً من التركيز على المحظورات والقيود ، وإطلاق الحريات للأحزاب يتطلب موازاة قانونية لذلك .

المبحث الرابع : الأحزاب وعملية التنمية السياسية

التنمية السياسية كعملية اختيار تنطلق من ايديولوجيات سياسية معينة ، وتبتغي تحقيق سلسلة من المتغيرات الثقافية والبنائية والوظيفية المرتبطة بالظاهرة السياسية والعملية السياسية ككل تقتضي بالضرورة وجود الحزب كمنظمة سياسية تناط بها ـ منفردة أو متعاونة مع غيرها من المنظمات السياسية أو شبه السياسية ـ مهمة التبشير بهذه الأيديولوجيا ، والقيام بعملية التعبئة الاجتماعية اللازمة لحشد الجماهير وراء الأهداف والتوجهات السياسية والسلوكية التي يتبناها الحزب وإقناع الجماهير بالتزام كل ذلك من أجل إحداث التغييرات المنشودة ، والتي تقتضيها الحياة في مجتمع حديث متطور ، ومن هنا يعتبر الحزب متغيراً مستقلاً تطلبه عملية التنمية السياسية ، بوصفه أحد الوسائل التي يمكن للإنسان أن يعتمد عليها في تطوير حياته وتحديثها وباعتباره أيضاً حلقة وصل بين الصفوة الحاكمة والجماهير أو بين الشعب والحكومة .(الزيات ، ٢٠٠٢ ، ص : ١٥١)

وحيث أن التعبئة الاجتماعية متطلب أصيل في بناء التنمية السياسية ، والحزب يعد متغيراً تابعاً لعملية التعبئة الاجتماعية وتناط به وظائف مهمة لبناء التنمية السياسية كالتنشئة السياسية من خلال دعم الثقافة السياسية السائدة وخلق ثقافة سياسية جديدة ، وذلك من خلال الوصول إلى منابر الإعلام ومصادر القوة المختلفة والسلطوية في الدولة ، كما يؤدي الحزب دور المشاركة السياسية وتفعيلها ، ويتبع لذلك طرقاً مختلفة ربما تودي به في لحظة من اللحظات إلى الاصطدام مع النخبة الحاكمة . (المنوفي ، ١٩٨٧ ، ص: ١٩٨ ـ ١٩٩)

ولا يقتصر دور الحزب على التعريف بمختلف النظريات والاتجاهات الفكرية والسياسية فقط ، ولا يقتصر أيضاً على شرح برنامجه السياسي وتفسير أساليب عمله التنظيمي ، أو تلقين أعضائه الأيدولوجيا السياسية التي يلتزمها في تحركاته وفي تحليل وتقييم حركة العمل السياسي ، بل إن الدور يمتد إلى المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الواقعية ـ المحلية والدولية ـ أيضاً ، مما يعزز مكانته وعمله ودوره في بناء المجتمع والوصول إلى التنمية السياسية الشاملة والمستدامة . (خليل، ٢٠٠٥ ، ص: ٨١)

وبطبيعة الحال فإن قدرة الاحزاب تتفاوت من حزب لآخر ، ويرتبط ذلك بقوة المحرك والدافع الداخلي لأعضاء الحزب وإمكاناته ، والمحرك عادة ما يكون قيماً وتوجهات فكرية واجتماعية وسلوكية أياً كان نوعها أو هدفها ، كما تتوقف هذه القدرة على مستوى الحبكة المؤسسة ، ومدى استيعابه للطبقات الاجتماعية وإيمانه بما تحمل من هموم وقضايا صغيرة كانت أو كبيرة .

المطلب الأول: الجو العام للانتخابات النيابية منذ العام ١٩٨٩

الانتخابات النيابية عام ١٩٨٩

بدأت صورة الحياة السياسية تتغير مع بداية عام ١٩٨٩م ، عندما داهمت الأردن الهزات الاقتصادية المتلاحقة وكان من نتائج هذه المشاكل الاقتصادية عودة الحياة السياسية إلى الأردن من جديد ، وإلى استئناف للحياة البرلمانية بعد تجميد لها استمر اثنين وعشرين عاماً ، وبدأت الانتخابات وجسدت انطلاقة جديدة للعمل السياسي وإطلاق الحريات السياسية وشاركت في الانتخابات جماعة الإخوان المسلمين التي تقدمت بـ ٢٦ مرشحاً، وترشح العديد ممن ينتمون إلى التيارات السياسية المختلفة في الأردن والتي كانت البوتقة التي تجمع العديد من الأحزاب الموجودة على الساحة الأردنية بشكل غير معلن أو الرحم التي خرجت منه العديد من الأحزاب الأردنية التي تشكلت لاحقاً.(خليل، ٢٠٠٤، ص: ٩٢)

غير أن القضية الأكثر أهمية على هذا الصعيد تمثلت في أعداد الفائزين ممن ينتمون إلى التيارات السياسية التي لا تعتبر قريبة من السلطة. فبينما حصل التيار المحافظ والوسط -القريب من السلطة- على ٣٥ مقعدا بما نسبته ٤٣.٧%، حصل التيار الإسلامي على ٣٢ مقعداً، وحصل التيار القومي واليساري على ١٣ مقعداً أي بما يشكل ٤٠% و١٦.٣% على التوالي، بحيث احتل هذان الأخيران معاً أغلبية مقاعد مجلس النواب. (www.aljazeera.net)

واعتبرت هذه الانتخابات روحاً جديدة وانطلاقة قوية وبداية لمرحلة جديدة وتفاعلت الأوساط السياسية الأردنية ورأت أن هذه الانتخابات ستكون تمهيداً لتنافس سياسي وحزبي قوي .

الانتخابات النيابية عام ١٩٩٣

سبق هذه الانتخابات صدور قانون الأحزاب رقم ٣٢ لسنة ١٩٩٢، وبالتالي عودة الأحزاب بشكل علني إلى الساحة الأردنية ،ومما لعب دوراً مهماً في سير الانتخابات النيابية هو تعديل قانون الانتخاب حيث فرض هذا التعديل نفسه على العملية الانتخابية منذ بدايتها فقد أدى لتقليص أعداد الأحزاب المشاركة بصفة رسمية وزيادة أعداد المرشحين المستقلين وتأكيد وزن القضايا المحلية التي زخرت بها الحملة الانتخابية ، وقد وقفت الأوساط الأكاديمية والسياسية بوجه هذا القانون إلا أنه سرى مع كل موجة المعارضة التي تعرض لها . (القطاطشة ، ٢٠٠٢، ص: ١٩٣)

ومثلت انتخابات عام ١٩٩٣ الفرصة الأولى للأحزاب السياسية للعودة إلى ممارسة دورها على هذا الصعيد، رغم ما أثارته من جدل نتيجة إقرار الحكومة لقانون انتخاب جديد عرف "بقانون الصوت الواحد" وهو يقضي بأن لكل مواطن صوت واحد بغض النظر عن عدد المقاعد المخصصة لدائرته الذي ينظر إليه باعتباره أداة لتحجيم دور القوى السياسية بما فيها الأحزاب - ولا سيما المعارضة- لحساب الانتماءات العشائرية، حيث ظهر التمثيل الحزبي على النحو التالي: (الحوراني ، ٢٠٠٢، ص: ١٦٧)

الجدول١. الأحزاب المشاركة في الانتخابات النيابية١٩٩٣

الحزب	عدد المرشحين
التيار الإسلامي	
جبهة العمل الإسلامي	٣٦
حركة دعاء	٢
التيار القومي	
البعث العربي الاشتراكي	٤
البعث العربي التقدمي	١
البعث العربي الديمقراطي	٣
التيار اليساري	
الشيوعي الأردني	٣
الديمقراطي الاشتراكي	٣
الحرية	١
الشعب الديمقراطي (حشد)	٤
الوحدة الشعبية الديمقراطية	٤
التقدمي الديمقراطي الأردني	١
التيار الوسطي	
وعد	٣

المستقبل	٤
العهد	٧
الجماهير	١
التقدم والعدالة	١
التجمع الوطني الأردني	٨
اليقظة	٤
حزب الوطن	٢
الوحدة الشعبية (الوحدويون)	١
المجموع الإجمالي	٩٣

أما على صعيد النتائج فقد كان حزب جبهة العمل الإسلامي الفائز الأكبر ضمن هذه الانتخابات، رغم تراجعه مقارنة بانتخابات عام ١٩٨٩ بحصوله على ١٦ مقعداً، في حين بلغ مجموع النواب المرشحين عن أحزاب بشكل عام ٢٩ نائباً وبما نسبته ٣٦.٢٥% من أعضاء البرلمان ، لكن عند النظر إلى نتائج هذه الانتخابات بحسب التيارات السياسية، فإنه يظهر واضحاً سيطرة التيار الوسطي والمحافظ بحصوله على ٤٧ مقعداً وبما نسبته ٥٨.٧% من إجمالي مقاعد مجلس النواب،

في حين حصل التيار الإسلامي (العمل الإسلامي وإسلاميون مستقلون) على ٢٢ مقعداً، والتيار القومي واليساري على ١١ مقعدا بما يشكل ٢٧.٥% و١٣.٨% على التوالي. (www.aljazeera.net)

تظهر هذه الانتخابات تراجعاً واضحاً للأحزاب فحتى الأحزاب التي حققت نجاحاً جيداً فهي إما وسطية اعتمدت على امتدادها العشائري والتي حقق في الأصل لها قانون الصوت الواحد فرصة للنجاح ، وكذلك حزب جبهة العمل الإسلامي والذي يرى بعض المحللين أنه حتى حزب جبهة العمل الإسلامي تراجع في هذه الانتخابات حيث انخفض تمثيله إلى (١٦) مقعداً .

الانتخابات النيابية عام ١٩٩٧

قادت جماعة الإخوان المسلمين وحزب جبهة العمل الإسلامي -أكبر الأحزاب السياسية الأردنية وأكثرها تأثيراً ونفوذاً- مقاطعة انتخابات عام ١٩٩٧ بعد رفض الحكومة تلبية مطالبها للمشاركة في الانتخابات، والتي يأتي في مقدمتها إلغاء قانون الصوت الواحد، وكنتيجة لذلك فقد توزعت الأحزاب السياسية بين موقفين : (الحوراني ، ٢٠٠٢، ص: ١٦٤)

١. المقاطعة: وهو ما تبينه أحزاب جبهة العمل الإسلامي، والشعب الديمقراطي، والوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني، والعمل القومي، والجبهة الأردنية العربية الدستورية، والأنصار العربي الأردني، والحركة القومية الديمقراطية الشعبية. حزب المستقبل.
٢. المؤيدة للمشاركة: الوطني الدستوري ، الديمقراطي الوحدوي ، البعث العربي الاشتراكي ، الشيوعي الأردني ، الأرض العربية ، البعث العربي التقدمي ، حركة دعاء ، الأحرار ، الأمة ، السلام ، التقدمي.

وفي النهاية فقد شارك في الانتخابات ١١ حزباً، طرحت ٢٠ مرشحاً معلناً وفاز منهم خمسة فقط على النحو المبين تالياً:

الجدول٢. الأحزاب المشاركة في انتخابات١٩٩٧ والمقاعد الفائزة بها

الأحزاب المؤيدة للمشاركة	عدد المرشحين	المقاعد
الوطني الدستوري	١١	٢
الديمقراطي الوحدوي	٤	١
البعث العربي الاشتراكي	٢	١
الشيوعي الأردني	٢	-
الأرض العربية	١	١
البعث العربي التقدمي	-	-
حركة دعاء	-	-
الأحرار	-	-
الأمة	-	-
السلام	-	-
التقدمي	-	-

الانتخابات النيابية عام ٢٠٠٣

رغم استمرار العمل بآلية الصوت الواحد المثيرة للجدل، فإن أياً من الأحزاب الأردنية لم يعلن مقاطعته للانتخابات، وفي ذات الوقت تبدو الملاحظة الرئيسية في هذه الانتخابات على صعيد المشاركة الحزبية، متمثلة في تراجع مشاركتها المعلنة وتحديداً على صعيد عدد المرشحين، لا سيما مع زيادة عدد مقاعد مجلس النواب إلى ١١٠ مقاعد ، ولجوء العديد من الأحزاب إلى تشكيل ائتلافات حزبية انتخابية، وكان لافتاً استحداث نظام الكوتا في لأول مرة في هذه الانتخابات.

بلغ عدد الأحزاب السياسية عشية الانتخابات النيابية لعام ٢٠٠٣ ، ما مجموعه (٣١) حزباً ، نشأ (١٢) منها بعد الانتخابات النيابية عام ١٩٩٧م ، وقد شاركت هذه الأحزاب في الانتخابات عام ٢٠٠٣ وفقاً للتالي :

أ. حزب جبهة العمل الإسلامي :

اشتملت قائمة الحزب على (٣٠) مرشحاً من ضمنها مرشحة واحدة ، وفاز منهم في الانتخابات (١٦) مرشحاً في المقاعد العامة وسيدة على مقاعد الكوتا ، وبهذا يكون عدد الفائزين منهم (١٧) نائباً ، ومجموع الأصوات التي حصل عليها مجموع مرشحي الجبهة بلغ (١٦٨٠٠) صوت ، وهذه تعادل (١٢%) من مجموع أصوات المقترعين ، ولا يعد هذا تقدماً ، فعدد المقاعد التي حصلت عليها الجبهة في آخر انتخابات شاركت فيها عام ١٩٩٣م كان (١٦) مقعداً ولكن في مجلس عدد مقاعده (٨٠) ، بينما في انتخابات ٢٠٠٣ المجلس عدد مقاعده (١١٠) مقاعد . (أبو رمان ،٢٠٠٣،ص: ١٥)

ب. التيار الوطني الديمقراطي :

يعد هذا التيار جزءاً من احزاب لجنة التنسيق العليا لأحزاب المعارضة وهي (الوحدة الشعبية ، والشيوعي ، والبعث التقدمي ، والحركة القومية الشعبية ، والعمل القومي ، والحزب التقدمي ، وحقوق المواطن (حماة)) .

وقدم هذا التيار (١١) مرشحاً بين حزبي ومستقل في ست محافظات ، ولكن لم يفز منهم أي أحد ، وبلغ عدد الأصوات التي حصل عليها مرشحوهم (١٢٧٠٣) صوتاً ، وهو ما يعادل حوالي (١%) من إجمالي عدد المقترعين . (أبو رمان ،٢٠٠٣، ص: ١٨)

ج. تجمع الإصلاح الديمقراطي :

تشكل هذا التجمع من (٦) أحزاب هي : النهضة ، اليسار الديمقراطي ، الوسط الإسلامي ، الرفاه ، حركة لجان الشعب ، المستقبل) ، وجاء هذا التجمع كشكل من أشكال الاستجابة للتوجه الملكي ودعوته حول وجود تيارات حزبية قوية ، وفضل التجمع عدم إعلان جميع مرشحيه ، ولكن بعض المحللين حصروا (١٩) مرشحاً من أحزاب التجمع فاز منهم (٦) مرشحين ، وبلغ مجموع ما حصل عليه مرشحوهم (٤٠٥٦٦) صوتاً أي بنسبة (٢.٩%) من أصوات المقترعين . (أبو رمان ،٢٠٠٣، ص: ١٨)

د. تجمع المستقلين الديمقراطيين :

تشكل هذا التجمع من شخصيات ديمقراطية عامة بدعم من حزب الشعب الديمقراطي الأردني (حشد)، وقدم هذا التجمع للانتخابات خمسة مرشحين في أربع محافظات ، ولم يحالف الحظ أياً منهم وبلغ مجموع الأصوات التي حصلوا عليها (١٧٢٣٧) صوتاً ، أو ما يعادل (١.٣%) تقريباً من أصوات المقترعين . (أبو رمان ،٢٠٠٣، ص: ١٩)

هـ . المجلس الوطني للتنسيق الحزبي :

يضم مجلس التنسيق الحزبي أحزاب (الوطني الدستوري ، وحركة دعاء ، وحزب الخضر ، وحزب الأجيال ، وحزب الأمة) ولم يعلن هذا المجلس عن مرشحيه لا في مرحلة الترشيح ولا في مرحلة الفوز ، ولكن يظهر حصوله على بعض المقاعد من مثل فوز م. عبد الهادي المجالي رئيس الحزب الوطني الدستوري . (أبو رمان ،٢٠٠٣،ص: ١٩)

و. أحزاب أخرى :

وترشح مجموعة من الحزبيين بشكل مستقل دون أحزابهم من مثل أمين عام حزب الأرض العربية د. محمد العوران ، ولكن لم يحالفه الحظ ، كما ترشح أمين عام الحزب العربي السيد مازن ريال ولم يحالفه الحظ كذلك.

ومن أهم ما يميز هذه الانتخابات الكوتا النسائية ، حيث تعد هذه الانتخابات الأولى بعد إصدار قانون الكوتا النسائية رقم (١١) لسنة ٢٠٠٣ ، والذي يخصص للنساء ستة مقاعد من إجمالي مقاعد المجلس الـ (١١٠) ، وقد بلغت الترشيحات النسائية (٥٤) في (٢٧) دائرة، ولم تفز

أي امرأة من المرشحات في المقاعد النيابية على أساس التنافس ، وفازت ستة من المرشحات على نظام الكوتا على النحو المبين في الجدول التالي : (www.electionsjo.com)

الجدول٣. النساء الفائزات بانتخابات ٢٠٠٣ على نظام الكوتا

الاسم	المحافظة / الدائرة	عدد الأصوات	نسبة الفوز
حياة المسيمي	الزرقاء ـ الأولى	٧١٣٣	١٠.٤٦
فلك سليمان الجمعاني	مادبا ـ الثانية	١٠٤٨	٧.٩٨
ناريمان زهير الروسان	إربد ـ الخامسة	١٦٨٤	٦.٠٢
إنصاف أحمد الخوالدة	الطفيلة ـ الثانية	٣٦٥	٥.٢٩
زكية محمد الشمايلة	الكرك ـ الأولى	١٣٣٦	٥.١٣
أدب مبارك السعود	الطفيلة ـ الأولى	١١٣٢	٥.١٢

غير أن مما تجب ملاحظته هنا هو لجوء الاتجاه الوسطي تحديداً إلى عدم إعلان أسماء عدد من مرشحيه، فبينما لم يعلن "المجلس الوطني للتنسيق الحزبي" عن اسم أي من مرشحيه، أكد عدد من أحزاب "تجمع الإصلاح الديمقراطي" صراحة وجود مرشحين لها يخوضون الانتخابات دون الإعلان عن مظلتهم الحزبية. ومن ناحية أخرى فإن "تجمع المرشحين المستقلين" -لا يعتبر حزباً أو تكتلاً حزبياً- يحظى بدعم حزب الشعب الديمقراطي وحزب الشغيلة الشيوعي اليساريين. (www.aljazeera.net)

الانتخابات البلدية عام ٢٠٠٧

سبقت الانتخابات البلدية الانتخابات النيابية بقليل، وتميزت هذه الانتخابات بمشاركة العسكريين فيها ، وعلى الرغم من أن قرار فتح الباب أمام العسكريين في الانتخابات قوبل بالترحيب من حيث المبدأ، إلا إن طريقة تنظيم عملية تصويت العسكريين شابها ما شابها من شبهات التوظيف السياسي ، وانتخاب مرشحين على حساب غيرهم كانت الحكومة تريد إيصالهم إلى رئاسة البلديات ومقاعدها، وكان من نتيجة ذلك انسحاب حزب جبهة العمل الإسلامي من الانتخابات بدعوى مشاركة العسكريين بطريقة مشبوهة ، من جانب آخر استطاع كثير من المتقاعدين العسكريين أن يصلوا إلى رئاسة البلديات بدعم من مؤازريهم في العشائر الأردنية ، وفي هذه الانتخابات شاركت

الأحزاب السياسية كعادتها ضمن ائتلاف معين أو وحيدة ، فبعضها أعلن عن مرشحيه وبعضها لم يعلن وهي كالتالي : (طاهر، ٢٠٠٧، ص: ٨)

أ. **أحزاب أعلنت مرشحيها**

١. حزب جبهة العمل الإسلامي :

بلغ عدد مرشحي حزب جبهة العمل الإسلامي (٣٣) مرشحاً ، وقد ترشحوا في قائمة واحدة معلنة وبرنامج موحد ، وقد انسحبت الجبهة من منتصف الانتخابات متهمين الحكومة بالتزوير في الانتخابات مستخدمين العسكريين في ذلك .

٢. التيار الوطني الديمقراطي والذي يضم كلاً من : (الشيوعي ، حشد ، البعث التقدمي ، العربي الأردني) وقدم (٣٨) مرشحاً .

٣. حزب الوحدة الشعبية : أعلن عن تسمية أربعة مرشحين لانتخابات مجلس امانة عمان.

ب. **أحزاب لم تعلن أسماء مرشحيها**

١. حزب الوسط الإسلامي : وله (٨) مرشحين لم يعلن أسماءهم مراعاة للبعد العشائري.

٢. أحزاب التيار القومي : وهي (البعث الاشتراكي ، الأرض العربية ، الحركة القومية ، وحركة حقوق المواطن (حماة)) ، وتبنوا عدداً من المرشحين لم يحددوا عددهم .

كما رشحت أحزاب مختلفة من مثل تكتل المجلس الوطني للتنسيق الحزبي ، وأحزاب وسطية أخرى أسماء عشائرية دون الإعلان عن قوائمها بدعوى أن الثقافة السياسية السائدة تنفر من العمل الحزبي .

يظهر لنا من هذه الانتخابات أننا وصلنا إلى مفترق طرق صعب وأزمة ثقة سياسية وحقيقية بين الأحزاب والنظام السياسي ، حتى أن الأحزاب تخلت عن الإفصاح عن دعواتها إلى التعلق تماماً بالعشائرية للوصول إلى المناصب العامة .

ومن جهة أخرى فقد جاءت هذه الانتخابات لتنزع آخر صمام للثقة كان الأردن بأمس الحاجة في وقتها لتعزيزها من جديد ، وجوبهت هذه الانتخابات بانتقادات شديدة من مؤسسسات مدنية وبحثية

ووسائل إعلام داخلية وخارجية، وقد صدر تقرير حول هذه الانتخابات أعده مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان جاء فيه أن انتخابات بلديات الأردن لعام ٢٠٠٧ قد اتسمت بقدر منقوص من الشفافية بسبب عدم السماح للمراقبين المحليين بالرقابة على الانتخابات، ومنها مركز عمان لحقوق الإنسان .

وسجل تلاعب في حدود الدوائر الانتخابية التي يتواجد فيها بقوة أنصار الحركة الإسلامية من خلال تدخل حكومي سافر في هذه الدوائر تمثل بإيفاد آلاف العسكريين للتصويت في مراكز اقتراع تقع داخل حدود هذه الدوائر دون أن يكون هؤلاء العسكر مقيمين بها. كما أن تعدد مشاركة القوى السياسية كان ضعيفاً في ظل انسحاب أكبر الأحزاب الأردنية من الانتخابات في يوم الاقتراع .

كما سجل في بعض مراكز الاقتراع ممارسات وتجاوزات تمثلت بالانتخاب المتكرر وشطب أسماء من القوائم الانتخابية ونقل الناخبين والتصويت المسموع (الأمي) كذلك تكسير صناديق اقتراع بداخل القاعات وتناثر الأوراق الانتخابية .(مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٧)

الانتخابات النيابية عام ٢٠٠٧

جرت الانتخابات النيابية في الأردن في ٢٠٠٧/١١/٢٠م ، وجاءت هذه بعد الانتخابات البلدية منزوعة الثقة والشفافية ، الأمر الذي ربما كان من عواقبه مشاركة حزبية ضئيلة وضعيفة جاءت على النحو التالي : (جريدة الرأي، ٢٠٠٧، العدد: ١٣٥٤٧/٣٧)

الاحزاب اليسارية والقومية اعلنت ثلاثة منها وهي (الشيوعي الاردني ، والشعب الديمقراطي الاردني (حشد) والبعث التقدمي) عن تشكيل تيار باسم التيار الوطني الديمقراطي كما اعلن عن قائمة له تضم سبعة مرشحين في دوائر مختلفة وتم الاعلان عن اسماء القائمة ودوائرهم .

١. حزب الوسط الاسلامي الذي اعلن انه قرر المشاركة في الانتخابات بقائمة تضم ١٧ مرشحا ولكنه لم يعلن عن اسماء هولاء المرشحين .
٢. حزب جبهة العمل الإسلامي أعلن عن قائمته التي ضمت (٢٢) مرشحاً ببرنامج سياسي موحد ، وفي هذه الانتخابات مني الحزب بخسارة كبيرة لم يتعرض لمثلها منذ إعادة الانتخابات عام ١٩٨٩، حيث فاز بستة مرشحين فقط . (www.jabha.net)

٣. وشاركت في الانتخابات مجموعة من الأحزاب الوسطية دون أن تعلن المشاركة أو أي قوائم لها في الانتخابات ، واكتفت بمرشحين مستقلين يعتمدون في أصواتهم على قوة العشائر الأردنية .

هذه الانتخابات التي زكتها الحكومة ورفعت عنها أي صفة أو شكل من أشكال التزوير وعدم الشفافية ، وصفها بعض الكتاب والمحللين في الشأن الأردني بأنها صفعة في تاريخ البرلمان الأردني ، فيرى الكاتب محمد أبو رمان في أحد كتاباته أن الانتخابات النيابية لعام ٢٠٠٧، هي أسوأ انتخابات نيابية تجري في الأردن منذ عودة الانتخابات النيابية عام ١٩٨٩ ، ويرجع ذلك برأيه إلى أسباب كثيرة من اهمها قانون الصوت الواحد ، الذي سبب خللاً كبيراً في سير العملية الانتخابية. (مؤسسة كارنيغي للدراسات، ٢٠٠٧)

ورغم كل الانتقادات التي وجهت للعملية الانتخابية ولنزاهتها ، أكد تقرير أعده مركز عمان لحقوق الإنسان نزاهة الانتخابات ووصفها بأنها كانت حرة وعامة ونزيهة وشفافة ، بما ينسجم بنسبة مقبولة مع المعايير الدولية ، مؤكداً في الوقت نفسه على وجود خروقات ـ على حد قوله ـ لا ترتقي إلى مفهوم التزوير العام وإنما اقتصرت هذه الخروقات على المراكز التي ارتكبت فيها ، كما أشار التقرير إلى وجود مساحات كمية للجهات المرصودة رمزت إلى تغييب الأحزاب وتعليقات المعارضة وتعليقات المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان رغم أن الأخيرة حازت على نسبة عالية من التغطية إلا أنها جاءت بشكل إخباري حول النشاطات وورش العمل والندوات التي قامت بها في الانتخابات دون إبراز تعليقاتها وآراءها بشكل مباشر. (مركز عمان لحقوق الإنسان،٢٠٠٧ ،ص : ٢١)

وهذه التقارير وغيرها من تحليلات مراقبين للعملية السياسية ، تعطي مؤشراً لتراجع شعبية الأحزاب ، وتحديداً شعبية جبهة العمل الإسلامي التي تمثل الحزب الأكبر في الأردن ، فقد تراجع مستواها التمثيلي من (١٧) نائباً عام ٢٠٠٣ إلى (٦) نواب فقط عام ٢٠٠٧ ، خصوصاً أن الإخوان لعبوا في الانتخابات الأخيرة على ورقة العشائرية التي دائماً ما كانوا يعلنون بعدهم عنها واعتمادهم على قناعة الشارع بهم .

ومما يميز هذه الانتخابات فوز السيدة فلك الجمعاني على المقاعد التنافسية في منطقة مادبا لواء ذيبان، دون اللجوء إلى نظام الكوتا، ويعد هذا تقدماً على صعيد مشاركة المرأة في العمل السياسي.

المطلب الثاني : موقع الأحزاب من التنمية السياسية في الأردن

نستطيع أن نجزم بأن فشل التجربة الحزبية وعدم قدرتها جميعها ـ عدا حزب جبهة العمل الإسلامي بشكل نسبي ـ في التأثير على الساحة السياسية انعكس سلبياً على مؤشر التنمية ، وعلى مساهمتها في التنمية السياسية ، ومن ذلك ما أفادت به مجموعة استطلاعات الرأي التي أجراها مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية ، حيث أفاد استطلاع ١٩٩٩ بشأن ممارسة الاحزاب للعمل السياسي (٢.٦ %) و (٢٢.٦ %) ان درجة ممارسة الاحزاب للعمل السياسي كانت ناجحة الى درجة كبيرة ومتوسطة على التوالي، مقارنة بـ (٣.٦%) و (٢٢.١%) في استطلاع ١٩٩٨، و بـ (٢.٩%) و (١٤.٨%) في استطلاع ١٩٩٧، و بـ (٢.٣%) و (٢١.٨%) في استطلاع ١٩٩٦، و بـ (٤.٩%) و (١٢.٠%) في استطلاع ١٩٩٥.(مركز الدراسات الاستراتيجية،١٩٩٩، ص: ٢)

كما أفاد (١.٧%) و (١٧.٦%) أن درجة ممارسة الأحزاب للعمل السياسي كانت ناجحة الى درجة كبيرة ومتوسطة على التوالي، مقارنة بـ (٠.٨%) و(١٦.٧%) في استطلاع ٢٠٠٢، و(١.٤%) و(١٣.٥%) في استطلاع عام ٢٠٠١، و (٢.٦%) و (١٨.٧%) في استطلاع عام ٢٠٠٠، و (٢.٦%) و (٢٢.٦%) في استطلاع ١٩٩٩، و(٣.٦%) و (٢٢.١%) في استطلاع ١٩٩٨، و (٢.٩%) و (١٤.٨%) في استطلاع ١٩٩٧، و (٢.٣%) و (٢١.٨%) في استطلاع ١٩٩٦.(مركز الدراسات الاستراتيجية،٢٠٠٣، ص: ٢١)

وعند سؤال المستجيبين عما إذا كانت الأحزاب السياسية في الأردن تعمل على خدمة مصالح الناس ام خدمة مصالح قياداتها، أفاد ٥٩% أنها تعمل لخدمة مصالح قياداتها مقارنة بـ ٦١.٥% في استطلاع عام ٢٠٠٧، و بـ ٥٨.٧% في استطلاع ٢٠٠٦، وبـ ٥٣.٣% في استطلاع عام ٢٠٠٥ ، وبـ ٤٩.١% في استطلاع عام ٢٠٠٤، مقابل ١٠% أفادوا بأنها تعمل لخدمة مصالح الناس في هذا الاستطلاع، مقارنة بـ ١٣% في استطلاع عام ٢٠٠٧، وبـ ١٤% في استطلاع عام ٢٠٠٦، وبـ ١٣.٨% في استطلاع ٢٠٠٥، وبـ ١٢.٨% في استطلاع عام ٢٠٠٤. (مركز الدراسات الاستراتيجية،٢٠٠٨، ص: ١٣)

ومن هنا نرى بأن موقف المستجيبين لم يتحسن من تقييم أداء الأحزاب السياسية بشكل جوهري ، حيث أفاد حوالي ربع المستجيبين في معظم الاستطلاعات التي أجراها مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية بأنهم لم يعرفوا أو غير معنيين فيما إذا كانت الأحزاب قد

نجحت أم لا في ممارسة العمل السياسي. وبالمقارنة مع الاستطلاعات السابقة منذ ١٩٩٦ وحتى استطلاع ٢٠٠٨، يتبين أن تقييم الأردنيين لأداء الأحزاب السياسية وأثرها على التنمية السياسية لم يتغير جوهرياً، إذ ما زال الرأي العام يرى أن الأحزاب تعاني من أزمة في الوصول إلى الشارع.

وفي محاولة لتحليل دور الأحزاب الأردنية في عملية التنمية السياسية ، يشير البعض إلى أن جميع الأحزاب الأردنية تمتلك برامج سياسية واقتصادية قد تكون شاملة أو غير شاملة ، وهذه البرامج قد تعبر بشكل كبير أو صغير عن المشاكل المطروحة في المجتمع ، وأن الأحزاب هي جزء من بنية المجتمع المدني ، ذلك المجتمع الذي يحتوي على تلك التنظيمات التي تربط بين أصغر وحدة في المجتمع ، وهي الأسرة والسلطة التنفيذية ، وهيئات المجتمع المدني هذه تعبر عن هيئات ثقافية وفكرية ومصلحية وتأخذ طابعها التنظيمي سواء في غرفة تجارة أو غرفة صناعة أو رابطة كتاب أو حزب سياسي ، فكل هذه التنظيمات المختلفة هي تعبير عن رؤى وتطلعات لفئات اجتماعية مختلفة في كل جوانب الحياة ، والمجتمع المدني هو عبارة عن منظومة الترتيبات والتنظيمات القائمة فيه والتي هي ليست جزءاً من السلطة الحاكمة وهي أعلى وأكبر من الأسرة ، فالحزب السياسي يعبر عن فئات من الناس لها مصلحة مشتركة لذلك لا ينتمي كل الأفراد إلى حزب سياسي واحد .(خليل، ٢٠٠٦، ص: ٩٤)

ومن هنا يجب إعادة النظر بمفهوم الحزبية والعملية الديمقراطية ، فهناك أحزاب فكرية وأحزاب سياسية والنظام الانتخابي الأردني يعتمد على العشائرية ويعتمد على أحزاب لها طابع اجتماعي معين ، ليس بالضرورة أن يكون بينها قواسم مشتركة ، كما أن هناك سلطة تنفيذية وهي بالوقت نفسه سلطة تشريعية وهذا مخالف نسبياً للدستور ولمفهوم الديمقراطية الحديثة .

وفي نظرة متأملة إلى أشكال الاتصال الرئيسية التي اعتمدتها الأحزاب السياسية في الأردن منذ استئناف الحياة الحزبية ، بهدف التعامل مع متطلبات التنمية السياسية والاجتماعية ، يلاحظ ما يلي :

أولاً: أحزاب المعارضة التاريخية ممثلة بالتيارين اليساري والقومي ، واللذين سبق لهما أن راكما تقاليد قديمة في الاتصال الجماهيري في ظروف السرية، لم يستطيعا بعد إنتاج تقاليد جديدة للاتصال بالمجتمع وبالطبقات والفئات الاجتماعية التي يطمحان إلى تمثيل مصالحها ، فصحافة هذين التيارين لم تستنفد الطاقات التي تتيحها لها ظروف العلنية ، وما زالت مشدودة إلى أنماط الخطاب وأساليب الاتصال الموروثة من عهود السرية . (الحوراني، ١٩٩٥، ص: ١٢٩)

ثانياً : إن الأحزاب العقائدية كافة تواجه مشكلة المواءمة بين خطابها الأيدولوجي وطرحها الشمولي من جهة ، وبين حقائق العصر والمعطيات الملموسة للواقع الأردني والعربي من جهة أخرى ، فهي أظهرت عجزاً واضحاً في الإجابة عن سؤال الكيفية التي تحقق فيها برنامجها الخاص ، في الوقت التي تظهر معطيات الواقع عدم توفر إمكانية تحقيقه ويضع هذا التنافس عقبة أمام قدرة هذه الأحزاب على استقطاب الجماهير، وفي المقابل فإن الأحزاب الوسطية الجديدة تتميز بضبابية في طرحها ، مما يفقد الكثير منها لونها الخاص وحتى مبرر نشأتها ، ويحد من انتشارها ، وكثير منها يعتمد على العشائرية في الوصول إلى السلطة ، وفي كلتا الحالتين العقائدية والوسطية تبرز مشكلة افتقار هذه الأحزاب إلى الدراسة والبحث وبلورة الفكر الخاص بالحزب. (الحوراني، ١٩٩٥، ص: ١٣٠)

ثالثاً : إن جميع الأحزاب تعاني من مشكلة تعيق اتصالها بالمواطنين ، وهي النظرة السلبية المسبقة تجاهها ، وتخوف المواطنين من الانتماء الحزبي ، فالتعددية الحزبية وانفتاح النظام السياسي لم يفلح إلى اليوم في استئصال هذه المشكلة المتجذرة في المجتمع من فترة طويلة ، فالمجتمع يفترض في الأحزاب البعد عن النظام ومعارضته التي يمكن أن يدفع ثمنها في حال انضوى تحت لواء أي حزب سياسي . (المصالحة، ١٩٩٩، ص: ١١١)

وإن حالة الأحزاب المتشرذمة تجعل من دورها في التنمية محدوداً إن لم يكن معدوماً فلأي سبب كان ، فإن النتيجة عزوف كبير بين المواطنين خصوصاً الشباب منهم عن الانضمام إلى الأحزاب السياسية ، ويؤكد استطلاع الرأي الذي قام به مركز الدراسات الاستراتيجية عام ٢٠٠٨ أن جميع الأحزاب السياسية القائمة تمثل التطلعات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لنحو ٥% من المواطنين فقط ، وهذا يعني ان أكثر من ٩٠% لا يرون أن الاحزاب القائمة تمثل تطلعاتهم هذه ، وعند سؤال المستجيبين السؤال التالي: "أي من الأحزاب الموجودة حالياً في الأردن تعتقد بأنه مؤهل لتشكيل حكومة؟"أجاب٧٥% "ولا واحد".(مركز الدراسات الاستراتيجية،٢٠٠٨،ص: ١٤)

الفصل الرابع : التحليل الإحصائي والمناقشة لبيانات عينة الدراسة

المبحث الأول : خصائص عينة الدراسة

تكونت عينة الدراسة من ٢٦٤ مواطن منضم للأحزاب السياسية الأردنية، من أصل ٣٠٠ استبانة تم توزيعها على الأحزاب، وبنسبة مشاركة بلغت (٨٨%) وهي نسبة استجابة جيدة حسب معايير الدراسات المسحية، وتم اختيار العينة بالطريقة العشوائية الطبقية، وتوزعت على الأحزاب وفقاً للجدول رقم (٤):

جدول (٤)

توزيع أفراد العينة حسب الأحزاب

الحزب	التكرار	النسبة المئوية
حزب جبهة العمل الإسلامي	٤٣	١٦,٣
الحزب الوطني الدستوري	٢٥	٩,٤
حزب الوحدة الشعبية	٢٣	٨,٧
حزب البعث العربي الاشتراكي	٢٣	٨,٧
حزب الشعب الديمقراطي (حشد)	٢١	٧,٩
الحزب الشيوعي الأردني	٢٠	٧,٥
حزب الوسط الإسلامي	٢٠	٧,٦
حزب الحياة	١٩	٧,١
حزب دعاء	١٥	٥,٧
حزب البعث العربي التقدمي	١٤	٥,٤
حزب الجبهة الأردنية الموحدة	١٤	٥,٤
حزب الحركة القومية للديمقراطية المباشرة	١٤	٥,٤
حزب الرسالة	١٣	٤,٩
المجموع	٢٦٤	١٠٠

كما توزعت العينة على المتغيرات الوظيفية والشخصية، ويوضح الجدول رقم (٥) توزيع إجابات أفراد العينة تبعاً لمتغير الجنس.

جدول (٥)

توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	٢٣٠	٨٧,١
	أنثى	٣٤	١٢,٩
المجموع الكلي		٢٦٤	١٠٠

يظهر من الجدول (٥) أن تكرار الإناث بلغ (٣٤) وبنسبة مئوية (١٢.٩%)، بينما بلغ التكرار للذكور (٢٣٠) وبنسبة مئوية (٨٧.١%)، وهذا يعني أنهما متفاوتان كثيراً في النسبة، وإن لم تكن هناك دلالات أكيدة، فإن هذه النسبة تفيد بأن نسبة مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية متدنية، وهذا يتوافق مع دراسة سابقة أجراها مركز القدس للدراسات أفادت بأن مستوى مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية في الأردن متدنية لجهة مشاركتها في الهيئات التأسيسية للأحزاب حيث أظهرت الدراسة أن نسبة النساء المشاركات في تأسيس أحزاب التيار الإسلامي لا تزيد عن ٦% والتيار القومي عن ٦% واليساري عن ٥%، والوسطي ١١.٥%.(مركز القدس للدراسات،٢٠٠٧، ص: ١٥)

جدول(٦)

توزيع أفراد العينة حسب متغير الفئة العمرية

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
العمر	من ١٨ ــ ٣٠.	٧٣	٢٧,٧
	من ٣٠ ــ ٤٥.	١١١	٤٢,٠
	أكثر من ٤٥ سنة.	٨٠	٣٠,٣
المجموع الكلي		٢٦٤	١٠٠

يظهر من الجدول رقم (٦) أن عدد المستجيبين للاستبانة من متوسط أعمار (٣٠ ـ ٤٥) يشكلون ١١١ مستجيباً وبنسبة ٤٢%، وجاء في المرتبة الثانية من هم فوق سن٤٥ بتكرار بلغ ٨٠ مستجيباً وبنسبة ٣٠.٣%، وثالثاً حل من متوسط أعمارهم من (١٨ ـ ٣٠) بتكرار بلغ ٧٣ مستجيباً وبنسبة ٢٧.٧%، وهذا يشير إلى أن معظم الحزبيين هم من فئة الشباب من جهة، ومن جهة أخرى يفيد في تدني مستوى الاستقطاب من قبل الأحزاب للجدد من جهة أخرى إذ لا تشكل فئة الشباب من فئة (١٨ ـ ٣٠) سوى ٢٧.٧% من العينة، وهذا بطبيعة الحال يشكل خطراً على الأحزاب في قدرتها على الاستمرار من جانب ، ومن جانب آخر فإننا نجد لذلك مبرراً في عدم إتاحة التشريعات الأردنية لهذه الفئة بالانضمام للأحزاب التي تكون غالباً في هذه الفترة في المرحلة الدراسية إذ تحظر التشريعات على الأحزاب العمل في المؤسسات التعليمية.

جدول (٧)

توزيع أفراد العينة حسب متغير التحصيل الدراسي

المتغير	المستوى	التكرار	النسبة المئوية
المؤهل العلمي	أقل من ثانوية عامة	١٨	٦,٨
	ثانوية عامة.	٣٥	١٣,٣
	دبلوم.	٥٢	١٩,٧
	بكالوريوس	١١٠	٤١,٧
	دبلوم عالي	٩	٣,٤
	ماجستير	٢٧	١٠,٢
	دكتوراه	١٣	٤,٩
المجموع الكلي		٢٦٤	١٠٠

يظهر الجدول رقم (٧) أن نسبة المحصلين للبكالوريوس هي الأعلى بين الفئات المكونة للأحزاب بنسبة ٤١.٧%وبتكرار بلغ ١١٠ مستجيباً، تليه مرحلة الدبلوم بنسبة ١٩.٧% وبتكرار ٥٢ مستجيباً، ثم الثانوية العامة بنسبة ١٣.٣% وبتكرار ٣٥ مستجيباً، وبعدها جاءت مرحلة الماجستير بنسبة ١٠.٢% وبتكرار ٢٧ مستجيباً، تلاها أقل من ثانوية عامة بنسبة ٦.٨% وبتكرار ١٨ مستجيباً، وجاءت مرحلة الدكتوراة بعدها بنسبة ٤.٩% وبتكرار ١٣ مستجيباً، وجاء أخيراً مرحلة الدبلوم العالي ٣.٤% وبتكرار ٩ مستجيبين.

ويظهر من هذا الجدول أن هناك تنوعاً وتفاوتاً في الفئات التعليمية والتحصيلية بين أعضاء الأحزاب الأردنية، وهذا من جهة مفيد لإثراء العمل الحزبي بأرباب الأفكارالاكاديمية وبالتعبئة الحزبية الداخلية ، ومن جهة أخرى فإن هذا الجدول يبين تدنياً لمستوى الشهادات الأكاديمية العليا والتي من شأنها أن تثري الأحزاب بالأفكار البناءة، وتعمل على تكوين خطاب سياسي واضح للحزب.

جدول (٨)

توزيع أفراد العينة حسب متغير مستوى الدخل

المتغير	المستوى	التكرار	النسبة المئوية
مستوى الدخل الشهري بالدينار	أقل من ٣٠٠	٦٨	٢٥,٨
	من ٣٠٠–٦٠٠	١٣٢	٥٠,٠
	أكثر من ٦٠٠	٦٤	٢٤,٢
المجموع الكلي		٢٦٤	١٠٠

يظهر من الجدول (٨) أن أعلى مستوى للدخل الشهري بالدينار هو من فئة (٣٠٠ - ٦٠٠) بنسبة ٥٠% وبتكرار بلغ ١٣٢ مستجيباً، وبعدها لفئة أقل من ٣٠٠ بنسبة ٢٥.٨% وبتكرار ٦٨ مستجيباً، وأخيراً جاء فئة أكثر من ٦٠٠ بنسبة ٢٤.٢% وبتكرار بلغ ٦٤ مستجيباً ، وهذه النتيجة طبيعية إذ إن غالبية الأردنيين تقع دخولهم الشهرية في فئة (٣٠٠ - ٦٠٠)، وهذا يدل على أن أعضاء الأحزاب الأردنية لا يشكلون طبقة برجوازية أو معدمة على النقيض الآخر وإنما هي جزء من نسيج المجتمع الأردني.

جدول (٩)

توزيع أفراد العينة حسب متغير طبيعة العمل

المتغير	العمل	التكرار	النسبة المئوية
المهنة	موظف حكومي	٦٠	٢٢,٧
	موظف في القطاع الخاص	١١٧	٤٤,٣
	صاحب عمل (يعمل لحسابه).	٤٧	١٧,٨
	متقاعد مدني	٢١	٨,٠
	متقاعد عسكري	٩	٣,٤
	عاطل عن العمل	١٠	٣,٨
	المجموع الكلي	٢٦٤	١٠٠

يظهر من جدول (٩) أن أعلى تكرار بلغ في الاستبيان عن أفراد العينة حسب متغير طبيعة العمل، كان لموظفي القطاع الخاص وهو ١١٧ مستجيباً وبنسبة ٤٤.٣%، وبعدها جاء القطاع الحكومي بتكرار ٦٠ مستجيباً وبنسبة ٢٢.٧%، وجاء أخيراً المتقاعدون العسكريون بتكرار ٩ وبنسبة ٣.٤% ، وهذا الجدول يشير إلى وجود نسبة ليست بسيطة في القطاع الحكومي مع أن النظام يحرم على الموظف الحكومي الانتساب إلى أي حزب سياسي، كما وجدنا من أفراد العينة من كانوا عسكريين وتقاعدوا، متسائلين هل كانوا حزبيين داخل مدة الخدمة العسكرية أم أنهم انتظموا مع الأحزاب عند خروجهم منها، وبالنسبة لنسبة الحزبيين داخل القطاع الخاص فإنها طبيعية لما للوظائف الأخرى من معوقات في استقطاب أعضاء جدد للحزب.

جدول (١٠)

توزيع أفراد العينة حسب متغير مكان السكن

المتغير	المستوى	التكرار	النسبة المئوية
مكان السكن	إقليم الوسط	٢٠٣	٧٦,٩
	إقليم الشمال	٣٩	١٤,٨
	إقليم الجنوب	٢٢	٨,٣
المجموع الكلي		٢٦٤	١٠٠

يظهر من جدول رقم (١٠) أن النسبة الأكبر لأعضاء الأحزاب كانت في إقليم الوسط وهي ٧٦.٩%، وبتكرار بلغ ٢٠٣ مستجيباً، وجاء ثانياً إقليم الشمال بنسبة ١٤.٨% بتكرار ٣٩ مستجيباً، وأخيراً جاء إقليم الجنوب بنسبة ٨.٣% وبتكرار ٢٢ مستجيباً، وهذه النسبة طبيعية حيث أن مراكز معظم الأحزاب في الأردن هي في إقليم الوسط ، آخذين بعين الاعتبار حاجة الأقاليم الأخرى إلى التنمية السياسية ، لتغيير الاهتمامات وإخراجها من طابعها الريفي والبدوي إلى الطابع الحضري.

ثبات مقياس التقييم:

بهدف التحقق من ثبات مقياس التقييم قام الباحث بتطبيق معادلة كرنباخ ألفا وحساب قيم الثبات لمجالات الدراسة والمجموع الكلي لهما، جدول (١١) يبين ذلك:

جدول (١١)

قيم معاملات الثبات لمجالات الدراسة والمجموع الكلي لهما.

الرقم	المجال	معامل الثبات
١	معالم الحياة الحزبية الراهنة	٠,٨٦
٢	أسباب ضعف وتراجع الأحزاب	٠,٩٤
٣	سبل تجاوز حالة الضعف العام للأحزاب السياسية الأردنية	٠,٩٦
المجموع الكلي/ تقييم العمل الحزبي		٠,٩٧

يظهر من جدول (١١) أن قيمة معامل الثبات للمجموع الكلي/ تقييم العمل الحزبي بلغ (٠.٩٧)، وتراوحت قيمه لمجالات الدراسة بين (٠.٨٦ – ٠.٩٦) وكان أعلاها لمجال " سبل تجاوز حالة الضعف العام للأحزاب السياسية الأردنية".

المبحث الثاني: مناقشة النتائج

يتضمن هذا المبحث عرضاً لنتائج الدراسة التي هدفت إلى التعرف على التجربة الحزبية الراهنة وأثرها في الحياة السياسية الأردنية، وقد تم عرض النتائج من خلال الإجابة على أسئلة الدراسة التالية:

السؤال الأول: ما هي أهم معالم الحالة الحزبية الراهنة على صعيد الحياة السياسية الأردنية من العام ١٩٨٩م وحتى العام ٢٠٠٨م ؟

للإجابة عن هذا السؤال وللكشف عن أهم معالم الحالة الحزبية الراهنة على صعيد الحياة السياسية الأردنية تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات معالم الحياة الحزبية الراهنة والمجموع الكلي لهما، جدول (١٢) يبين ذلك:

جدول (١٢)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات معالم الحياة الحزبية الراهنة والمجموع الكلي لهما.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
١	ضعف مساهمة الأحزاب في الحياة السياسية الأردنية	٣,٧١	١,٠٩	١
٢	البرامج التي تقدمها الأحزاب في الغالب تكون غير واضحة	٣,٣٧	١,١٣	١٢
٣	ضعف القدرات التنظيمية للقيادات الحزبية الأردنية	٣,٤٦	١,٠٨	٩
٤	تشويه الأوساط الإعلامية للأحزاب لدى الرأي العام الأردني	٣,٥٨	١,١٦	٤
٥	عزوف الشباب الأردني وخاصة الجامعي عن المشاركة في العمل الحزبي، وقلة الجهود المبذولة من الأحزاب بهدف استقطابهم	٣,٥٨	١,٠٨	٥
٦	بعض الأحزاب السياسية في الأردن مشكوك في اتصالها مع الجهات الأمنية	٣,٥٦	١,١٣	٦

٧	بعض الأحزاب السياسية في الأردن مشكوك في تبعيتها لجهات خارجية	٣,٤٧	١,١٠	٨
٨	تفشي النزعة العشائرية أو الجهوية أو الإقليمية في المجتمع الأردني	٣,٦١	١,١٧	٣
٩	مكانة الأحزاب في الأردن مرتبطة بالأمين العام للحزب	٣,٤٠	١,١٤	١١
١٠	تفوق بعض الأحزاب على الأخرى بشكل كبير	٣,٧١	١,١٩	٢
١١	ضعف نسبة مشاركة المرأة في الأحزاب	٣,٤٩	١,٠٢	٧
١٢	الأحزاب غير قادرة على حشد الجماهير بالشكل الكافي	٣,٤٥	١,١٦	١٠
	المجموع الكلي/ معالم الحياة الحزبية الراهنة	**٣,٥٣**	٠,٧٠	

يظهر من جدول (١٢) أن المتوسط الحسابي للمجموع الكلي/ معالم الحياة الحزبية الراهنة بلغ (٣.٥٣)، وتراوحت قيم المتوسطات الحسابية لفقرات معالم الحياة الحزبية الراهنة في الأردن بين (٣.٣٧ – ٣.٧١)، أي أنها تقع في المتوسطات الحسابية المتوسطة والعالية.

وكان أعلاها لفقرة رقم (١) والتي تنص "ضعف مساهمة الأحزاب في الحياة السياسية الأردنية"، حيث كان متوسطها الحسابي (٣.٧١)، وهذا يدل على ان غالبية أعضاء الأحزاب السياسية في الأردن مسلمون بحالة الضعف التي تعيشها الأحزاب، ومسلمون بقصور الاحزاب عن المساهمة في الحياة السياسية والتأثير فيها.

يليها فقرة رقم (١٠) والتي تنص " تفوق بعض الأحزاب على الأخرى بشكل كبير" وبمتوسط حسابي مماثل هو (٣.٧١)، وهذا يدل بشكل كبير على أن غالبية أعضاء الأحزاب يرون بعض الأحزاب متقدمة وفاعلة بشكل كبير إذا ما قورنت بغيرها من الأحزاب الأردنية.

وجاء ثالثاً فقرة رقم (٨) بمتوسط حسابي (٣.٦١) وهي تنص : " تفشي النزعة العشائرية أو الجهوية أو الإقليمية في المجتمع الأردني" ، وهذا يدل أن غالبية أعضاء الأحزاب يرون أن المجتمع الأردني يعاني من تفشي النزعة العشائرية أو الجهوية أو الإقليمية، وهي ما بتنا نراها في انتخاباتنا النيابية والبلدية، ونراها أيضاً في تأصل القضاء العشائري والعادات والتقاليد السائدة.

ثم جاءت الفقرتين (٤) (٥) بمتوسط حسابي (٣.٥٨) حيث تنص الفقرة (٤) على : " تشويه الأوساط الإعلامية للأحزاب لدى الرأي العام الأردني"، وتدل هذه النتيجة على أن غالبية أعضاء الأحزاب الأردنية يرون أن الإعلام تسبب بتشويه بالغ لأهداف ومساعي الأحزاب لدى الرأي العام الأردني، وهذا ساهم في البعد عن العمل الحزبي وعن نشاطات الأحزاب، وهذا تبين للباحث من خلال زياراته لمقرات الأحزاب حيث كان المشرفون على المقار غالباً ما يترددون في قبول الاستبانة خوفاً من وسائل الإعلام ومراكز الدراسات التي تشوه سمعتهم كما يقولون، خصوصاً وأن غالبية الأحزاب لا تملك جهازاً إعلامياً قادراً على التعبير عن مكنونات الحزب، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة **الفواعير (٢٠٠٦)**، حيث أظهرت دراسته أن تراجع دور الأحزاب السياسية في الأردن يرجع في مجمله إلى أجهزة الإعلام الرسمية.

أما الفقرة (٥): " عزوف الشباب الأردني وخاصة الجامعي عن المشاركة في العمل الحزبي، وقلة الجهود المبذولة من الأحزاب بهدف استقطابهم "، وتدل هذه الفقرة على أن غالبية أعضاء الاحزاب يرون بأن الشباب الأردني عازف عن الالتحاق والانضمام إلى الأحزاب، كما يرون بأن جهود أحزابهم الرامية لاستقطاب الشباب قاصرة وقليلة ولا تكفي لإقناعهم بالعمل الحزبي، وهذه النتيجة توافق دراسة **الفواعير(٢٠٠٦)**، التي هدفت إلى بيان اتجاهات طلبة الجامعات الأردنية نحو الأحزاب السياسية في الأردن، وقد تبين من دراسته عزوف فئة الشباب الذين يمثلون طلبة الجامعات عن الأحزاب ونشاطاتها.

وجاء أدنى متوسط حسابي لفقرة رقم (٢) بمتوسط حسابي (٣.٣٧) ونصها "البرامج التي تقدمها الأحزاب في الغالب تكون غير واضحة"، وهذه الفقرة تدل على أن بعض أعضاء الأحزاب يرون بأن برامج أحزابهم غير واضحة وبحاجة إلى تعديل.

أما المجموع الكلي لتقييم معالم الحياة الحزبية الراهنة في الأردن المتمثل بـ (١٢) فقرة فبلغ (٣.٥٣) وهو يشير إلى درجة متوسطه في تقييم معالم الحياة الحزبية الراهنة في الأردن.

السؤال الثاني : ما هي أهم أسباب ضعف وتراجع الأحزاب من العام ١٩٨٩م وحتى العام ٢٠٠٨م ؟

للإجابة عن هذا السؤال وللكشف عن أهم أسباب ضعف وتراجع الأحزاب تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات أهم أسباب ضعف وتراجع الأحزاب والمجموع الكلي لهما، جدول (١٣) يبين ذلك:

جدول (١٣)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات معالم الحياة الحزبية الراهنة والمجموع الكلي لهما.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
١	عزوف الشباب الأردني عن المشاركة في الأحزاب أحد أسبابه تخوفهم على مستقبلهم الوظيفي	٣,٦٦	١,٢٨	٣
٢	وزارة التنمية السياسية لا تطرح برامج قوية من شأنها تطوير العملية الحزبية	٣,٦١	١,٢٠	٨
٣	العمل الحزبي في الأردن مرتبط بأشخاص أكثر من مفهوم العمل نفسه	٣,٥٣	١,١٠	٩
٤	انتقاد الإجراءات الحكومية أو الاختلاف معها في الرأي يعرض الفرد لعواقب أمنية أو معيشية	٣,٧٠	١,١٧	١
٥	الحريات الممنوحة للأحزاب الأردنية غير كافية لتنمية الحياة الحزبية	٣,٦٥	١,٢١	٥
٦	الحكومة الأردنية غير جادة في تفعيل العمل الحزبي في الأردن	٣,٦٦	١,٢٣	٤
٧	يحد قانون الانتخاب من دور الأحزاب السياسي في الأردن	٣,٦٥	١,١٩	٦
٨	الأوضاع الاقتصادية الصعبة وانشغال المواطنين بلقمة العيش يضعف المشاركة الحزبية	٣,٦٢	١,٢٥	٧

٩	الملاحقات الأمنية تحد من المشاركة في الأحزاب	٣,٦٧	١,٢٤	٢
١٠	تشكيل كثير من الأحزاب على أساس الانتماءات العشائرية	٣,٤٢	١,١٤	١٠
	المجموع الكلي/ أهم أسباب ضعف وتراجع الأحزاب	٣,٦٢	٠,٩٨	

يظهر من جدول (١٣) أن قيم المتوسطات الحسابية لفقرات أهم أسباب ضعف وتراجع الأحزاب تراوحت بين (٣.٤٢ – ٣.٧٠)، وكان أعلاها لفقرة رقم (٤) بمتوسط حسابي ٣.٧٠ وتنص: "انتقاد الإجراءات الحكومية أو الاختلاف معها في الرأي يعرض الفرد لعواقب أمنية أو معيشية"، وهذا يدل على أن غالبية أعضاء الأحزاب السياسية يرون بأن المواطن الأردني يخشى من انتقاد الحكومة، فهو يظن بأن انتقادها أو الاختلاف معها بالرأي يعرضه لعقوبات مختلفة كالسجن أو منعه من الوظيفة الحكومية، وهذه النتيجة تؤيدها دراسة **مركز الدراسات الاستراتيجية (٢٠٠٨)،** حيث أفادت الدراسة بأن ٨٠% من المواطنين يخافون انتقاد الحكومة علناً، خوفاً من عقوبات أمنية أو معيشية ، وبينت الدراسة أن الخوف من انتقاد الحكومة علناً والاختلاف معها مبني على تصورات وانطباعات تولدت لدى المستجيبين سابقاً نتيجة لممارسات محدودة، وجرت في الغالب قبل سنوات ولكنها سريعة التعميم والتأثير في تشكيل الرأي العام تجاه انتقاد الحكومة، والباحث يرى بأن مرحلة حظر الحياة الحزبية والسياسية في الأردن، واستخدام الأحكام العرفية لفترة طويلة رسخت هذه النظرة عند المواطن الأردني حتى غدت من مسلمات حياته اليومية.

يليها فقرة رقم (٩) التي تنص: "الملاحقات الأمنية تحد من المشاركة في الأحزاب " بمتوسط حسابي (٣.٦٧)، وهذا يدل على أن غالبية أعضاء الأحزاب يرون أن الملاحقات الأمنية للمواطنين أو الحزبيين للاشتباه بضلوعهم بأعمال تهدد الأمن أو غيره ، يجعل المواطنين يخشون الانضمام للأحزاب خوفاً من الملاحقة الأمنية، وهذا يساهم إلى حد كبير في عدم انضمام جدد إلى الأحزاب.

ثم جاءت الفقرتين (١) (٧) بمتوسط حسابي ٣.٦٦ حيث نصت الفرة (١): " عزوف الشباب الأردني عن المشاركة في الأحزاب أحد أسبابه تخوفهم على مستقبلهم الوظيفي"، وربما

كـان ذلـك لتطلـع كثيـر مـنهم إلـى الوظيفـة الحكوميـة التـي يحظـر علـى الملتحقين بهـا الانـضمام للأحزاب السياسية.

أمـا الفقرة (٧) فنصت: "يحد قـانون الانتخـاب من دور الأحـزاب السياسي فـي الأردن" ، ونظرة أعضاء الأحزاب يؤيد نظرتهم إلى قانون الانتخاب الذي يرونـه مانعاً لهم من الفوز في الانتخابات النيابية، ويجعل العشائر تتفوق في الانتخابات وبالتالي يحد من دور الأحزاب التي لا تستطيع ممارسة أي سلطة بعد تنحيتها عن البرلمان.

وجاءت تالياً الفقرة (٥) بمتوسط حسابي ٣.٦٥، ونصت " الحريات الممنوحة للأحزاب الأردنية غير كافية لتنمية الحياة الحزبية" ، وهذا يدل على أن غالبية أعضاء الأحزاب الأردنية يـرون أن قـدرتهم عـن التعبيـر بحريـة منقوصـة، وأن النظـام الـسياسي إذا أراد أن يعـزز العمـل الحزبي لا بد أن يمنح مزيداً من الحريات.

وكان أدنى متوسط حسابي لفقرة رقم (١٠) بمتوسط حسابي ٣.٤٢ والتي تنص: "تشكيل كثير من الأحزاب على أساس الانتماءات العشائرية"، وتتفق هذه النتيجة جزئياً مع دراسة **مركز الدراسات الاستراتيجية (٢٠٠٨)**، من حيث كونها أفادت أن أحد معيقات الديمقراطية في الأردن وجود النظام العشائري في المجتمع.

أما المجموع الكلي لتقييم أهم أسباب ضعف وتراجع الأحزاب المتمثل بـ (١٠) فقرات فبلغ (٣.٦٢) وهو يشير إلى درجة متوسطه في أهم أسباب ضعف وتراجع الأحزاب.

السؤال الثالث: هل وصلت الأحزاب الأكثر فاعلية في الحياة السياسية الأردنية إلى درجة اتخاذ القرار، وأي الأحزاب أكثر فاعلية ؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب التكرارات والنسب المئوية وقيمة مربع كاي للكشف عن وجود فروق في التكرارات لإجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال، كما تم حساب التكرارات والنسب المئوية للسؤال الذي ينص على "اذكر أهم ثلاثة أحزاب سياسية فاعلة في الحياة السياسية الأردنية" للكشف عن ابرز الأحزاب الفاعلة في الحياة السياسية الأردنية، الجداول (١٤) و (١٥) تبين ذلك:

جدول (١٤)

التكرارات والنسب المئوية وقيمة مربع كاي لإجابات أفراد عينة الدراسة على وصول الأحزاب الأكثر فاعلية في الحياة السياسية الأردنية إلى درجة اتخاذ القرار.

الرقم	بديل الإجابة	التكرار	النسبة المئوية	مربع كاي	الدلالة الإحصائية
١	نعم	٥٨	%٢٢,٠	١٩٩,٤٣	٠,٠٠
٢	لا	١٩٣	%٧٣,١		
٣	لا أدري	١٣	%٤,٩		
المجموع		**٢٦٤**	**%١٠٠**		

يظهر من جدول (١٤) أن قيمة اختبار مربع كاي بلغت (١٩٩.٤٣) وهي قيمة دالة إحصائيا وهذا يدل على وجود فروق في قيم التكرارات لإجابات أفراد عينة الدراسة على بدائل سؤال هل وصلت الأحزاب الأكثر فاعلية في الحياة السياسية الأردنية إلى درجة اتخاذ القرار حيث كان أعلاها للبديل "لا" وهذا يدل على عدم وصول الأحزاب الأكثر فاعلية في الحياة السياسية الأردنية إلى درجة اتخاذ القرار.

جدول (١٥)

التكرارات والنسب المئوية للأحزاب السياسية الفاعلة في الأردن مرتبة ترتيبا تنازليا.

الرقم	الحزب	التكرار	النسبة المئوية%
١	جبهة العمل الإسلامي	٢٤٢	٩١,٦
٢	الشيوعي	٤٦	١٧,٤
٣	الوحدة الشعبية	٣٩	١٤,٧
٤	الحزب الوطني الدستوري	٣٤	١٢,٨
٥	حشد	٣٢	١٢,١
٦	حزب البعث العربي الاشتراكي	٢٥	٩,٤
٧	الوسط الإسلامي	٢٤	٩,٠
٨	الرسالة	٢٤	٩,٠
٩	حزب البعث العربي التقدمي	١٩	٧,١
١٠	التيار الوطني	١٨	٦,٨
١١	حزب الحركة القومية للديمقراطية المباشرة	١٦	٦,٠
١٢	حزب دعاء	١٠	٣,٧
١٣	الجبهة الأردنية الموحدة	٩	٣,٤
١٤	حزب الحياة	٨	٢,٢

النسب المئوية الموجودة في الجدول (١٥) هي بالنسبة للعدد الإجمالي لعدد الفئة المستطلعة وهي ٢٦٤

يظهر من قيم التكرارات الموضحة في الجدول السابق أن أبرز ثلاثة أحزاب فاعلة في الحياة السياسية الأردنية كانت "حزب جبهة العمل الإسلامي" بتكرار (٢٤٢) وبنسبة ٩١.٦%، ثم "الحزب الشيوعي" بتكرار (٤٦) وبنسبة ١٧.٤%، بينما الحزب الثالث كان "الوحدة الشعبية" بتكرار (٣٩) وبنسبة ١٤.٧%، وهذه النتيجة تتوافق جزئياً مع دراسة **مركز الدراسات الاستراتيجية (٢٠٠٨)**، والتي ظهر فيها أن حزب جبهة العمل الإسلامي هو الأول من حيث تمثيل تطلعات المواطنين، وتختلف معها في كون الحزب الثاني في الدراسة هنا هو الحزب

الشيوعي ، والثالث هو الوحدة الشعبية، بينما جاء حزب التيار الوطني والوطني الدستوري في المرتبتين الثانية والثالثة في تمثيل هذه الأحزاب لتطلعات المواطنين، وجاءت النتيجة متباينة من جهة اختلاف وجهات النظر بين أعضاء الأحزاب والمواطنين الأردنيين في النظر إلى الأحزاب الفاعلة.

السؤال الرابع : إلى أي مدى تؤمن الأحزاب السياسية الأردنية بالديمقراطية كوسيلة للوصول إلى السلطة واتخاذ القرار أو حتى تغييره؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب التكرارات والنسب المئوية وتطبيق اختبار مربع كاي للكشف عن وجود فروق في التكرارات لإجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال " إلى أي مدى تؤمن الأحزاب السياسية الأردنية بالديمقراطية كوسيلة للوصول إلى السلطة واتخاذ القرار أو حتى تغييره" ، الجداول (١٦) تبين ذلك:

جدول (١٦)

التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد عينة الدراسة على إيمان الأحزاب السياسية الأردنية بالديمقراطية كوسيلة للوصول إلى السلطة واتخاذ القرار أو حتى تغيره.

الرقم	بديل الإجابة	التكرار	النسبة المئوية	قيمة مربع كاي	الدلالة الإحصائية
١	نعم	١٧٤	٦٥,٩	١٢٨,٨١	٠,٠٠
٢	لا	٥٦	٢١,٢		
٣	لا أدري	٣٤	١٢,٩		
المجموع		**٢٦٤**	١٠٠,٠		

يظهر من جدول (١٦) أن قيمة اختبار مربع كاي بلغت (١٢٨.٨١) وهي قيمة دالة إحصائيا وهذا يدل على وجود فروق في قيم التكرارات لإجابات أفراد عينة الدراسة على بدائل سؤال هل تؤمن الأحزاب السياسية الأردنية بالديمقراطية كوسيلة للوصول إلى السلطة واتخاذ القرار أو حتى تغييره وكان أعلاها للبديل "نعم" بتكرار بلغ ١٧٤ وهذا يدل على إيمان الأحزاب

السياسية الأردنية بالديمقراطية كوسيلة للوصول إلى السلطة واتخاذ القرار أو حتى تغييره بدرجة كبيرة تصل نسبتها (٦٥.٩%).

السؤال الخامس: هل نظرة أعضاء الأحزاب الأردنية عموماً للأحزاب سلبية أم إيجابية، وما مدى مشاركتهم في مؤسسات المجتمع المحلي المختلفة ؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب التكرارات والنسب المئوية وتطبيق اختبار مربع كاي للكشف عن وجود فروق في التكرارات لإجابات أفراد عينة الدراسة على سؤال "هل أنت مقتنع بالعمل الحزبي"، جدول (١٧) يبين ذلك:

جدول (١٧)

التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد عينة الدراسة على مدى الاقتناع بالعمل الحزبي.

الرقم	بديل الإجابة	التكرار	النسبة المئوية	قيمة مربع كاي	الدلالة الإحصائية
١	نعم	٢٤٠	٩٠,٩	١٧٦,٧٢	٠,٠٠
٢	لا	٢٤	٩,١		
المجموع		**٢٤٠**	**%١٠٠**		

يظهر من جدول (١٧) أن قيمة الاختبار مربع كاي بلغت (١٧٦.٧٢) وهي قيمة دالة إحصائياً وهذا يدل على وجود فروق في قيم التكرارات لإجابات أفراد عينة الدراسة على بدائل سؤال أنت مقتنع بالعمل الحزبي وكان أعلاها للبديل "نعم" وهذا يدل أن نظرة أعضاء الأحزاب للعمل الحزبي نظرة إيجابية.

كما تم حساب التكرارات والنسب المئوية وتطبيق اختبار مربع كاي للكشف عن وجود فروق في التكرارات لإجابات أفراد عينة الدراسة على سؤال "هل تنتمي إلى أي جمعية تعاونية ، نقابية ، مؤسسة مجتمع مدني"، جدول (١٨) يبين ذلك:

جدول (١٨)

التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد عينة الدراسة الانتماء الى الجمعيات التعاونية والنقابية ومؤسسات المجتمع المحلي.

الرقم	بديل الإجابة	التكرار	النسبة المئوية	قيمة مربع كاي	الدلالة الإحصائية
١	نعم	١٨٠	٦٨,٢	٣٢٣,٠٠	٠,٠٠
٢	لا	٨٤	٣١,٨		
المجموع		٢٦٤	١٠٠,٠		

يظهر من جدول (١٨) أن قيمة الاختبار مربع كاي بلغت (٣٢٣.٠٠) وهي قيمة دالة إحصائيا وهذا يدل على وجود فروق في قيم التكرارات لإجابات أفراد عينة الدراسة على بدائل سؤال هل تنتمي إلى أي جمعية تعاونية ، نقابية ، مؤسسة مجتمع مدني ، وكان أعلاها للبديل "نعم" وهذا يدل أن نسبة الحزبيين الذين لديهم انتماء إلى الجمعيات التعاونية ، نقابية ، مؤسسة مجتمع مدني عالية وتجاوزت النصف حيث بلغت ٦٨.٢%، ويدل هذا على مساهمة جيدة لأعضاء الأحزاب السياسية الأردنية في الحياة العامة، وبالإضافة إلى إثرائه مؤسسات المجنمع المدني فإنه أيضاً يدفع العجلة الحزبية إلى الأمام من جهة الترويج للأحزاب بين المواطنين.

كما تم حساب التكرارات والنسب المئوية وتطبيق اختبار مربع كاي للكشف عن وجود فروق في التكرارات لإجابات أفراد عينة الدراسة على سؤال " هل تشارك بالمظاهرات السياسية والوطنية والاعتصامات الحاشدة التي تنظمها الأحزاب "، جدول (١٩) يبين ذلك:

جدول (١٩)

التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد عينة الدراسة هل تشارك بالمظاهرات السياسية والوطنية والاعتصامات الحاشدة التي تنظمها الأحزاب.

الرقم	بديل الإجابة	التكرار	النسبة المئوية	قيمة مربع كاي	الدلالة الإحصائية
١	نعم	٢٠٤	٧٧,٣	٢٣١,٦٣	٠,٠٠
٢	لا	٢٠	٧,٦		
٣	أحيانا	٤٠	١٥,٢		
المجموع		٢٦٤	١٠٠,٠		

يظهر من جدول (١٩) أن قيمة الاختبار مربع كاي بلغت (٢٣١.٦٣) وهي قيمة دالة إحصائيا وهذا يدل على وجود فروق في قيم التكرارات لإجابات أفراد عينة الدراسة على بدائل سؤال "هل تشارك بالمظاهرات السياسية والوطنية والاعتصامات الحاشدة التي تنظمها الأحزاب" وكان أعلاها للبديل "نعم" وهذا يدل أن نسبة الحزبيين الذين يشاركون بالمظاهرات السياسية والوطنية والاعتصامات الحاشدة التي تنظمها الأحزاب عالية وتجاوزت النصف حيث بلغت ٧٧.٣% وهذا يدل على ارتفاع الهم الحزبي لدى أعضاء الأحزاب الأردنية، وعلى رغبتهم في تحسين مستوى أحزابهم وتخليصها من حالة الضعف العام التي تعيشها.

السؤال السادس: ما هي أهم أسباب عزوف الشارع الأردني عن الانتساب للأحزاب؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حصر إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال المفتوح الذي كان يطلب من المستجيب وضع ثلاثة أسباب لعزوف الشارع الأردني عن الانتساب للأحزاب، وقد تم استخلاص (١٠) أسباب كانت التكرارات والنسب المئوية لها كما يوضح ذلك جدول (٢٠):

جدول (٢٠)

التكرارات والنسب المئوية لعزوف الشارع الأردني عن الانتساب للأحزاب مرتبة ترتيبا تنازليا.

الرقم	سبب العزوف	التكرار	النسبة
١	الجهل وقلة ثقافة وقناعة المواطنين بالعمل الحزبي والأحزاب "أسباب ثقافية"	٢٦٨	٠,٤٩
٢	أسباب أمنية وحكومية والتخوف من وعلى المستقبل العملي وعدم التأقلم مع النظام السياسي "الخوف الدائم".	٧٢	٠,١٣
٣	قلة الوقت وعدم لمس الآثار الإيجابية للأحزاب وعدم فاعليتها	٤٦	٠,٠٨
٤	عدم وجود الأحزاب بشكل فعلي وضعف الأداء الحزبي	٤٠	٠,٠٧
٥	ضعف وسائل الإعلام في الترويج للأحزاب وعدم قدرة الأحزاب عن تسويق نفسها وضعف الإدارة الداخلية للأحزاب وعدم نضوج الأحزاب ووضوح أهدافها	٣٣	٠,٠٦
٦	ضعف التشريعات وضغط الحكومات والأبعاد العشائرية واللامبالاة	٢٩	٠,٠٥
٧	الوضع الاقتصادي السيئ السائد في البلاد وسوء الأوضاع الاقتصادية للأحزاب.	٢٦	٠,٠٥
٨	ضغوط الأهل والمجتمع وصعوبة التأقلم مع الوضع المعيشي والمادي الصعب	١١	٠,٠٢
٩	التخطيط الصهيوني للأحزاب والبعد عن الحياة السياسية وعدم رغبة الدولة بزيادة قوة الأحزاب	١٠	٠,٠٢
١٠	عدم جدوى الأحزاب وقلة تحقيقها للطموح البشري وغياب الديمقراطية وتأهيل المواطنين للعمل السياسي	٩	٠,٠٢

يظهر من جدول (٢٠) أن أبرز ثلاثة أسباب لعزوف الشارع الأردني عن الانتساب للأحزاب كانت:

١- الجهل وقلة ثقافة وقناعة المواطنين بالعمل الحزبي والأحزاب "أسباب ثقافية" بنسبة (٤٩%).

٢- أسباب أمنية وحكومية والتخوف من وعلى المستقبل العملي وعدم التأقلم مع النظام السياسي "الخوف الدائم". بنسبة (١٢%).

٣- قلة الوقت وعدم لمس الآثار الايجابية للأحزاب وعدم فاعليتها بنسبة (٨%).

السؤال السابع: إلى أي مدى تؤثر الضغوط السياسية من قبل الحكومات المتعاقبة نحو الأحزاب ، وهل الحريات الممنوحة كافية لتعزيز الحياة الحزبية ؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب التكرارات والنسب المئوية وتطبيق اختبار مربع كاي للكشف عن وجود فروق في التكرارات لإجابات أفراد عينة الدراسة على سؤال "هل تمارس الحكومات المتعاقبة ضغوطات سياسية على الأحزاب بهدف إعاقتها"، جدول (٢١) يبين ذلك:

جدول (٢١)

التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد عينة الدراسة على مدى ممارسة الحكومات ضغوطات على الأحزاب بهدف إعاقتها.

الرقم	بديل الإجابة	التكرار	النسبة المئوية	قيمة مربع كاي	الدلالة الإحصائية
١	نعم	٢٢١	%٨٣,٧	٣٠١,٦٥	٠,٠٠
٢	لا	٢٤	%٩,١		
٣	لا ادري	١٩	%٧,٢		
المجموع		**٢٦٤**	**%١٠٠**		

يظهر من جدول (٢١) أن قيمة اختبار مربع كاي بلغت (٣٠١.٦٥) وهي قيمة دالة إحصائياً وهذا يدل على وجود فروق في قيم التكرارات لإجابات أفراد عينة الدراسة على بدائل سؤال مدى ممارسة الحكومات ضغوطات على الأحزاب بهدف إعاقتها وكان أعلاها للبديل "نعم" وهذا يدل على أن الحكومات المتعاقبة من رؤية أعضاء الأحزاب الأردنية قامت بممارسة ضغوطات على الأحزاب بهدف إعاقتها.

كما تم حساب التكرارات والنسب المئوية وتطبيق اختبار مربع كاي للكشف عن وجود فروق في التكرارات لإجابات أفراد عينة الدراسة على سؤال " هل تؤيد قانون الأحزاب السياسية المعمول به حالياً والذي قلص عدد الأحزاب إلى أكثر من النصف "، جدول (٢٢) يبين ذلك:

جدول (٢٢)

التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد عينة الدراسة هل تؤيد قانون الأحزاب السياسية المعمول به حالياً والذي قلص عدد الأحزاب إلى أكثر من النصف.

الرقم	بديل الإجابة	التكرار	النسبة المئوية	قيمة مربع كاي	الدلالة الإحصائية
١	نعم	٧٦	٢٨,٨	١٢٣,٥٦	٠,٠٠
٢	لا	١٦٧	٦٣,٣		
٣	لا ادري	٢١	٨,٠		
المجموع		**٢٦٤**	**١٠٠,٠**		

يظهر من جدول (٢٢) أن قيمة الاختبار مربع كاي بلغت (١٢٣.٥٦) وهي قيمة دالة إحصائيا وهذا يدل على وجود فروق في قيم التكرارات لإجابات أفراد عينة الدراسة على بدائل سؤال " هل تؤيد قانون الأحزاب السياسية المعمول به حالياً والذي قلص عدد الأحزاب إلى أكثر من النصف " حيث بلغت نسبة إجابات أفراد عينة الدراسة على الخيار "لا" أكثر من نصف العينة وتحديداً (٦٣.٣%) وهذا يدل على عدم تأييد قانون الأحزاب السياسية المعمول به حالياً والذي قلص عدد الأحزاب إلى أكثر من النصف بشكل كبير ، ويشير ذلك إلى مدى نقمة الأحزاب على

هذا القانون الذي كلفهم الكثير من المتاعب للمواصلة في العمل الحزبي، كما أنه يشير إلى اعتبارهم هذا القانون نوعاً من المعوقات التي تضعها الحكومة أمامهم لعرقلة مسيرتهم السياسية.

السؤال الثامن: هل تعني قدرة الأحزاب على الوصول إلى البرلمان أنها كافية للحكم على الأحزاب بأنها فاعلة وقوية، وهل الأحزاب الأردنية بجميع كوادرها جاهزة لممارسة السلطة؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب التكرارات والنسب المئوية وتطبيق اختبار مربع كاي للكشف عن وجود فروق في التكرارات لإجابات أفراد عينة الدراسة على سؤال "هل قدرة الأحزاب للوصول إلى البرلمان يعني أن هذه الأحزاب فاعلة وقوية"، جدول (٢٣) يبين ذلك:

جدول (٢٣)

التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد عينة الدراسة على أن فاعلية الأحزاب وقوتها تعتمد على وصول الأحزاب إلى البرلمان.

الرقم	بديل الإجابة	التكرار	النسبة المئوية	قيمة مربع كاي	الدلالة الإحصائية
١	نعم	١٤٥	%٥٤,٩	١٠٢,٤٣	٠,٠٠
٢	لا	١٠٥	%٣٩,٨		
٣	لا ادري	١٤	%٥,٣		
المجموع		**٢٦٤**	**%١٠٠**		

يظهر من جدول (٢٣) أن قيمة اختبار مربع كاي بلغت (١٠٢.٤٣) وهي قيمة دالة إحصائياً وهذا يدل على وجود فروق في قيم التكرارات لإجابات أفراد عينة الدراسة على بدائل سؤال "هل قدرة الأحزاب للوصول إلى البرلمان يعني أن هذه الأحزاب فاعلة وقوية" وكان أعلاها للبديل "نعم" وهذا يدل على أن فاعلية الأحزاب وقوتها تعتمد على وصول الأحزاب البرلمان.

كما تم حساب التكرارات والنسب المئوية وتطبيق اختبار مربع كاي للكشف عن وجود فروق في التكرارات لإجابات أفراد عينة الدراسة على سؤال " هل الأحزاب الأردنية بجميع كوادرها جاهزة لممارسة السلطة "، جدول (٢٤) يبين ذلك:

جدول (٢٤)

التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد عينة الدراسة هل الأحزاب الأردنية بجميع كوادرها جاهزة لممارسة السلطة.

الرقم	بديل الإجابة	التكرار	النسبة المئوية	قيمة مربع كاي	الدلالة الإحصائية
١	نعم	٦١	٢٣,١	١٥٩,٧٠	٠,٠٠
٢	لا	١٨٢	٦٨,٩		
٣	لا ادري	٢١	٨,٠		
المجموع		**٢٦٤**	**١٠٠,٠**		

يظهر من جدول (٢٤) أن قيمة الاختبار مربع كاي بلغت (١٥٩.٧٠) وهي قيمة دالة إحصائيا وهذا يدل على وجود فروق في قيم التكرارات لإجابات أفراد عينة الدراسة على بدائل سؤال " هل الأحزاب الأردنية بجميع كوادرها جاهزة لممارسة السلطة " وكان الخيار "لا" هو الأعلى بنسبة (٦٨.٩%)، وهذا يدل على ضعف جاهزية الأحزاب بكوادرها لممارسة السلطة، وهذه النتيجة تتوافق مع دراسة **مركز الدراسات الاستراتيجية (٢٠٠٨)**، حيث جاء فيها بأن ٧٥% لعام ٢٠٠٨ و٨٠% لعام ٢٠٠٧ و٩٠.٤% لعام ٢٠٠٦ من المواطنين يرون أنه لا يوجد بين الأحزاب من هو قادر على ممارسة السلطة، أو تشكيل حكومة، وهذا يبين مدى قصور الأحزاب عن ممارسة السلطة.

إضافة لذلك تم حساب التكرارات والنسب المئوية وتطبيق اختبار مربع كاي للكشف عن وجود فروق في التكرارات لإجابات أفراد عينة الدراسة على سؤال "هل عدم مشاركة المرأة في الأحزاب يقلل من مستوى الأداء عند الأحزاب "، جدول (٢٥) يبين ذلك:

جدول (٢٥)

التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد عينة الدراسة هل عدم مشاركة المرأة في الأحزاب يقلل من مستوى الأداء عند الأحزاب.

الرقم	بديل الإجابة	التكرار	النسبة المئوية	قيمة مربع كاي	الدلالة الإحصائية
١	نعم	١٣٠	٤٩,٢	٨٢,٤٣	٠,٠٠
٢	لا	١١٥	٤٣,٦		
٣	لا ادري	١٩	٧,٢		
المجموع		**٢٦٤**	**١٠٠,٠**		

يظهر من جدول (٢٥) أن قيمة الاختبار مربع كاي بلغت (٨٢.٤٣) وهي قيمة دالة إحصائيا وهذا يدل على وجود فروق في قيم التكرارات لإجابات أفراد عينة الدراسة على بدائل سؤال " هل عدم مشاركة المرأة في الأحزاب يقلل من مستوى الأداء عند الأحزاب" حيث بلغت نسبة إجابات أفراد عينة الدراسة على الخيار " لا " (٤٩.٢%) وهذا يدل على أن عدم مشاركة المرأة في الأحزاب يقلل بشكل ملحوظ من مستوى أداء الأحزاب، والدراسات تشير إلى تدني مستوى مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية كما بينت، وبالتالي فإن هذا يقلل من جاهزية الأحزاب للتأثير في الحياة السياسية.

السؤال التاسع: ما هي سبل تجاوز حالة الضعف العام للأحزاب السياسية الأردنية ؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لسبل تجاوز حالة الضعف العام للأحزاب السياسية الأردنية، جدول (٢٦) يبين ذلك:

جدول (٢٦)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات سبل تجاوز حالة الضعف العام للأحزاب الأردنية السياسية والمجموع الكلي لهما.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
١.	فتح المجال للأحزاب للمشاركة في السلطة	٣,٧٠	١,٢٣	١
٢.	إعادة النظر في البرامج المقدمة من الأحزاب وتطويرها بما يتلاءم مع المرحلة	٣,٦٩	١,١٤	٢
٣.	السماح للأحزاب التحرك بحرية وفقاً للدستور دون أي ملاحقات أمنية	٣,٦٧	١,٣١	٣
٤.	استبدال نظام الصوت الواحد الحالي بنظام القائمة	٣,٦٦	١,٣١	٤
٥.	تعزيز مفاهيم الديمقراطية كالحوار والتعددية واحترام القانون ونبذ العنف والسلبية	٣,٦٥	١,٢٢	٥
٦.	تعديل القوانين المعنية بالمؤسسات والتي تحظر العمل الحزبي على أفرادها	٣,٦٢	١,٢٣	٦
٧.	دعم الأحزاب ببرامج تنموية وإدارية وكذلك توفير دعم مالي	٣,٥٧	١,٢٤	٧
٨.	إقرار قانون انتخاب جديد يفرض الترشح للانتخابات تحت لائحة حزبية	٣,٥٤	١,٢٩	٨
٩.	قطع أي صلة تنظيمية لأي من الأحزاب بالخارج	٣,٤١	١,٢٦	٩
	المجموع الكلي/ سبل تجاوز حالة الضعف العام للأحزاب الأردنية السياسية	٣,٦١	١,٠٨	

يظهر من جدول (٢٦) أن المتوسط الحسابي للمجموع الكلي/ سبل تجاوز حالة الضعف العام للأحزاب الأردنية السياسية بلغ (٣.٦١)، وهي قيمة متوسطة للتقييم من مجمل فقرات سبل تجاوز حالة الضعف العام للأحزاب الأردنية السياسية والبالغة (٩) فقرات، وتراوحت قيم المتوسطات الحسابية لفقرات سبل تجاوز حالة الضعف العام للأحزاب الأردنية السياسية بين (٣.٤١ – ٣.٧٠)، وكان أعلاها لفقرة رقم (١) بمتوسط حسابي ٣.٧٠ وتنص " فتح المجال للأحزاب للمشاركة في السلطة"، وذلك يحتاج لتضافر الجهود الحكومية والشعبية لإيجاد بيئة مناسبة تبدأ فيها الأحزاب بالعمل من جديد.

يليها فقرة رقم (٢) بمتوسط حسابي بلغ ٣.٦٩ وتنص الفقرة " إعادة النظر في البرامج المقدمة من الأحزاب وتطويرها بما يتلاءم مع المرحلة " ، وهذا يبين مدى غموض برامج الأحزاب الراجع إلى ضعفها لطرحها لذاتها في الشارع السياسي الأردني.

بينما أدنى متوسط حسابي كان لفقرة رقم (٩) بمتوسط حسابي بلغ ٣.٤١ ونصت الفقرة " قطع أي صلة تنظيمية لأي من الأحزاب بالخارج "، وتفيد هذه الفقرة بأن صلة الأحزاب بتنظيمات خارجية يزيد من التدخلات الخارجية ويضعف العمل السياسي والحزبي وبالتالي فإن قطعه من شأنه أن يؤدي إلى تنمية للحياة الحزبية.

المبحث الثالث: أبرز نتائج الدراسة

خلصت هذه الدراسة لمجموعة من النتائج، ومن أبرزها وأهمها التالي:

- تبين من الدراسة أن الأحزاب السياسية تعيش في الفترة الراهنة مرحلة ضعف عام على مستوى المساهمة في الحياة السياسية ، وعلى مستوى القدرة على الاستمرار في العمل السياسي ، والغالبية العظمى من أعضاء الأحزاب السياسية الأردنية ينظرون إلى أحزابهم على انها أحزاب ضعيفة وضئيلة المساهمة .

- أظهرت الدراسة أن هناك أحزاباً سياسية تفوق بعض الأحزاب في قدراتها التنظيمية والسياسية بشكل كبير على غيرها من الأحزاب السياسية، الأمر الذي يصنع هوة في المنافسة بين الاحزاب والمساهمة في العمل السياسي.

- دلت الدراسة على تفشي النزعة العشائرية أو الجهوية أو الإقليمية بين المواطنين الأردنية، والغالبية العظمى من أعضاء الأحزاب السياسية الأردنية يرون أنها تعرقل عمل الأحزاب بشكل كبير وملحوظ، كما بينت الدراسة أن تشكيل كثير من الأحزاب جاء على أساس الانتماءات العشائرية.

- يرى غالبية الحزبيين أن الأجهزة الإعلامية الرسمية تساهم إلى حد كبير في تشويه صورة الأحزاب أمام المواطنين الأردنيين، الأمر الذي كان من شأنه تراجع الأحزاب السياسية في عملها السياسي.

- بينت الدراسة أن غالبية أعضاء الاحزاب يرون بأن الشباب الأردني عازف عن الالتحاق والانضمام إلى الأحزاب، كما يرون أن أحد الأسباب الرئيسية لعزوفهم عن الانتساب للأحزاب هو مستقبلهم الوظيفي الذي يخافون عليه كثيراً، وأيضاً يرى غالبية الحزبيين بأن جهود أحزابهم الرامية لاستقطاب الشباب قاصرة وقليلة ولا تكفي لإقناعهم بالعمل الحزبي.

- يرى الحزبيون أن البرامج السياسية التي تقدمها الأحزاب في عملها ، ضعيفة وغير واضحة ، وتتسم بالغموض والعمومية كما تعتمد على الطرق الكلاسيكية والقديمة ، ولا تواكب التطور الكبير للتكنولوجيا المتنوعة في شتى المناحي والمجالات.

- يعتقد غالبية الحزبيين أن انتقاد الإجراءات الحكومية أو الاختلاف معها في الرأي يعرض الفرد لعواقب أمنية أو معيشية، مما يعطي مؤشراً سلبياً للعمل الحزبي والسياسي.
- دلت الدراسة على أن الملاحقات الأمنية تحد وبشكل كبير من المشاركة والانضمام إلى الأحزاب الأردنية.
- أظهرت الدراسة أن قانون الانتخاب المعمول به في الأردن حالياً، يحد وبشكل كبير من دور الأحزاب في الحياة السياسية الأردنية.
- يرى غالبية أعضاء الأحزاب أن الحريات الممنوحة للأحزاب الأردنية غير كافية لتنمية الحياة الحزبية .
- أوضحت الدراسة أن الاحزاب السياسية حتى الأكثر فاعلية منها لم تستطع إلى حد هذا اليوم اتخاذ القرار أو التأثير فيه ، وذلك إلى حد كبير بلغت نسبته ٧٣.١%.
- جاء "حزب جبهة العمل الإسلامي" في المرتبة الأولى في اختبار الأحزاب الأكثر فاعلية في الحياة السياسية بنسبة ٩١.٦% من إجمالي العينة، تلاه "الحزب الشيوعي" بنسبة ١٧.٤%، بينما الحزب الثالث كان "الوحدة الشعبية" بنسبة ١٤.٧%، ثم جاء الحزب الوطني الدستوري بنسبة ١٢.٨%، وخامساً حل حزب حشد بنسبة ١٢.١%.
- بينت الدراسة أن الأحزاب السياسية الأردنية تؤمن بالديمقراطية كوسيلة للوصول إلى السلطة واتخاذ القرار أو حتى تغييره بدرجة كبيرة تصل نسبتها (٦٥.٩%).
- كشفت الدراسة عن أن نظرة أعضاء الأحزاب للعمل الحزبي بكل تفاصيله هي نظرة إيجابية، وأنهم غالبيتهم مقتنع بالعمل الحزبي بنسبة كبيرة تصل ٩٠.٩%.
- أظهرت الدراسة أن نسبة الحزبيين الذين لديهم انتماء للجمعيات التعاونية ، نقابية ، مؤسسة مجتمع مدني عالية وتجاوزت النصف حيث بلغت ٦٨.٢%، ويدل هذا على مساهمة جيدة لأعضاء الأحزاب السياسية الأردنية في الحياة العامة.
- بينت الدراسة أن نسبة الحزبيين الذين يشاركون بالمظاهرات السياسية والوطنية والاعتصامات الحاشدة التي تنظمها الأحزاب عالية وتجاوزت النصف حيث بلغت ٧٧.٣% .

- عرضت الدراسة أبرز ثلاثة أسباب لعزوف الشارع الأردني عن الانتساب للأحزاب وهي التالية :

١. الجهل وقلة ثقافة وقناعة المواطنين بالعمل الحزبي والأحزاب "أسباب ثقافية" بنسبة (٤٩%).
٢. أسباب أمنية وحكومية والتخوف من وعلى المستقبل العملي وعدم التأقلم مع النظام السياسي "الخوف الدائم". بنسبة (١٢%).
٣. قلة الوقت وعدم لمس الآثار الايجابية للأحزاب وعدم فاعليتها بنسبة (٨%).

- يرى أعضاء الأحزاب الأردنية أن الحكومات المتعاقبة قامت بممارسة ضغوطات على الأحزاب بهدف إعاقتها،بنسبة عالية تصل ٨٣.٧%.

- أظهرت الدراسة أن غالبية أفراد الأحزاب الأردنية وبنسبة تصل (٦٣.٣%) لا يؤيدون قانون الأحزاب السياسية المعمول به حالياً ، ويشير ذلك إلى مدى نقمة الأحزاب على هذا القانون الذي كلفهم الكثير من المتاعب للمواصلة في العمل الحزبي، وهم على الدوام يطالبون بتغييره أو تعديله.

- تشير الدراسة إلى أن قدرة الأحزاب على الوصول إلى البرلمان يعني أن هذه الأحزاب فاعلة وقوية، ودل هذا الاستنتاج على أن فاعلية الأحزاب وقوتها تعتمد على وصول الأحزاب البرلمان، ويراه الحزبيون بنسبة تتجاوز النصف ٥٤.٩%.

- أظهرت الدراسة ضعف جاهزية الأحزاب بكوادرها لممارسة السلطة حيث ترى العينة بنسبة (٦٨.٩%)، أن كوادر الأحزاب غير قادرة بعد على ممارسة السلطة .

- أفادت الدراسة أن عدم مشاركة المرأة في الأحزاب يقلل بشكل ملحوظ من مستوى أداء الأحزاب، وبلغت نسبة الاستطلاع ٤٩.٢% .

المبحث الرابع: توصيات الدراسة

بعد إتمام هذه الدراسة، فإن الباحث يقدم مجموعة من التوصيات، وهي كالتالي:

- فتح المجال للأحزاب للمشاركة في السلطة السياسية، من خلال إعطائها الفرصة في الحقائب الوزارية.
- إعادة النظر في البرامج المقدمة من الأحزاب وتطويرها بما يتلاءم مع متطلبات المرحلة.
- السماح للأحزاب بالتحرك بحرية وفقاً للدستور دون أي ملاحقات أمنية.
- إقرار قانون انتخاب جديد يتم بموجبه استبدال نظام الصوت الواحد الحالي بنظام القائمة ، ويفرض الترشح للانتخابات تحت لائحة حزبية.
- تعديل قانون الأحزاب السياسية المعمول به حالياً إلى قانون آخر يمنح الأحزاب مزيداً من الحريات ، ويسهل العمل الحزبي في الأردن .
- تعزيز مفاهيم الديمقراطية كالحوار والتعددية واحترام القانون ونبذ العنف والسلبية ، بين الأحزاب والحكومة.
- تعديل القوانين المعنية بالمؤسسات والتي تحظر العمل الحزبي على أفرادها
- دعم الأحزاب ببرامج تنموية وإدارية وكذلك توفير دعم مالي .
- قطع أي صلة تنظيمية لأي من الأحزاب بالخارج .
- توقف الأحزاب عن العمل تحت مظلة العشائر، والعمل الدؤوب على التخلص من العشائرية والجهوية والإقليمية.
- عقد ندوات ومؤتمرات من شأنها تقليل الهوة والفجوة بين التيارات السياسية العقدية الموجودة على الساحة كالإسلامي والقومي والشيوعي.
- تفعيل دور وزارة التنمية السياسية في دعم الأحزاب حتى تتمكن من العمل منفردة ضمن إطار العمل الحزبي.

- تفعيل دور المؤسسات التعليمية والتربوية في توضيح مفهوم الحزب للمواطنين بدلاً من حظرها على الأحزاب.
- الاسترشاد بتجارب بعض الدول الغربية والعربية في العمل الحزبي ، وتفعيل برامج مشتركة للنهوض بالواقع الداخلي .
- تصحيح صورة الأحزاب أمام المجتمع المحلي من خلال أجهزة الإعلام الرسمية ،والدفع باتجاه ترويج الأحزاب من خلال الإعلام الرسمي الخاص.
- تفريغ لكوادر لممارسة العمل الحزبي دون أن يكون الوقت والمال عائقاً عن ذلك .
- تنشيط الأحزاب إعلامياً من خلال دفعها إلى إنشاء الصحف والإذاعات والقنوات التلفزيونية ، التي تمكنها من الانتشار بين الناس.
- اندماج الأحزاب ببعضها ما يعطيها فرصة لتقوية أعمالها.

قائمة المراجع :

- أبو رمان ، محمد (٢٠٠٧)، **الانتخابات الأردنية: تقويض الإخوان يقوي الحركات الراديكالية**، مداخلة في ندوة أعدتها مؤسسة كارنيغي للدراسات منشورة إلكترونياً ، استخرجت بتاريخ : ٢٠٠٨/١١/١، على الرابط الإلكتروني :
http://www.carnegie-mec.org/arabic/NewsDetailsAr.aspx?ID=709&MID=371&PID=35

- أبو رمان ، محمد سليمان (٢٠٠٣) ، **دور العامل العشائري في الانتخابات النيابية**، مقال منشور على موقع الجزيرة نت على الرابط الإلكتروني ـ (www.aljazeera.net/exerses)،

- أبو رمان ، حسين (٢٠٠٣) ، **قراءة أولية في الانتخابات النيابية ٢٠٠٣ ،مجلة قضايا المجتمع المدني** ، (١٥)، ص: ١٢

- انكلوبيديا ، موقع الموسوعة الإلكترونية ، استخرجت المادة في :٢٠٠٨/١٢/١ من الرابط الإلكتروني : (encyclopedian.com/pa/parliament.html)

- البنا، حسن(١٩٨٨)، **مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا**، مطابع الوفاء، المنصورة، مصر.

- بادي، بيرتراند (٢٠٠١)، **التنمية السياسية**، مؤسسة الانتشار العربي و تالة للطباعة والنشر: ليبيا.

- بومبر، جيرالد(١٩٩٩)، **مفاهيم الأحزاب السياسة للديمقراطية الأمريكية (عواطف ومصالح)**، دار النسر: عمان، الأردن.

- جرادات، مهدي(٢٠٠٦)، **الأحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي**، دار أسامة، عمان، الأردن.

- ٩.الجريدة الرسمية (٢٠٠٣)، **نظام الهيئة التدريسية في جامعة اليرموك** ، ع ٤٦٢٠ ،عمان، الأردن .

- الجريدة الرسمية (٢٠٠٧)، **نظام الهيئة التدريسية في الجامعة الاردنية** ، ع ٤٨٥٦ ، عمان، الأردن .

- الجريدة الرسمية (٢٠٠٧)، **نظام الخدمة المدنية** ، ع ٤٨٥٦ ، عمان، الأردن .

- الجريدة الرسمية (١٩٥٥)، **قانون الاحزاب السياسية** ، ع ١٢٢٣ ، عمان، الأردن.
- الجريدة الرسمية (١٩٩٢)، **قانون الاحزاب السياسية** ، ع ٣٨٥١ ، عمان، الأردن.
- الجريدة الرسمية (٢٠٠٧)، **قانون الاحزاب السياسية** ، ع ٤٨٢١ ، عمان، الأردن.
- حمادى، شمران (١٩٧٣)، **النظم السياسية**، دار الحرية للطباعة: بغداد ، العراق.
- الحوراني، هاني(١٩٩٥)،**قانون الأحزاب السياسية وتطور الحياة الحزبية ،** في. مركز الأردن الجديد(محرر)، المرشد الى الحزب السياسي ص (١٧ ـ ٣٦) ، عمان: دار سندباد.
- الحوراني، هاني(١٩٩٥)،الحياة **الحزبية الأردنية (المشكلات والآفاق)،** في.مركزالأردن الجديد(محرر) ، المرشد الى الحزب السياسي ص (١١٩ ـ ١٣٣) ، عمان: دار سندباد.
- الحوراني، هاني(٢٠٠٢)، **دراسات في الإنتخابات النيابية الاردنية ١٩٩٧**، دار سندباد، عمان ، الأردن .
- خشيم، مصطفى عبد الله (٢٠٠٢)، **مناهج وأساليب البحث العلمي**، دار الكتب الوطنية: بنغازي، ليبيا.
- خضر، طارق فتح الله (١٩٨٦)، **دور الأحزاب السياسية في ظل النظام النيابي(دراسة مقارنة)**، دار نافع للطباعة والنشر، القاهرة، مصر.
- خليل، محمد صبري (٢٠٠٥)، **دور البرلمان و الأحزاب السياسية في التنمية السياسية في الأردن ١٩٨٩-٢٠٠٤**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- الخطيب، جمال(٢٠٠٣)، **الاحزاب السياسية الاردنية: الواقع والطموح، ندوة الاحزاب السياسية الاردنية الواقع والطموح**، مركز القدس للدراسات السياسية، عمان، الأردن ، ص: ١٨٧
- الدجاني، محمد سليمان، والدجاني، منذر سليمان(١٩٩٣)، **المدخل إلى النظام السياسي الأردني (أركانه ومقوماته)**، بالمينوبرس، عمان، الأردن.

- ديفرجيه، موريس(١٩٧٢)، **الأحزاب السياسية**،دار النهار للنشر : بيروت، لبنان.
- الربيع، أحمد ذيبان(١٩٩٢)، **السلوك الديمقراطي في ضوء التجربة الاردنية**، أحمد ذيبان الربيع، عمان ، الاردن)
- الروابدة، عبد الرؤوف(١٩٩٩)، **تحديات بناء هيكلية سياسية ديمقراطية في الأردن**، في. علي محافظة (محرر) ، الأحزاب والتعددية السياسية في الأردن ص(٤١ ـ ٤٦)، عمان : دار الفارس للنشر والتوزيع.
- دائر الإحصاءات العامة(٢٠٠٧)، **تقريرالنشرة الإحصائية العامة لعام ٢٠٠٧**،استخرجت بتاريخ ٢٠٠٩/٦/٢٠ على الرابط الإلكتروني : (www.dos.gov.jo/jorfig/2007)
- الزركلي ، خير الدين (١٩٢٥)، **عامان في عمان**، مكتبة العرب، القاهرة، مصر.
- الزيات، عبد الحليم (٢٠٠٢)، **التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر .
- شكري، علي يوسف (٢٠٠٣)، **الأنظمة السياسية المقارنة**، ايتراك للنشر والتوزيع: القاهرة، مصر .
- شيما،إبراهيم عبد العزيز(١٩٨٢)،**مبادئ الأنظمة السياسية(الدول ـ الحكومات)**، الدار الجامعية للطباعة والنشر : بيروت، لبنان .
- الصرايرة، علي جميل (٢٠٠٧)، **معوقات التنمية السياسية في الأردن :دراسة ميدانية في لواء المزار الجنوبي** ، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- طاهر ، صلاح الدين (٢٠٠٧) ، **قراءة في مجريات ونتائج الانتخابات البلدية وتأثيرها على الانتخابات النيابية** ، مجلة قضايا المجتمع المدني ، (٤٦/٤٧)، ص: ٥ـ ٩ .
- عادل، أحمد (١٩٩٢)، **الأحزاب السياسية والنظم الانتخابية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب : القاهرة، مصر.
- عساف، نظام (١٩٩٨)، **الاحزاب السياسية الاردنية (١٩٩٢-١٩٩٤) : قضايا ومواقف**، مركز الريادة للمعلومات، عمان ، الأردن.
- عياد، رناد(١٩٩٢)، **التيارات السياسية في الاردن ونص قانون الاحزاب**، رناد الخطيب عياد، عمان ، الأردن.
- غالي، بطرس بطرس، وعيسى،محمود خيري (١٩٨٩)، **المدخل إلى علم السياسة**، مكتبة الانجلو المصرية: القاهرة، مصر.

- غانم، السيد عبد المطلب (١٩٨١)، **دراسة في التنمية السياسية**، مكتبة نهضة الشرق: القاهرة.
- غرايبة، ابراهيم (٢٠٠٣)، **الحركة الإسلامية في الأردن والانتخابات النيابية**، مقال منشور على موقع الجزيرة نت، استخرج بتاريخ، ٢٠٠٩/٧/٥، على الرابط التالي :

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/8B64F9D0-5737-40E7-BC6F-6989D03EFA7D.htm

- غولدمان، رالف (١٩٩٦)، **من الحرب إلى سياسة الأحزاب**، الأهلية للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.
- غيث، عزت (٢٠٠٢)، **دستور المملكة الأردنية الهاشمية لسنة ١٩٥٢م** ، دار قنديل للنشر والتوزيع،عمان ، الأردن.
- الفواعير، محمد رسول هشام (٢٠٠٦)، **إتجاهات طلبة الجامعات الأردنية نحو الأحزاب السياسية :دراسة ميدانية** ، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- القطاطشة، محمد حمد (٢٠٠٢)، **تطور الحياة السياسية في الأردن في عهد المغفور له جلالة الملك الحسين**، مركز سعد للخدمات ، عمان ، الأردن .
- كامل، نبيلة عبد الحليم(١٩٨١)، **الأحزاب السياسية في العالم المعاصر**، دار الفكر العربي: القاهرة.
- كيتيل، ريموند كارفيلد (١٩٦٠)، **العلوم السياسية**، مكتبة النهضة: بغداد، العراق
- الكيلاني، موسى زيد (١٩٩٥)، **الحركات الإسلامية في الأردن وفلسطين**، دار البشير للنشر والتوزيع،عمان ، الأردن.
- محافظة، علي (٢٠٠١)،**الديمقراطية المقيدة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
- المصالحة، محمد حمدان(٢٠٠٠)، **دراسة في البرلمانية الأردنية**، دارالحامد: عمان، الأردن.
- المصالحة، محمد حمدان(١٩٩٩)، **التجربة الحزبية السياسية في الاردن : دراسة تحليلية مقارنة بين تجربتي الخمسينات والتسعينات**، دار وائل، عمان ، الأردن.

- المعايطة، سميح (١٩٩٤)، **التجربة السياسية للحركة الاسلامية في الاردن : تقييم ورؤية مستقبلية**، دار البشير، عمان ، الأردن.
- مقابلة شخصية مع السيد داود قوجق أحد كبار جماعة الإخوان المسلمين في جمعية المركز الإسلامي ، بتاريخ : ٢٠٠٣/١١/٤م ، عمان ، الأردن)
- المناعسة، أيمن رضوان (٢٠٠٧)، **التنمية السياسية و الإصلاح السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية (١٩٨٩-٢٠٠٥)**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان ، الأردن .
- المنوفي، كمال (١٩٨٧)، **أصول النظم السياسية المقارنة**، شركة الربيعان للنشر والتوزيع: الكويت.
- موقع حزب الوسط الإسلامي ، استخرجت المادة في : ٢٠٠٩/٢/٢ من الرابط الإلكتروني : (wasatparty.org/web/modules)
- موقع عرب (٤٨)، فلسطين المحتلة ، **تقرير منشور حول أعداد اللاجئين الفلسطينيين في الخارج** ، استخرج بتاريخ: ٢٠٠٩/٤/٥ على الرابط الإلكتروني: (www.arabs48.com)
- موقع حزب جبهة العمل الإسلامي، الأردن، **تقرير أسماء الفائزين في الانتخابات النيابية ٢٠٠٧**،استخرج بتاريخ ٢٠٠٨/٣/٥،على الرابط الإلكتروني : http://www.jabha.net/NOWAB1.ASP
- موقع المخابرات الأمريكية ، **تقرير عن التقسيمات السكانية في الأردن** ، استخرجت المادة في : ٢٠٠٩/٦/٢٥ ، من الرابط الإلكتروني : (www.cia.gov/library/publications)
- موقع حزب الحياة الأردني ،استخرجت المادة بتاريخ:٢٠٠٩/٦/٢٩من الرابط الإلكتروني التالي:http://alhayahparty.com/index.php/home/gools_page
- موقع انتخابات مجلس النواب، على الرابط التالي : http://www.electionsjo.com/ESubject/DefaultSub.asp?seid=184
- مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان (٢٠٠٧)، **تقريرحول الانتخابات البلدية في الأردن بتاريخ ٢٠٠٧/٧/٣١**، دراسة منشورة إلكترونياً ، استخرجت بتاريخ : ٢٠٠٩/٧/١ على الرابط الإلكتروني التالي :

http://www.achrs.org/index.php?option=com_content&task=view&id=401&Itemid=198

- مركز عمان لحقوق الإنسان (٢٠٠٧) ، **تقرير حول انتخابات مجلس النواب الأردني الخامس عشر**، دراسة منشورة إلكترونياً ، استخرجت بتاريخ : ٢٠٠٩/٣/٢، على الرابط الإلكتروني :

http://www.achrs.org/index.php?option=com_content&task=view&id=402&Itemid=198

- مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية (٢٠٠٨)، **الديمقراطية في الأردن ٢٠٠٨** ، دراسة منشورة إلكترونياً، استخرجت بتاريخ : ٢٠٠٩/٥/١ ، من الرابط الإلكتروني: -http://www.css jordan.org/SubDefaultAr.aspx?PageId=36&PollType=2
- مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية (٢٠٠٦)، **الديمقراطية في الأردن ٢٠٠٦** ، دراسة منشورة إلكترونياً، استخرجت بتاريخ : ٢٠٠٩/١/١ ، من الرابط الإلكتروني:

http://www.css-jordan.org/SubDefaultAr.aspx?PageId=36&PollType=2

- مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية (1999)، **استطلاع للرأي حول الديموقراطية في الأردن ١٩٩٩** ، دراسة منشورة إلكترونياً، استخرجت بتاريخ : 2008/12/2 ، من الرابط الإلكتروني:

http://www.css-jordan.org/SubDefaultAr.aspx?PageId=36&PollType=2

- مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية (١٩٩٣)، **استطلاع للرأي حول الديموقراطية في الأردن ١٩٩٣** ، دراسة منشورة إلكترونياً، استخرجت بتاريخ : 2008/12/2 ، من الرابط الإلكتروني:

http://www.css-jordan.org/SubDefaultAr.aspx?PageId=36&PollType=2

- الموقع الإلكتروني، (parlementaire.jeeran.com)
- الموقع الإلكتروني، (www.islamonline.net)
- نقرش، عبد الله(١٩٩٢)، **التجربة الحزبية في الأردن**، لجنة تاريخ الأردن،عمان ،الأردن.

- نقرش،عبد الله (١٩٩٥)، **أثر التركيب السكاني في الأردن على التوجه الديمقراطي**، مجلة دراسات، ٢٢ أ (٤) ص: ١٥٠٠ ـ ١٥٢٠)
- هيجوت، ريتشارد(٢٠٠١)، **نظرية التنمية السياسية** ،مطبعة الجامعة الأردنية :الأردن.
- هيكل، السيد خليل (١٩٧٩)، **الأحزاب السياسية (فكرة ومضمون)**،مكتبة الطليعة: أسيوط ، مصر.
- وزارة الداخلية(٢٠٠٨)، **منشور حول أسماء الأحزاب المصوبة لأوضاعها بعد قانون الأحزاب رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٧**، وزارة الداخلية، عمان، الأردن .

المراجع الأجنبية :

- Burdeau,Georges(1966),**Traite de science politique**, Durand-Auzias, Paris.
- Charlot, Jean(1971), **Les partis politiques**, A. Colin, Paris.
- Duverger, Maurice(1973),**Les partis politiques/ Sciences politiques**,A.Colin, Paris.
- eldersveld, samuel(1964), **Political Parties**, chicago, band M. chally.

قائمة الملاحق :

الملحق رقم (١)

بسم الله الرحمن الرحيم

استبـانـــة

يقوم الباحث بإعداد دراسة حول " **التجربة الحزبية الراهنة وأثرها في الحياة السياسية الأردنية** " كمتطلب لدرجة الماجستير في العلوم السياسية، في الجامعة الأردنية في كلية الدراسات الدولية في الأردن، وتستهدف الاستبانة جميع أعضاء الاحزاب الاردنية، يرجى الإجابة على أسئلة الاستبانة بدقة وموضوعية، علماً بأن المعلومات التي سيتم الحصول عليها ستستخدم لغايات البحث العلمي فقط ، وستعامل البيانات في الاستبانة بسرية تامة.

شكرا لحسن تعاونكم

الباحث :

أحمد سلطان صالح نعامنة

Ahmad.n3amneh@gmail.com

يرجى وضع إشارة (x) داخل المربع الذي تختاره جوابا يعبر عنك، أو الأقرب لك.

☒ **الجزء الأول: - المتغيرات الديمغرافية:**

١. الجنس :

□ ذكر. □ أنثى.

٢. العمر :

□ من ١٨ ـ ٣٠. □ من ٣٠ ـ ٤٥. □ أكثر من ٤٥ سنة.

٣. المؤهل العلمي :

□ أقل من ثانوية عامة. □ ثانوية عامة. □ دبلوم. □ بكالوريوس. □ دبلوم عالي. □ ماجستير. □ دكتوراة.

٤. مستوى الدخل شهريا بالدينار الأردني :

□ أقل من 300 □ 300 – 600 □ أكثر من ٦٠٠

٥. المهنة :

□ موظف حكومي. □ موظف في القطاع الخاص. □ عمل حر. □ متقاعد مدني □ متقاعد عسكري □ عاطل عن العمل. □ أخرى: ....

٦. مكان السكن :

□ إقليم الوسط □ إقليم الشمال □ إقليم الجنوب

٧. السبب الرئيس لانضمامك للحزب :

□ دعوة صديق. □الرغبة بالعمل السياسي. □ضغوط عائلية.
□أخرى:.............................

٨. مدة انضمامك للحزب:

□اذكرها: ....

٩. هل تشارك بالمظاهرات السياسية والوطنية والاعتصامات الحاشدة التي تنظمها الأحزاب ؟

□ نعم. □لا □أحياناً

١٠. هل تنتمي إلى أي جمعية تعاونية ، نقابية ، مؤسسة مجتمع مدني ؟

□ نعم. □ لا.

١١. هل أنت مقتنع بالعمل الحزبي؟

□ نعم. □لا.

١٢. اذكر ثلاثة أسباب لعزوف المواطنين عن الانتساب للأحزاب؟

١. ....

٢. ....

٣. ....

١٣. هل وصلت الأحزاب الأكثر فاعلية في الحياة السياسية الأردنية إلى درجة اتخاذ القرار؟

□ نعم. □لا □لا أدري

١٤. اذكر أهم ثلاثة أحزاب فاعلة في الحياة السياسية الأردنية ؟

١. ....

٢. ....

٣. ....

١٥. هل تؤمن الأحزاب السياسية الأردنية بالديمقراطية كوسيلة للوصول إلى السلطة واتخاذ القرار أو حتى تغييره؟

□ نعم. □لا □لا أدري

١٦. هل تمارس الحكومات المتعاقبة ضغوط سياسية على الأحزاب الأردنية بهدف إعاقتها ؟

□ نعم. □لا □لا أدري

١٧. هل تؤيد قانون الأحزاب السياسية المعمول به حالياً والذي قلص عدد الأحزاب إلى أكثر من النصف ؟

□ نعم. □ لا. □ لا أدري

١٨. هل قدرة الأحزاب للوصول إلى البرلمان يعني أن هذه الأحزاب فاعلة وقوية ؟

□ نعم. □ لا. □ لا أدري

١٩. هل الأحزاب الأردنية بجميع كوادرها جاهزة لممارسة السلطة ؟

□ نعم. □ لا. □ لا أدري

٢٠. هل عدم مشاركة المرأة في الأحزاب يقلل من مستوى الأداء عند الأحزاب ؟

□ نعم. □ لا. □ لا أدري

❖ الجزء الثاني:- التقييم:

الرقم	الفقـــــرة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
أولاً: معالم الحياة الحزبية الراهنة						
١٠.	ضعف مساهمة الأحزاب في الحياة السياسية الأردنية					
١١.	البرامج التي تقدمها الاحزاب في الغالب تكون غير واضحة					
١٢.	ضعف القدرات التنظيمية للقيادات الحزبية الأردنية					
١٣.	تشويه الأوساط الإعلامية للأحزاب لدى الرأي العام الأردني					
١٤.	عزوف الشباب الأردني وخاصة الجامعي عن المشاركة في العمل الجزبي، وقلة الجهود المبذولة من الأحزاب بهدف استقطابهم					
١٥.	بعض الأحزاب السياسية في الأردن مشكوك في اتصالها مع الجهات الأمنية					
١٦.	بعض الأحزاب السياسية في الأردن مشكوك في تبعيتها لجهات خارجية					
١٧.	تفشي النزعة العشائرية أو الجهوية أو الإقليمية في المجتمع الأردني					
١٨.	مكانة الأحزاب في الأردن مرتبطة بالأمين العام للحزب					
١٩.	تفوق بعض الأحزاب على الأخرى بشكل كبير					
٢٠.	ضعف نسبة مشاركة المرأة في الأحزاب					
٢١.	الأحزاب غير قادرة على حشد الجماهير بالشكل الكافي					
ثانياً : أسباب ضعف وتراجع الأحزاب						
٢٢.	عزوف الشباب الأردني عن المشاركة في الأحزاب أحد أسبابه تخوفهم على مستقبلهم الوظيفي					
٢٣.	وزارة التنمية السياسية لا تطرح برامج قوية من شأنها تطوير العملية الحزبية					
٢٤.	العمل الحزبي في الاردن مرتبط بأشخاص أكثر من مفهوم العمل نفسه					
٢٥.	انتقاد الإجراءات الحكومية أو الاختلاف معها في الرأي يعرض الفرد لعواقب أمنية أو معيشية					
٢٦.	الحريات الممنوحة للأحزاب الأردنية غير كافية لتنمية الحياة الحزبية					
٢٧.	الحكومة الأردنية غير جادة في تفعيل العمل الحزبي في الاردن					
٢٨.	يحد قانون الانتخاب من دور الأحزاب السياسي في الأردن					

٢٩.	الأوضاع الاقتصادية الصعبة وانشغال المواطنين بلقمة العيش يضعف المشاركة الحزبية					
٣٠.	الملاحقات الأمنية تحد من المشاركة في الأحزاب					
٣١.	تشكيل كثير من الأحزاب على أساس الانتماءات العشائرية					
ثالثاً : سبل تجاوز حالة الضعف العام للأحزاب السياسية الأردنية						
٣٢.	قطع أي صلة تنظيمية لأي من الأحزاب بالخارج					
٣٣.	إقرار قانون انتخاب جديد يفرض الترشح للانتخابات تحت لائحة حزبية					
٣٤.	استبدال نظام الصوت الواحد الحالي بنظام القائمة					
٣٥.	تعديل القوانين المعنية بالمؤسسات والتي تحظر العمل الحزبي على أفرادها					
٣٦.	فتح المجال للأحزاب للمشاركة في السلطة					
٣٧.	السماح للأحزاب التحرك بحرية وفقاً للدستور دون أي ملاحقات أمنية					
٣٨.	إعادة النظر في البرامج المقدمة من الأحزاب وتطويرها بما يتلاءم مع المرحلة					
٣٩.	دعم الأحزاب ببرامج تنموية وإدارية وكذلك توفير دعم مالي					
٤٠.	تعزيز مفاهيم الديمقراطية كالحوار والتعددية واحترام القانون ونبذ العنف والسلبية					

الملحق رقم (٢)

تحكيم الاستبانة

تم إجراء اختبار الصدق لأداة جمع البيانات (الاستبانة) عن طريق تحكيم الاستبانة من قبل المختصين، وقد تم الأخذ بملاحظاتهم واقتراحاتهم، وهم:

أ.د. **نظام بركات /** أستاذ / قسم العلوم السياسية / جامعة اليرموك .

أ.د. **أحمد سعيد نوفل /** أستاذ / قسم العلوم السياسية / جامعة اليرموك.

الملحق رقم (٣)

منشور حول أسماء الأحزاب المصوبة لأوضاعها بعد قانون الأحزاب رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٧، صادر عن وزارة الداخلية

الرقم	اسم الحزب
.١	حزب جبهة العمل الإسلامي
.٢	حزب الشعب الديمقراطي (حشد)
.٣	حزب الوحدة الشعبية
.٤	حزب البعث العربي الاشتراكي
.٥	حزب البعث العربي التقدمي
.٦	الحزب الشيوعي الأردني
.٧	الحزب الوطني الدستوري
.٨	حزب الوسط الإسلامي
.٩	حزب الحياة
.١٠	حزب الجبهة الأردنية الموحدة
.١١	حزب دعاء
.١٢	حزب الرسالة
.١٣	حزب الحركة القومية للديمقراطية المباشرة
.١٤	حزب الوطني
.١٥	حزب جبهة العمل الإسلامي
.١٦	حزب الشعب الديمقراطي (حشد)

الملحق رقم (٤)

قانون الأحزاب السياسية رقم ١٥ لسنة ١٩٥٥

الرقم / السنة :	15 / 1955		تصنيفه :	حقوقي
اسم القانون :	قانون الاحزاب السياسية			
الجريدة الرسمية :				
رقم / تاريخ	١٢٢٣ / ١٩٥٥-٠٤-٠٣		رقم :	278
استناداً إلى مادة الدستور :	المادة (٣١) من الدستور . وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنواب ، نصادق على القانون الآتي ونأمر بأصداره واضافته الى قوانين الدولة .		تاريخ العمل به :	غير مذكور

مواد القانون

المادة ١

يسمى هذا القانون (قانون الاحزاب السياسية لسنة ١٩٥٥) ويعمل به بعد مرور شهر على نشره في الجريدة الرسمية.

المادة٢

يكون للالفاظ والعبارات التالية الورادة في هذا القانون المعاني المخصصة لها أدناه الا اذا دلت القرينة على غيرذلك:

- تعنى لفظة(وزير) وزير الداخلية
- وتشمل لفظة(متصرف) المحافظ
- وتعني عبارة (الحزب السياسي) أية هيئة مؤلفة من عشرة أشخاص فأكثر غرضها تنظيم وتوحيد مساعيها في المضمار السياسي وفاقاً لاحكام هذا القانون.

المادة ٣

للاردنين حق تأليف الاحزاب الساسية على ان تكون غاياتها مشروعة ووسائلها سليمة وذات نظم لا تخالف أحكام الدستور

المادة ٤

يعتبر الحزب السياسي بعد تسجيله شخصية معنوية تخوله حق الادعاء والدفاع باسمه والقيام بأي عمل آخر يجيزه نظامه الاساسي.

المادة ٥

١. يقدم طلب الترخيص بتأليف حزب سياسي الى الوزير بواسطة متصرف اللواء الذي سيكون فيه مركز أعماله الرئيسي ويرفق به أربع نسخ من النظام الاساسي للحزب المنوي تأليفه ويعين فيه محل التبليغ وعنوانه .

٢. على المتصرف ان يرفع الطلب الى الوزير مبيناً رأيه خلال خمسة عشرة يوماً من تاريخ استلامة وعلى الوزير ان يرفعه مشفوعاً بتوصياته الى رئيس الوزراء خلال خمسة عشر يوما من تاريخ وصوله اليه لعرضه على مجلس الوزراء

٣. لمجلس الوزراء ان يمنح او يرفض الترخيص ويكون قراره قطعياً.

المادة ٦

لا يجوز لأي حزب سياسي قدم طلباً وفق المادة الخامسة من هذا القانون ان يمارس أعمالة قبل ان يتسلم أشعاراً بالموافقة على تسجيله.

المادة ٧

يجب ان يكون لكل حزب سياسي نظام أساسي يتضمن البيانات التالية:

١- أسم الحزب ومركز أعماله الرئيسي وفروعه.

٢- أسماء الاعضاء المؤسسين فيه على ان لا يقل عددهم عن عشرة أشخاص. وألا يقل عمر الواحد منهم عن أحدى وعشرين سنة، وان لا يكون محكوماً بجناية او جنحة اخلاقية .

٣-الاغراض التي أنشئ الحزب من أجلها.

٤- شروط الالتحاق بالحزب وقيمة اشتراكات الاعضاء فيه وكيفية اسقاط عضويتهم.

٥- طريقة اختيار الهيئة التنفيذية التي تتولى ادارة أعمال الحزب والاشراف على شؤونه وبيان اختصاصاتها.

٦- ميعاد انعقاد الجمعية العمومية للحزب.

٧- موارد الحزب المالية.

٨- كيفية حل الحزب.

٩- كيفية التصرف بأموال الحزب عند حله.

المادة ٨

يحتفظ الوزير او الموظف الذي ينتدبه الوزير لهذه الغاية بسجل تدون فيه أسماء جميع الاحزاب السياسية المسجلة ومركز نشاطها واهدافها وأية معلومات اخرى يراها الوزير ضرورية.

المادة ٩

على الهيئة التنفيذية للحزب في المركز الرئيسي ان:-

١- تحتفظ بسجل خاص تدون فيه المعلومات التالية:-

أ- نظام الحزب الاساسي واسماء المؤسسين واعضاء الهيئة التنفيذية

ب- اسماء اعضاء الحزب.

ج- سجل مقررات الهيئة التنفيذية

د- سجل واردات الحزب ومصروفاته بوجه التفصيل مصدقًاً عليها من فاحص حسابات قانوني.

٢- يحق للوزير او من ينيبه عنه لهذا الغرض ان يطلع في جميع الاوقات على هذا السجل.

٣- يحب ان تبلغ الهيئة التنفيذية الوزير خطياً بواسطة المتصرف بأي تبديل او تعديل يطرأ على مركز الحزب او فروعه او نظامه الأساسي او اعضاء هيئتة التنفيذية في غضون خمسة عشر يوماً من تاريخ وقوع هذا التبديل او التعديل.

المادة ١٠

يجوز لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير ان يقرر حل الحزب اذا اقتنع:-

١- أن غايته لم تعد مشروعة او ان وسائله لم تعد سليمة او ان انظمته اصبحت تخالف احكام الدستور ، او.

٢- أنه خالف نظامه الاساسي ، او.

٣- أنه قدم للمراجع الرسمية المختصة بموجب هذا القانون بيانات غير صحيحة، او.

٤- أنه تلقى أو يتلقى أية اعانات مادية اعو معنوية من أية جهة أجنبية، او.

٥- أنه خالف أي حكم من احكام هذا القانون.

المادة ١١

قرارات مجلس الوزراء بموجب هذا القانون نهائية وغير خاضعة للطعن لدى اي مرجع آخر.

المادة ١٢

تعتبر جميع الاحزاب السياسية التي تعمل في المملكة عند نفاذ هذا القانون قائمة وتستمر في نشاطها الحزبي وفق هذا القانون.

المادة ١٣

كل من خالف بمفرده أو مع أي شخص آخر أو هيئة معنوية أحكام هذا القانون يعاقب بعد أدانته بالعقوبة المفروضة على الجمعيات غير المشروعة المنصوص عليها في قانون العقوبات.

المادة ١٤

يبطل العمل بكل تشريع اردني او فلسطينى يتعلق بتنظيم الاحزاب السياسية سابق لهذا القانون.

المادة ١٥

رئيس الوزراء ووزيرا الداخلية والعدلية مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون.

الملحق رقم (٥)

قانون الأحزاب السياسية رقم ٣٢ لسنة ١٩٩٢

معلومات القانون

الرقم / السنة :	1992 / 32	تصنيفه :	حقوقي
اسم القانون :	قانون الاحزاب السياسية		
رقم / تاريخ الجريدة الرسمية :	٣٨٥١ / ١٩٩٢-٠٩-٠١	رقم : الصفحة	1670
	بمقتضى المادة(٣١)من الدستور وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنواب نصادق على القانون الآتي ونأمر بأصداره وأضافته الى قوانين الدولة:-		

مواد القانون

المادة ١-

يسمى هذا القانون(قانون الاحزاب السياسية لسنة ١٩٩٢) ويعمل به بعد مرور ثلاثين يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢-

يكون للكلمات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك:

الوزارة : وزارة الداخلية.

الوزير : وزير الداخلية.

المحكمة : محكمة العدل العليا.

المادة ٣-

الحزب كل تنظيم سياسي يتألف من جماعة من الاردنيين وفقاً للدستور وأحكام القانون بقصد المشاركة في الحياة الساسة وتحقيق

أهداف محددة تتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويعمل بوسائل مشروعة وسلمية.

المادة ٤-

للأردنيين الحق في تأليف الاحزاب السياسية والانتساب الطوعي اليها وفقاً لأحكام القانون.

المادة ٥-

يجب ان لا يقل عدد الاعضاء المؤسسين لاي حزب عن خمسين شخصا ممن تتوافر فيهم الشروط الاتية:

أ- ان يكون قد أكمل الخامسة والعشرين من عمره.

ب- أن يكون أردنيا منذ عشر سنوات على الأقل.

ج- أن لا يكون محكوماً بحكم قطعي من محكمة مختصة بجناية او جنحة مخلة بالشرف او بالاخلاق العامة او بأي جناية أخرى (عدا الجرائم ذات الصفة السياسية) ما لم يكن قد رد اليه أعتباره.

د- أن يكون متمتعاً بالاهلية المدنية والقانونية الكاملة.

هـ- أن يكون مقيماً عادة في المملكة.

و- أن لا يدعي بجنسية دولة اخرى او حماية أجنبية.

ز- أن لا يكون عضواً في أي حزب آخر او أي تنظيم سياسي حزبي غير اردني.

ح- أن لا يكون من المنتسبين للقوات المسلحة الاردنية او الاجهزة الامنية او الدفاع المدني.

ط- أن لا يكون قاضياً.

المادة ٦-

يجب أن يتضمن النظام الاساسي للحزب ما يلي:

أ- اسم الحزب وشعاره على ان لا يكون اسمه وشعاره مشابها لاسم حزب آخر وشعاره.

ب- عنوان المقر الرئيسي للحزب وعناوين مقاره الفرعية أن وجدت، على ان تكون هذه المقار جميعها داخل المملكة ومعلنة، وأن لا يكون أي منها ضمن مقر أي مؤسسة عامة او خاصة او خيرية او دينية او أنتاجية او تعليمية.

ج- المبادىء التي يقوم عليها الحزب والاهداف التي يسعى اليها ، ووسائل تحقيقها.

د- شروط العضوية في الحزب واجراءات الانضمام اليه بما يتفق مع أحكام الدستور.

هـ- اجراءات تكوين تشكيلات الحزب وأختيار قياداته وتنظيم علاقته بأعضائه ومباشرته لنشاطاته وتحديد الاختصاصات السياسية والتنظيمية والمالية والادارية لأي من هذه التشكيلات على أن يكون ذلك على أساس ديمقراطي.

و- تحديد الموارد المالية للحزب وقواعد تنظيم شؤونه المالية بما في ذلك اجراءات صرف أمواله واعداد موازنته وأقرارها.

ز- اجراءات الحل الاختياري للحزب او أندماجه مع غيره من الاحزاب وتنظيم تصفية أمواله والجهة التي تؤول اليها هذه الاموال.

ح- الالتزام بالمبادىء والقواعد المنصوص عليها في هذا القانون.

المادة ٧-

أ- يقدم طلب تأسيس الحزب الى الوزير موقعا من المؤسسين ومرفقاً به البيانات والوثائق الآتية:

١- ثلاث نسخ من النظام الاساسي للحزب موقعة من المؤسسين.

٢- قائمة بأسماء المؤسسين من أربعة مقاطع ومكان ولادة كل منهم وتاريخها ومهنته ومكان عمله وعنوانه.

٣- صورة مصدقة عن شهادة ميلاد كل من المؤسسين او صورة مصدقة عن دفتر العائلة او عن البطاقة الشخصية.

٤- شهادة عدم محكومية كل من المؤسسين.

٥- شهادة يوقعها خمسة من المؤسسين أمام الموظف المعين من قبل الوزير، بصحة تواقيع جميع الأعضاء المؤسسين والبيانات المتعلقة بهم. وعلى كل واحد من هؤلاء المؤسسين الخمسة أن يعين في هذه الشهادة عنوانه او موطنه المختار الذي يتم فيه تبليغه الاوراق والاشعارات والكتب التي تصدرها الوزارة.

ب- يصدر الموظف المختص أشعاراً بتسلم طلب التأسيس، مبيناً فيه تاريخ تقديم الطلب والبيانات والوثائق المرفقة به.

المادة ٨-

أ- يعتبر كل واحد من المؤسسين الخمسة المنصوص عليهم في البند -٥- من الفقرة -أ- من المادة -٧- من هذا القانون مفوضاً بتقديم البيانات والوثائق وتبلغ الاوراق والاشعارات والكتب نيابة عن جميع المؤسسين.

ب- يتم التبليغ بواسطة احد موظفي الوزارة بتسليم نسخة من الاوراق الى الشخص المراد تبليغه الذي يترتب عليه ان يوقع على نسخة اخرى من هذه الاوراق اشعارا بوقوع التبليغ ، وعلى من يتولى التبليغ ان يدرج بيانا بتاريخ التبليغ وكيفية وقوع مذيلاً بأسمه وتوقيعه.

المادة ٩-

أ- للمؤسسين حق سحب أي وثائق او بيانات قدمت مع طلب التأسيس والاستعاضة عنها بغيرها، وذلك خلال مدة تبدأ من تاريخ تقديم طلب التأسيس وتنقضي بمرور خمسة عشر يوماً على تاريخ تبليغ الاشعار بتسلم طلب التأسيس.
ب- للوزير ان يطلب من المؤسسين تقديم أي أيضاحات او وثائق او بيانات لازمة لتنفيذ احكام هذا القانون وذلك بكتاب يصدره خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغ الاشعار بتسلم طلب التأسيس.
ج- لاحد المؤسسين الخمسة المذكورين في البند -٥- من الفقرة -أ- من المادة-٧- من هذا القانون تقديم الايضاحات والوثائق والبيانات المطلوبة وذلك خلال اربعة عشر يوماً من تاريخ تبليغ كتاب الوزير، وللوزير تمديد هذه المدة لمثلها بناء على طلب المؤسسين.
د- يصدر الموظف المختص أشعاراً باستلام هذه الايضاحات والوثائق والبيانات مبينا فيه أسم المؤسس الذي قدمها وتاريخ تسلمها.

المادة ١٠-

أ- اذا كان طلب تأسيس الحزب مستوفياً للشروط المنصوص عليها في هذا القانون يعلن الوزير عن تأسيس الحزب خلال سبعة أيام بعد أنقضاء ستين يوماً على تاريخ تبليغ الاشعار بتسلم طلب التأسيس، او خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الاشعار بتسلم الايضاحات والوثائق والبيانات المشار اليها في المادة -٩- من هذا القانون ، وينشر الاعلان في الجريدة الرسمية.
ب- اذا امتنع الوزير عن الاعلان عن تأسيس الحزب خلال المدة المنصوص عليها في الفقرة -أ- من هذه المادة فعليه أن يبين أسباب ذلك وان يبلغها الى المؤسسين وفقاً للاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون ، ولا يجوز للوزير أيراد أسباب أخرى
أمام المحكمة.

المادة ١١-

أ- لأي من المؤسسين حق الطعن لدى المحكمة في قرار الوزير المشار اليه في الفقرة -ب- من المادة -١٠- من هذا القانون ، خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغ هذا القرار.
ب- تصدر المحكمة قرارها خلال ستين يوماً من تاريخ تسجيل أستدعاء الطعن لدى ديوان المحكمة.

ج- اذا قررت المحكمة الغاء قرار الوزير يعلن الوزير عن تأسيس الحزب من تاريخ صدور قرار المحكمة وينشر الاعلان في الجريدة الرسمية.

المادة ١٢-

اذا نقص عدد الاعضاء المؤسسين عن خمسين عضوا لاي سبب من الاسباب، قبل الاعلان عن تأسيس الحزب وفقاً لاحكام هذا القانون، يعتبر طلب التأسيس ملغى.

المادة ١٣-

لا يجوز للحزب ان يعلن عن نفسه او يمارس نشاطه الا بعد صدور قرار الوزير بالموافقة على التأسيس او صدور قرار المحكمة بالغاء قرار الوزير برفض التأسيس وعلى الوزير الاعلان عن تأسيس الحزب وفقاً لاحكام هذا القانون.

المادة ١٤-

يحظر استخدام مراكز النقابات والجمعيات الخيرية والاندية واجهزتها وأموالها لمصلحة أي تنظيم حزبي.

المادة ١٥-

أ- يتمتع الحزب بعد الاعلان عن تأسيسة بالشخصية الاعتبارية ولا يجوز حله او حل قيادته الا وفق أحكام نظامه الاساسي او بقرار من المحكمة.

ب- يتولى ادارة شؤون الحزب قيادة تؤلف وفقاً لاحكام نظامه الاساسي ويمثله رئيسه لدى الغير بما في ذلك الجهات القضائية والادارية وفي حالة عدم وجود منصب رئيس حزب في نظامه الاساسي يتولى امينه العام مهام التمثيل تلك، وللرئيس او الامين العام حسب مقتضى الحال ان ينيب عنه خطياً واحداً او أكثر من أعضاء القيادة لممارسته أختصاصاته او أي منها وان يوكل اي محام في الاجراءات القضائية والقانونية المتعلقة بالحزب.

المادة ١٦-

يشترط في العضو الذي يرغب في الانتساب الى الحزب بعد الاعلان عن تأسيسه، ان يكون قد اكمل الثامنة عشرة من عمره ، وذلك بالاضافة الى الشروط الاخرى المنصوص عليها في الفقرات من (ب الى ط) من المادة -٥- من هذا القانون.

المادة ١٧-

للحزب أصدار مطبوعة دورية او أكثر للتعبير عن مبادئه وآرائه، وذلك وفقاً للشروط المنصوص عليها في قانون المطبوعات والنشر المعمول به.

المادة ١٨-

أ- مقار الحزب ووثائقه ومراسلاته ووسائل أتصاله مصونة فلا يجوز مراقبتها او مداهمتها او مصادرتها الا بقرار قضائي.

ب- لا يجوز تفتيش اي مقر للحزب، باستثناء حالتي التلبس والجرم المشهود الا بقرار من المدعي العام وبحضوره بالاضافة الى ممثل عن الحزب فاذا رفض الاخير يثبت ذلك في محضر التفتيش الذي يجري حينئذ بحضور شاهدين.

ج- يترتب على مخالفة الفقرة السابقة بطلان التفتيش وما يترتب عليه ويتحمل المخالف المسؤولية المدنية والجزائية.

المادة ١٩-

أ- على الحزب الاعتماد الكلي في مواردة المالية على مصادر اردنية محلية معروفة ومعلنة ومحددة.

٢- للحزب قبول الهبات والتبرعات من المواطنين الاردنيين فقط على ان لا تزيد قيمة ما يقدمه الشخص الواحد عن خمسة الاف دينار سنوياً.

٣- للحزب أستثمار أمواله وموارده داخل المملكة بالطرق التي يراها مناسبة على أن تكون معلنة ومشروعة، وان لا يكون الهدف من ذلك تحقيق أي كسب او مصلحة شخصية لأي من أعضاء الحزب.

ب- تعفى مقار الحزب من جميع الضرائب والرسوم الحكومية التي تترتب على الاموال غير المنقولة.

ج- لغايات تطبيق أحكام قانون العقوبات تعتبر أموال الحزب بحكم الاموال العامة ويعتبر القائمون على شؤون الحزب والعاملون فيه لتلك الغايات بحكم الموظفين العموميين، وتسري على أعضاء قيادة الحزب الاحكام القانونية الخاصة بالكسب غير المشروع.

المادة ٢٠-

على الحزب تزويد الوزير بنسخة من موازنته من كل سنة خلال الربع الاول منها، وبيان عن مواردة المالية ومصادر تمويله، ووضعه المالي وللوزير او من يفوضه حق الاطلاع على حسابات الحزب وتدقيق قيوده المالية.

المادة ٢١-

يتعين على الحزب التقيد بالمبادىء والقواعد الآتية في ممارسة أعماله، وان ينص على ذلك بشكل واضح في نظامه الاساسي:

أ- الالتزام بأحكام الدستور وأحترام سيادة القانون.

ب- الالتزام بمبدأ التعددية السياسية في الفكر والرأي والتنظيم.

ج- الالتزام بالمحافظة على استقلال الوطن وأمنه وصون الوحدة الوطنية ونبذ العنف بجميع أشكاله وعدم التمييز بين المواطنين.

د- الالتزام بتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين عند تولي المسؤولية او المشاركة فيها.

هـ- الالتزام بعدم الارتباط التنظيمي اوالمالي بأي جهة غير أردنية او توجيه النشاط الحزبي بناء على أوامر او توجيهات من أي دولة او جهة خارجية.

و- الامتناع عن التنظيم والاستقطاب الحزبي في صفوف القوات المسلحة واجهزة الامن والدفاع المدني والقضاء او أقامة تنظيمات عسكرية او شبه عسكرية بأي صورة من الصور.

ز- عدم استخدام مؤسسات الدولة والمؤسسات العامة وجميع مؤسسات التعليم للتنظيم الحزبي ، والمحافظة على حياد هذه المؤسسات تجاه الكافة في أداء مهامها.

المادة ٢٢-

على الحزب أن يحتفظ في مقره الرئيسي بالسجلات والبيانات الاتية:

أ- النظام الاساسي للحزب.

ب- أسماء أعضاء الحزب والاعضاء المؤسسين واعضاء القيادة وعناوينهم ومحال أقامتهم.

ج- سجل قرارات القيادة.

د- سجل واردات الحزب ومصروفاته بصورة مفصلة.

المادة ٢٣-

على قيادة الحزب أخطار الوزير بكتاب يودع في ديوان الوزارة مقابل أشعار بالاستلام بأي قرار يصدرة الحزب بحل نفسه او أندماجه او تغيير من قياداته او اي تعديل في نظامه الاساسي وذلك خلال عشرة ايام من تاريخ صدور القرار او أجراء التغيير او التعديل.

المادة ٢٤-

أ- يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين او بغرامة لا تتجاوز الفي دينار او بكلتا العقوبتين كل من تسلم أي أموال من أي جهة غير أردنية لحساب الحزب وتصادر تلك الأموال لحساب الخزينة..

ب- يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر او بغرامة لا تتجاوز خمسماية دينار او بكلتا العقوبتين كل من شارك في حزب غير مرخص او لا يعلن عن نفسه وفق أحكام هذا القانون.

ج- يعاقب كل من أقام تنظيماً عسكرياً او شبه عسكري بمقتضى أحكام قانون العقوبات.

د- يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر او بغرامة لا تتجاوز مئتي دينار كل من أرتكب مخالفة لاحكام هذا القانون ولم تعين فيه عقوبة خاصة لها، وتجمع العقوبتان في حالة التكرار.

المادة ٢٥-

أ- يجوز حل الحزب بقرار من المحكمة بناء على دعوى يقدمها الوزير اذا خالف الحزب أي حكم من أحكام الفقرتين (٢) و (٣) من المادة -١٦- من الدستور او أخل بأي حكم جوهري من أحكام هذا القانون، ويجوز للمحكمة ان تصدر قرارا بأيقاف الحزب عن العمل بناء على طلب يقدمه الوزير اليها ، ويعتبر قرار وقف عمل الحزب ملغى اذا لم يقدم الوزير دعوى طلب حل الحزب خلال مدة ثمانية أيام من تاريخ تبليغه ذلك القرار.

ب- تصدر المحكمة حكمها النهائي في أي دعوى تقام بموجب هذه المادة خلال مدة لا تزيد على ستين يوماً من تسجيل الدعوى لديها.

ج- للوزير أن ينيب عنه خطياً رئيس النيابة العامة الادارية او أحد مساعدية في اقامة أي دعوى بموجب هذه المادة وفي تقديم اي طلب او دفع تقتضيه الدعوى او الطلب والقيام بجميع الاجراءات اللازمة بما في ذلك تقديم البينات والمرافعات والتبليغات.

المادة ٢٦-

لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون.

المادة ٢٧-

يلغى قانون الاحزاب السياسية رقم -١٥- لسنة ١٩٥٥ م.

المادة ٢٨-

رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون.

الملحق رقم (٧)

قانون الأحزاب السياسية رقم ١٩ لسنة ٢٠٠٧

معلومات القانون			
الرقم / السنة :	19 / 2007	تصنيفه :	حقوقي
اسم القانون :	قانون الاحزاب السياسية		
الجريدة الرسمية :			
رقم / تاريخ:	٤٨٢١ / ٢٠٠٧-٠٤-١٦	الصفحة رقم :	2234
استناداً إلى مادة	المادة (٣١) من الدستور	تاريخ:	٢٠٠٧-٠٤-١٦
مواد القانون			

المادة ١

يسمى هذا القانون(قانون الاحزاب السياسية لسنة ٢٠٠٧) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢

يكون للكلمات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك:-

الوزارة : وزارة الداخلية.

الوزير : وزير الداخلية.

الحزب : أي تنظيم سياسي ينشأ وفقاً للدستور واحكام هذا القانون

المحكمة : محكمة العدل العليا.

المادة٣

أ- الحزب كل تنظيم سياسي يتألف من جماعة من الاردنيين وفقاً للدستور واحكام القانون بقصد المشاركة في

الحياة العامة ، وتحقيق اهداف تتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويعمل بوسائل مشروعة وسلمية .

ب- يؤسس الحزب على اساس المواطنة دون تمييز على أي اساس طائفي او عرقي او فئوي او التفرقة بسبب النوع او الاصل او الدين .

المادة ٤

أ- للأردنيين الحق في تأليف الاحزاب السياسية والانتساب الطوعي اليها وفقاً لاحكام القانون .

ب- للحزب الحق في المشاركة بالانتخابات في مختلف المواقع والمستويات ٠

المادة ٥

أ- يجب ان لا يقل عدد الاعضاء المؤسسين لاي حزب عن خمسمائة شخص على ان يكون مقر اقامتهم المعتاد في خمس محافظات على الاقل وبنسبة (١٠%) من المؤسسين لكل محافظة ممن تتوافر فيهم الشروط التالية :-

١- ان يكون قد اكمل الواحدة والعشرين من عمره .

٢- ان يكون أردنيا منذ عشر سنوات على الأقل.

٣- أن لا يكون محكوماً بحكم قطعي من محكمة مختصة بجناية او بجنحة مخلة بالشرف او بالأخلاق العامة (عدا الجرائم ذات الصفة السياسية) ما لم يكن قد رد اليه اعتباره.

٤- أن يكون متمتعاً بالاهلية المدنية والقانونية الكاملة ومقيماً عادة في المملكة .

٥- أن لا يدعي بجنسية دولة اخرى او حماية أجنبية.

٦- أن لا يكون عضواً في أي حزب او تنظيم سياسي آخر اردني او غير اردني .

٧- أن لا يكون من المنتسبين للقوات المسلحة الاردنية او الاجهزة الامنية او الدفاع المدني.

٨- أن لا يكون قاضياً.

ب- ١- يجوز لعشرة من الاردنيين على الاقل من الراغبين في تأسيس حزب ، التقدم للوزير بالمبادئ والافكار ، الاولية للحزب ، وللوزير الموافقة على ممارسة انشطتهم السياسية التحضيرية والترويج لهذه الافكار على ان يتقدموا بطلب التأسيس عند استكمال الشروط المنصوص عليها في هذا القانون وخلال مدة لا تزيد على ستة اشهر من تاريخ تلك الموافقة .

٢- اذا لم تستكمل شروط التأسيس خلال المدة المنصوص عليها في البند (١) من هذه الفقرة ، تعتبر موافقة الوزير ملغاة وعلى مقدمي طلب التأسيس التوقف عن ممارسة انشطتهم ولا يحق لهم التقدم بطلب جديد الا بعد انقضاء ستة اشهر من تاريخ انتهاء تلك المدة .

المادة ٦

يجب أن يتضمن النظام الاساسي للحزب ما يلي:-

أ- اسم الحزب وشعاره على ان لا يكون اسمه وشعاره مشابهاً لاسم وشعـــار أي حـزب اردني آخر .

ب- عنوان المقر الرئيسي للحزب وعناوين مقاره الفرعية ان وجدت، على ان تكون هذه المقار جميعها داخل المملكة ومعلنة، وأن لا يكون أي منها ضمن مقر أي مؤسسة عامة او خاصة او خيرية او دينية او انتاجية او تعليمية او نقابية .

ج- المبادئ التي يقوم عليها الحزب والاهداف التي يسعى اليها ، ووسائل تحقيقها.

د- شروط العضوية في الحزب واجراءات الانضمام اليه بما يتفق مع أحكام هذا القانون .

هـ- اجراءات تأليف هيئات الحزب واختيار قياداته وتنظيم علاقته بأعضائه ومباشرته لانشطته وتحديد الاختصاصات السياسية والتنظيمية والمالية والادارية لأي من هذه الهيئات وآليات اجراء انتخابات دورية على اساس ديمقراطي لجميع مستويات هذه الهيئات والقيادات .

و- تحديد الموارد المالية للحزب وقواعد تنظيم شؤونه المالية بما في ذلك اجراءات صرف أمواله واعداد موازنته واقرارها واوجه انفاقها .

ز- اجراءات الحل الاختياري للحزب او اندماجه مع غيره من الاحزاب وتنظيم تصفية أمواله والجهة التي تؤول اليها هذه الاموال.

ح- ١- الالتزام بعقد مؤتمر عام دوري او ما يعادله حسب النظام الداخلي للحزب شريطة ان لا تزيد المدة الفاصلة بين كل انعقاد عن سنتين على الاكثر.

٢- اقرار الموازنة والمصادقة على الميزانية السنوية من قبـــل الهيئة العامة في الحزب .

ط- الالتزام بالمبادئ والقواعد المنصوص عليها في احكام الدستور وهذا القانون .

المادة٧

أ- يقدم طلب تأسيـــس الحزب الى الوزير موقعا من المؤسسين ومرفقاً به البيانات والوثائق التالية :-

١-ثلاث نسخ من النظام الاساسي للحزب موقعة من المؤسسين.

٢-صورة مصدقة عن البطاقة الشخصية الصادرة عن دائرة الاحوال المدنيـــة والجوازات لكل واحد من المؤسسين .

٣-شهادة عدم محكومية لكل من المؤسسين وان لا يكون مضى على اصدارها اكثر من ثلاثة اشهر من تاريخ تقديم الطلب .

٤-شهادة يوقعها عشــرة من المؤسسين أمـــام الموظـــف المختـــص في الـــوزارة تؤكـد صحة تواقيع الاعضاء المؤسسين .

ب- يقوم الموظف المختص في الوزارة بتسلم طلب التأسيس والمعلومات والوثائق المرفقة به مقابل ايصال استلام مبيناً فيه تاريخ استلامه الطلب ومرفقاته .

المادة ٨

أ- يختار المؤسسون العشرة المنصوص عليهم في البند (٤) من الفقرة (أ) من المادة (٧) من هذا القانون ثلاثة منهم ليتابعوا مجتمعين تقديم المعلومات والوثائـــق الى الوزارة وتسلم التبليغات والاشعارات والكتب نيابة عن جميع المؤسسين خلال مدة تأسيس الحزب .

ب- على الموظف الذي يتولى التبليغ ان يدرج بياناً بتاريخ التبليغ وكيفية وقوعه مذيلاً باسمه وتوقيعه وعلى المكلفين ان يوقعوا بياناً باستلام التبليغ .

المادة ٩

أ- للمؤسسين المفوضين حق سحب أي وثائق او بيانات قدمت مع طلب التأسيس والاستعاضة عنها بغيرها، وذلك خلال مدة تبدأ من تاريخ تقديم طلب التأسيس وتنقضي بمرور خمسة عشر يوماً على تاريخ تبليغ الاشعار بتسلم طلب التأسيس.

ب- للوزير ان يطلب من المؤسسين تقديم أي ايضاحات او وثائق او بيانات لازمة لتنفيذ احكام هذا القانون وذلك بكتاب يصدره خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم الاشعار بتسلم طلب التأسيس.

ج- لاحد المؤسسين المكلفين الثلاثة المذكورين في الفقرة (أ) من المادة (٨) من هذا القانون تقديم الايضاحات والوثائق والبيانات المطلوبة خلال اربعة عشر يوماً من تاريخ تبلغ كتاب الوزير ، وللوزير تمديد هذه المدة لمثلها بناءً على طلب المؤسسين.

د- يصدر الموظف المختص اشعاراً باستلام هذه الايضاحات والوثائق والبيانات مبيناً فيه اسم المؤسس الذي قدمها وتاريخ تسلمها.

المادة ١٠

أ- اذا كـان طلب تأسيـس الحزب مستوفيـا للشـروط المنصوص عليها في هذا القانون يعلن الوزير عن تأسيـــس الحزب خلال سبعــة ايام من انقضاء ستين يوماً على تاريخ تبليغ الاشعـــار بتسلم طلب التأسيس المستوفي للشروط ، او خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الاشعار بتسلم الايضاحات و الوثائق والبيانات المشار اليها في المادة (٩) من

هذا القانون ، وينشر الاعلان في الجريدة الرسمية وفي صحيفتين يوميتين محليتين .

ب- اذا امتنع الوزير عن الاعلان عن تأسيس الحزب خلال المدة المنصوص عليها في الفقرة (أ)

من هذه المادة فعليه ان يبين اسباب ذلك وان يبلغها الى المؤسسين وفقاً للاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون .

المادة١١

أ- لأي من المؤسسين حق الطعن لدى المحكمة في قرار الوزير المشار اليه في الفقرة (ب) من المادة (١٠) من هذا القانون ، خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبلغ هذا القرار.

ب- اذا قررت المحكمة الغاء قرار الوزير يعلن الوزير عن تأسيس الحزب من تاريخ صدور قرار المحكمة وينشر الاعلان في الجريدة الرسمية وفي صحيفتين يوميتين محليتين .

المادة ١٢

اذا نقص عدد الاعضاء المؤسسين عن خمسمائة عضو لاي سبب من الاسباب ، قبل الاعلان عن تأسيس الحزب وفقاً لاحكام هذا القانون، يعتبر طلب تأسيس الحزب ملغى .

المادة١٣

أ- يحق للحزب استخدام المرافق العامة للدولة بعد اخذ الموافقة المسبقة من الوزير بالتنسيق مع الجهة المعنية .

ب- يحظر استغلال او استخدام اموال واجهزة ومقار النقابات والجمعيات الخيرية والاندية والمؤسسات الدينية مصلحة أي تنظيم حزبي .

ج- يحظر استخدام مقار ومباني المؤسسات الدينية ودور العبادة لاي نشاط حزبي.

المادة ١٤

أ- يتمتع الحزب بعد الاعلان عن تأسيسه بالشخصية الاعتبارية ولا يجوز حله او حل قيادته الا وفق أحكام نظامه الاساسي او بقرار من المحكمة.

ب- يتولى ادارة شؤون الحزب قيادة تؤلف وفقاً لاحكام نظامه الاساسي ويمثله رئيسه لدى الغير بما في ذلك الجهات القضائية والادارية وفي حال عدم وجود منصب رئيس حزب في نظامه الاساسي يتولى امينه العام مهام التمثيل ، وللرئيس او الامين العام حسب مقتضى الحال ان ينيب عنه خطياً واحداً او أكثر من أعضاء القيادة لممارسة اختصاصاته او أي منها وان يوكل اي محامٍ في الاجراءات القضائية والقانونية المتعلقة بالحزب.

المادة ١٥

يشترط فيمن يرغب في الانتساب الى الحزب بعد الاعلان عن تأسيسه، ان يكون قد اكمل الثامنة

عشرة من عمره ، وذلك بالاضافة الى الشروط المنصوص عليها في البنود من (٢-٨) من الفقرة (أ) من المادة (٥) من هذا القانون.

المادة١٦

مع مراعاة احكام قانون المطبوعات والنشر النافذ المفعول واي تشريعات اخرى ذات علاقـة ، للحزب إصدارمطبوعة دورية او اكثر وإنشاء موقع الكتروني واستخدام وسائل الاتصال للتعبير عن مبادئه وآرائه وإشعار الجهة المختصة بذلك .

المادة ١٧

أ- مقار الحزب ووثائقه ومراسلاته ووسائل اتصاله مصونة فلا يجوز مراقبتها او مداهمتها او مصادرتها الا بقرار قضائي.

ب- لا يجوز تفتيش أي مقر للحزب ، باستثناء حالتي التلبس والجرم المشهود ، الا بقرار من المدعي العام المختص

بالاضافة الى حضور ممثل عن الحزب فإذا رفض الاخير يثبت ذلك في محضر التفتيش الذي يجرى حينئذ بحضور شاهدين .

ج- يترتب على مخالفة الفقرة (ب) من هذه المادة بطلان التفتيش .

المادة ١٨

أ- ١- على الحزب ان يعتمد كلياً في موارده المالية على مصادر تمويل اردنية معروفة ومعلنة ولا يجوز له تقاضي اي مبالغ مالية مقابل الخدمات التي يقدمها .

٢- للحزب قبول الهبات والتبرعات من المواطنين الاردنيين فقط على ان تكون معروفة ومعلنة وان لا يزيد مقدار ما يقدمه الشخص الواحد على عشرة الاف دينار سنوياً.

٣- للحزب استثمار امواله وموارده داخل المملكة بالطرق التي يراها مناسبة على ان تكون معلنة ومشروعة ، وان لا يكون الهدف من ذلك تحقيق أي كسب او مصلحة شخصية لاي من اعضاء الحزب .

٤- تعفى مقار الحزب من جميع الضرائب والرسوم الحكومية التي تترتب على الاموال غير المنقولة.

ب- لغايات تطبيق أحكام قانون العقوبات تعتبر أموال الحزب بحكم الاموال العامة ويعتبر القائمون على شؤون الحزب والعاملون فيه لتلك الغايات بحكم الموظفين العموميين، وتسري على

أعضاء قيادة الحزب الاحكام القانونية الخاصة بالكسب غير المشروع.

ج- للحزب حق صرف امواله على الغايات والاهداف المنصوص عليها في نظامه الاساسي .

د- يودع الحزب امواله في البنوك الاردنية فقط .

المادة١٩

يتم تخصيص بند في الموازنة العامة للدولة للمساهمة في تمويل الاحزاب من اموال الخزينة وفقا لاسس وشروط تحدد حالات المنح او الحرمان وآليات ووسائل الصرف بمقتضى نظام يصدر لهذه الغاية .

المادة ٢٠

أ- لا يجوز التعرض للمواطن او مساءلته او محاسبته او المساس بحقوقه الدستورية بسبب انتمائه الحزبي .

ب- للحزب الحق في استخدام وسائل الاعلام الرسمية لبيان وجهة نظره وشرح مبادئه وبرامجه .

المادة ٢١

أ- على الحزب تزويد الوزير بنسخة من ميزانيته كل سنة خلال الربع الاول من السنة التي تليها معتمدة من مكتب تدقيق حسابات قانوني مرخص ليتم تدقيقها واعتمادها من قبل الجهة المعنية .

ب- يلتزم الحزب عند تقديم ميزانيته السنوية بأن لا يقل عدد اعضائه عن خمسمائة عضو وفي حال نقص عدد اعضائه عن ذلك يمنح مهلة لمدة ستة اشهر لتصويب اوضاعه والا يعتبر منحلاً .

المادة ٢٢

يتعين على الحزب التقيد بالمبادئ والقواعد التالية في ممارسة أعماله، وان ينص على ذلك بشكل واضح في ظامه الاساسي:-

أ- الالتزام بأحكام الدستور واحترام سيادة القانون.

ب- الالتزام بمبدأ التعددية السياسية في الفكر والرأي والتنظيم.

ج- الالتزام بالمحافظة على استقلال الوطن وأمنه وصون الوحدة الوطنية ونبذ العنف بجميع أشكاله وعدم التمييز بين المواطنين.

د- الالتزام بتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين عند تولي المسؤولية او المشاركة فيها.

هـ- الالتزام بعدم الارتباط التنظيمي او المالي بأي جهة غير أردنية او توجيه النشاط الحزبي بناء على أوامر او توجيهات من أي دولة او جهة خارجية.

و- الامتناع عن التنظيم والاستقطاب الحزبي في صفوف القوات المسلحة واجهزة الامن والدفاع

المدني والقضاء او اقامة تنظيمات عسكرية او شبه عسكرية بأي صورة من الصور.

ز- الامتناع عن التدخل بشؤون الدول الاخرى وعن الاساءة لعلاقات المملكة السياسية بغيرها من الدول والاخلال بها ، ولا يشمل ذلك النقد الموضوعي .

ح- المحافظة على حيادية المؤسسات العامة اتجاه الكافة في اداء مهامها .

المادة ٢٣

على الحزب أن يحتفظ في مقره الرئيسي بالسجلات والبيانات التالية :-

أ- النظام الاساسي للحزب.

ب- أسماء أعضاء الحزب ومن ضمنهم الاعضاء المؤسسين واعضاء القيادة وعناوينهم ومحال اقامتهم.

ج- سجل قرارات القيادة.

د- سجل واردات الحزب ومصروفاته بصورة مفصلة.

المادة ٢٤

على قيادة الحزب اخطار الوزير بكتاب يودع في ديوان الوزارة مقابل اشعار بالاستلام بأي قرار يصدره الحزب بحل نفسه او اندماجه او تغيير اي من قياداته او اي تعديل في نظامه الاساسي وذلك خلال عشرة ايام من تاريخ صدور القرار او اجراء التغيير او التعديل.

المادة ٢٥

أ- يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين او بغرامة لا تتجاوز الفي دينار او بكلتا هاتين العقوبتين كل من تسلم أي أموال من أي جهة غير أردنية لحساب الحزب وتصادر تلك الأموال لحساب الخزينة.

ب- يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر او بغرامة لا تتجاوز خمسمائة دينار او بكلتا هاتين العقوبتين كل من شارك في حزب غير مرخص او لم يعلن عن نفسه وفق أحكام هذا القانون.

ج- يعاقب كل من أقام تنظًيما عسكرياً او شبه عسكري بمقتضى أحكام قانون العقوبات.

د- يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر او بغرامة لا تتجاوز مائتي دينار كل من ارتكب مخالفة لاحكام هذا القانون ولم تعين فيه عقوبة خاصة لتلك المخالفة ، وتجمع هاتان العقوبتان في حالة التكرار .

المادة ٢٦

أ- يجوز حل الحزب بقرار من المحكمة بناء على دعوى يقدمها الوزير اذا خالف الحزب أي حكم من أحكام الفقرتين (٢) و (٣) من المادة (١٦) من الدستور او أخل بأي حكم جوهري من أحكام هذا القانون، ويجوز للمحكمة ان تصدر قرارا بإيقاف الحزب عن العمل بناء على طلب يقدمه الوزيـــر اليها ، ويعتبر قرار وقف عمل الحزب ملغى اذا لم يقدم الوزير دعوى طلب حل الحزب خلال مدة ثمانية أيام من تاريخ تبليغه ذلك القرار.

ب- للوزير أن ينيب عنه خطياً رئيس النيابة العامة الادارية او أحد مساعديه في اقامة أي دعوى بموجب هذه المادة وفي تقديم اي طلب او دفع تقتضيه الدعوى او الطلب والقيام بجميع الاجراءات اللازمة بما في ذلك تقديم البينات والمرافعات والتبليغات.

المادة ٢٧

على كل حزب قائم تصويب اوضاعه وفقاً لاحكام هذا القانون خلال مدة لا تزيد على سنة اعتباراً من تاريخ نفاذ احكام هذا القانون واذا لم يتم التصويب خلال هذه المدة يعتبر الحزب منحلا حكما .

المادة٢٨

يصدر مجلس الوزراء الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٢٩

يلغى قانون الاحزاب السياسية رقم(٣٢) لسنة ١٩٩٢.

المادة ٣٠

رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون.

"The Current partisan experience and its impact on The Political life of Jordan"

Between "1989 -- 2008"

"Analysis and Assessment"

By

Ahmad Sultan Saleh Na'amneh

Supervisor

Dr. Abdullah Nuqrush, Prof.

Abstract

This study aim was to introduce the prominent features of the political party life in Jordan. It points to the reasons behind the weakness of the political parties and their deterioration. The thesis also puts forward some ways to advance the political parties current situation through analyzing the present political arena in Jordan. The researcher has analyzed the political party life in action and its prevalent circumstances, beginning from following the history of the political parties and touching on the impact thereof on the overall political development in Jordan. The researcher has also underlined the most important factors that contribute to the failure of the political life. He has tried to identify the status of the active political parties and has discussed the political roles each one of these parties plays.

Furthermore, the researcher has conducted a survey that attempts to answer the questions raised by the study and confirms its hypotheses.

The study sample included 246 members of the political parties in Jordan out of the original 300 survey papers that had been handed to the parties. Participation rate was 88%, an apparently good percentage according to the criteria set in statistical studies.

The study results can be summarized in the following points:

- The Islamic Action Front Party has come first in the test of the most effective party in the political life with 91,6% of the sample, followed by the "Jordanian Communist Party" with 17,4%. The "Jordanian Popular Democratic Unity Party" has ranked third with 14,7%, and "The National Constitutional Party" has come fourth with 12.8%. The "Jordanian People's Democratic Party" was the last with only 12.1%. These results conform to a certain extent with what was indicated in " The State of Democracy in Jordan surveys" that were conducted by the Jordan University Center for Strategic Studies in 2008 which show that the Islamic Action Front Party is the most able among the other parties to form a government, and the party that best represents the citizens' aspirations. According to the survey conducted by the Center, the National Front Party ranked second followed by the National Constitutional Party. By contrast, this survey reveals that the Jordanian Communist Party has ranked second while the National Constitutional Party has come in the third place, and this may be due to the difference between the two samples where the respondents naturally differ in perspectives.
- The study shows that the political parties in Jordan believe in Democracy as the best means to come to power and contributing to the political process or influencing it. The percentage was 65,9% which is a high percentage.
- The study shows that the political parties in Jordan, even the most present and active, have not been able until the present day to make the shape the political decision or even influence it, and this constituted 73,1%.
- The study reveals that the political parties are currently going through a stage of general weakness in terms of participating in the political life.
- The study also shows that some political parties in Jordan are more advanced in terms of organizational and political abilities than other political parties.
- The study indicates the presence of widespread tribalism, clannish attitudes, or regionalism among Jordanian citizens.

- The study shows that the official media bodies contributed to a large extent in misrepresenting the political parties and distort their image to the Jordanian public, resulting in the decline of the parties in their political activities.
- The study also shows that most Jordanian youth are unwilling to join or participate in a political party. The respondents indicated that job security was one of the reasons for not joining political parties.
- The study shows that the political programmes prepared by the parties are weak and indefinite. The political programmes usually resort to vagueness and generalizing, typical of the classical outmoded fashions, unable to take advantage of the vast technological advancements in all aspects of life.
- The study shows that any criticism addressing the governmental procedures or disagreeing with the government in opinion would subject the individual to being intimidated.
- The study indicates that security intimidation is greatly responsible for the refraining from participating with and joining the political parties in Jordan.
- The study reveals that the current Election Law in Jordan restricts to a great extent the role that Jordanian political parties can play in the political arena.
- Most party members see the freedoms given to the Jordanian political parties are not enough to make advancements in the political party life in Jordan.
- This study points to the most prominent reasons that explain why the Jordanian public is refraining from joining the political parties. These reasons are:

1. Ignorance among the citizens and the prevailing culture that discourages participation in the political life in addition to the lack of conviction in political work. "Cultural Reasons".
2. Security reasons; concerns about job security and the inability to adopt with the political system. "Constant Fear".
3. Lack of time and not touching the positive contributions of the political parties in addition to the general belief that these parties are ineffective or useless.

- The study also shows that the recurrent governments had exerted pressures on the political parties in order to hinder their activities, and the percentage indicating this fact was 83,7% which is a high percentage.
- The study shows that more than half of party members (the exact percentage is 63.3%) included in the sample are against the current Political Parties Law.